جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (ل . م . د)

تخصص مالية ومحاسبة

موسومة بـــ

قياس كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتهما في البنوك التجارية:

دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2016

مـن إعــداد المترشـــح: ميمونـــي بلقاســم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/01/20

أمـــام الجنـــة المكونـــة مـــن الســـادة:

د. بوكار عبد العزيز	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أحمد دراية أدرار	رئيسـا
د. قالون جيلالي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أحمد دراية أدرار	مشرفا ومقررا
د. أقاسم حسنة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أحمد دراية أدرار	مناقشـا
د. لخديمي عبد الحميد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أحمد دراية أدرار	مناقشـا
أد. سليمان ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	مناقشـا
د. بن عبد العزيز سمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بشار	مناقشـا

السنة الجامعية: 2018- 2019

إهـــداء

إلى أعز وأغلى ما في الوجود، إلى من قال فيهما المولى عز وجل " وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم ... والدي الكريمين أطال الله في عمريهما ومتعهما بالصحة والعافية

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي ... زوجتي الغالية

إلى رمز البراءة وينبوع السعادة ... ابني عبد النور وابنتي فردوس

إلى من نشأت وترعرعت بينهم ... إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأهل والأصدقاء والأحباب خاصة زملائي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إلى وطني الغالي الجزائر متمنيا له المزيد من الأمن والاستقرار والتطور

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل

بلقاسم

شكر وتقدير

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه ظاهرها وباطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه الأطروحة إلى النور وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الدكتور قالون جيلالي الذي قبل الإشراف على هذا العمل وجاد علينا بتوجيهاته القيمة.

الأساتذة من داخل جامعة أدرار: أ.د يوسفات علي، أ.د الساوس الشيخ، أ.د بن عبد الفتاح دحمان، د لخديمي عبد الحميد على مساعدتهم الدائمة طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة

الأساتذة من خارج الجامعة: أ.د أحلام بوعبدلي (جامعة غرداية)، أ.د عبد المجيد قدي (جامعة الجزائر)، أ.د سليمان ناصر (جامعة ورقلة)، أ.د محمد بوجلال (جامعة المسيلة)، أ.د محمد الجموعي قريشي (جامعة ورقلة)، د محمد قراش (المدرسة العليا للتجارة)، د فيصل شياد (جامعة سطيف) أشكر كل هؤلاء على مساعدتهم ونصائحهم القيمة

إلى كل من أمدنا بالمساعدة أو النصح دون استثناء

ملخص الدراسة:

نظرا للظروف والتحديات التي فرضتها العولمة وما نتج عنها من تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع البنكي، كان لزاما على البنوك الجزائرية أن تجد لنفسها مجموعة من السبل والآليات التي تسمح بنموها وبقائها في السوق البنكية، ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتهما في البنوك التجارية الجزائرية لعينة مكونة من ثمانية عشرة (18) بنكا تجاريا خلال الفترة (2010–2016)، وذلك بالتطرق إلى تحليل دور هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني من خلال جمع الودائع ومنح القروض.

كما استخدمت هذه الدراسة النسب المالية لقياس الكفاءة من خلال نسبة هامش الربح لقياس كفاءة التكاليف ونسبة معدل العائد على الأصول لقياس كفاءة الأرباح، وتم التوصل إلى أن البنوك الخاصة أكثر كفاءة من البنوك العمومية سواء من جانب التكاليف أو من جانب الأرباح.

أما من الجانب القياسي فقد تم استخدام نماذج البانل لتحليل محددات كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك المدروسة، وقد تم التوصل لجملة من النتائج أهمها:

- المحددات المفسرة لكفاءة التكاليف (نسبة مصاريف الاستغلال البنكي، نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي، نسبة الضرائب) كانت لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، إلا أن الإشارة الموجبة لمتغيرة نسبة الضرائب تتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية.
- المحددات المفسرة لكفاءة الأرباح (نسبة القدرة على جذب المدخرات، نسبة سيولة البنك، حجم البنك) كانت لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، إلا أن الإشارة السالبة لمتغيرة حجم البنك تتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح، نماذج بانل، بنوك عمومية، بنوك خاصة

Abstract :

Given the circumstances and challanges posed by globalization and the resulting fundamental changes in the nature of the banking sector, Algerien bank's had to findfor themselves a range of ways and mechanisms to allow their growth and survival in the banking market, this study aimed to evaluate the cost and profit efficiency and its determinants in Algerian commercial banks for a sample of eighteen commercial bank during the period 2010-2016, by analyzing the role of the latter in the national economy through collecting deposits and granting loans.

The study also used financial ratios to measure efficiency through profit margin ratio to measure cost efficiency and rate of return on assets to measure profit efficiency, i twas concluded that private banks are more efficient than public banks both in terms of costs and in terms of profits.

On the standard side, panel models were used to analyze the determinants of cost efficiency and profit efficiency of the studied banks, the most importantresults were reached :

- The explanation for cost effeciency were (bank expenses ratio, expenses outside bank exploitation, tax rate) i twas statistically significant at a significat level 5%, however the positive indication of the variable rate of taxes contradicts the logic of economic theory.
- Determinants of profit efficiency (the ability to attract savings ratio, bank liquidity ratio, bank size) it was statistically significant at the level of 5%, however the negative signal of the bank's variable size contradicts the logic of economic theory.

Key words :cost efficiency, profit efficiency, panel models, public banks, private bank.

فهرس المحتويات

أولا: فهرس المحتويات

المحتـــــــــــوى **الصفحـــــــة**

إهداء II
شكر وتقدير III
الملخص باللغة العربية IV
الملخص باللغة الإنجليزية V
أولا: فهرس المحتويات VII
ثانيا: فهرس الجداول XV
ثالثا: فهرس الأشكال XVII
رابعا: قائمة الملاحق XVIII
خامسا: قائمة المختصرات XX

مقدمـــــــة

تمهيد ..... ب
إشكالية الدراسة ..... ت
فرضيات الدراسة ..... ث
أهمية الدراسة ..... ث
أهداف الدراسة ..... ج
أسباب اختيار الموضوع ..... ج
حدود الدراسة ..... ح
منهج وأدوات الدراسة ..... ح
الدراسات السابقة ..... خ
هيكل الدراسة ..... ز
صعوبات الدراسة ..... س

الفصـل الأول: ماهيـة النظـام المصرفـي الجزائـري

تمهيد 2

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990 3

المطلب الأول: نشأة وتكوين النظام المصرفي الجزائري 3
أولا: مرحلة إضفاء السيادة 3
ثانيا: مرحلة تأميم البنوك الأجنبية 4
ثالثا: مرحلة إعادة الهيكلة 4
المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري قبل سنة 1990 5
أولا: الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971 5
ثانيا: إصلاحات سنة 1986 6
ثالثا: إصلاحات سنة 1988 8

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 9

المطلب الأول: دوافع ومضمون الإصلاحات المصرفية لسنة 1990 9
أولا: دوافع الإصلاحات المصرفية 9
ثانيا: مضمون الإصلاحات المصرفية 10
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 10
أولا: أهداف قانون النقد والقرض 11
ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض 11
المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 13
أولا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 13
ثانيا: هيئات الرقابة المشتركة لبنك الجزائر 16
ثالثا: التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض 18

المبحث الثالث: بنية النظام المصرفي الجزائري 21

المطلب الأول: تقديم البنوك العمومية 23
أولا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 23
ثانيا: البنك الوطني الجزائري 23
ثالثا: القرض الشعبي الجزائري 24
رابعا: بنك الجزائر الخارجي 24
خامسا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية 24

سادسا: بنك التنمية المحلية 24
المطلب الثاني: تقديم البنوك الخاصة 25
أولا: بنوك بشراكة عربية 25
ثانيا: بنوك بشراكة أجنبية 27

المبحث الرابع: التحديات الراهنة التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري 29

المطلب الأول: العولمة المالية وتحرير تجارة الخدمات البنكية 29
أولا: العولمة المالية 29
ثانيا: تحرير تجارة الخدمات البنكية 31
المطلب الثاني: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية 33
أولا: اتفاقية بازل الأولى 33
ثانيا: اتفاقية بازل الثانية 34
ثالثا: اتفاقية بازل الثالثة 35
المطلب الثالث: التحول نحو الصيرفة الالكترونية والصيرفة الإسلامية 36
أولا: الصيرفة الالكترونية 36
ثانيا: الصيرفة الإسلامية 37
خلاصة الفصل 40

الفصـــل الثانـــي: الكفـــاءة كمقيـاس لـــلأداء فـــي القطـــاع البنكـــي

تمهيد 42

المبحث الأول: مفاهيم حول الكفاءة 43

المطلب الأول: الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة 43
أولا: تعريف الكفاءة 43
ثانيا: الفرق بين الكفاءة وبعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة 44
المطلب الثاني: الكفاءة البنكية 48
أولا: أنواع الكفاءة البنكية 48
ثانيا: العوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية 52

المبحث الثاني: طبيعة تقييم كفاءة الأداء البنكي 54

المطلب الأول: أهمية تقييم كفاءة الأداء البنكي وأهدافه 54
أولا: أهمية تقييم كفاءة الأداء البنكي 54
ثانيا: أهداف تقييم كفاءة الأداء البنكي 55
المطلب الثاني: خطوات تقييم كفاءة الأداء البنكي والمعايير المستخدمة 55
أولا: خطوات تقييم كفاءة الأداء البنكي 55
ثانيا: المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء البنكي 57

المبحث الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء البنكي 59

المطلب الأول: طريقة التحليل المالي 59
أولا: أساليب التحليل المالي 59
ثانيا: مؤشرات العائد والمخاطرة 60
ثالثا: مؤشرات السيولة 62
رابعا: مؤشرات النشاط 63
المطلب الثاني: الطرق الكمية 64
أولا: الأساليب المعلمية 64
ثانيا: الأساليب اللامعلمية 66
المطلب الثالث: طريقة CAMELS 66
أولا: كفاية رأس المال 67
ثانيا: جودة الأصول 67
ثالثا: جودة الإدارة 67
رابعا: إدارة الربحية 68
خامسا: درجة السيولة 68
سادسا: درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية 68
المطلب الرابع: طريقة خلق القيمة 68
أولا: القيمة الاقتصادية المضافة 69
ثانيا: القيمة السوقية المضافة 70

المطلب الخامس: بطاقة الأداء المتوازن 70
أولا: المحور المالي 71
ثانيا: محور العملاء 71
ثالثا: محور العمليات الداخلية 72
رابعا: محور النمو والتعلم 72
خلاصة الفصل 73

الفصـل الثالـث: قياس كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد 75

المبحث الأول: تطور بعض مؤشرات الوساطة المالية للبنوك التجارية الجزائرية 76

المطلب الأول: تطور حجم الودائع المجمعة والقروض الممنوحة 76
أولا: تطور حجم الودائع المجمعة 76
ثانيا: تطور حجم القروض الممنوحة 79
المطلب الثاني: الكثافة المصرفية والحسابات المفتوحة 80
أولا: الكثافة المصرفية 81
ثانيا: الحسابات المفتوحة 81
المطلب الثالث: تطور أهم المؤشرات المالية للبنوك المدروسة 82
أولا: النتيجة الصافية 82
ثانيا: إجمالي حقوق الملكية 85
ثالثا: إجمالي الأصول 88

المبحث الثاني: نتائج الدراسة المالية لكفاءة التكاليف والأرباح 92

المطلب الأول: النسب المالية المستخدمة في الدراسة 92
أولا: كفاءة التكاليف 92
ثانيا: كفاءة الأرباح 92
المطلب الثاني: نتائج الدراسة المالية حسب البنوك 93
أولا: البنوك العمومية 93

ثانيا: البنوك الخاصة 95
المطلب الثالث: نتائج الدراسة المالية حسب السنوات 96
أولا: الكفاءة في التكاليف 97
ثانيا: الكفاءة في الأرباح 98

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 100

المطلب الأول: التحليل الوصفي لكفاءة التكاليف 100
أولا: تحديد متغيرات الدراسة 100
ثانيا: المقاييس الإحصائية الوصفية وتحليل التباين 101
ثالثا: مصفوفة الارتباط واختبار الاستقرارية 105
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لكفاءة الأرباح 107
أولا: تحديد متغيرات الدراسة 107
ثانيا: المقاييس الإحصائية الوصفية وتحليل التباين 108
ثالثا: مصفوفة الارتباط واختبار الاستقرارية 112
خلاصة الفصل 115

الفصـل الرابــع: تحليل محددات كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك الجزائرية

تمهيد 117

المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل 118

المطلب الأول: التعريف بالطريقة المستعملة في الدراسة 118
أولا: تقديم لنماذج البانل 118
ثانيا: النماذج الأساسية لأساليب البانل 119
ثالثا: طرق اختيار النموذج الملائم لأساليب البانل 122
المطلب الثاني: عرض منهجية وفرضيات الدراسة 125
أولا: عينة وفترة الدراسة 125
ثانيا: فرضيات الدراسة 126

المبحث الثاني: تحليل محددات كفاءة التكاليف 128

المطلب الأول: خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة 128
أولا: تقدير معلمات النماذج 128
ثانيا: اختيار النموذج الملائم 129
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج 134
أولا: التحليل الإحصائي 134
ثانيا: التفسير الاقتصادي 136

المبحث الثالث: تحليل محددات كفاءة الأرباح 137

المطلب الأول: خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة 137
أولا: تقدير معلمات النماذج 137
ثانيا: اختيار النموذج الملائم 139
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج 143
أولا: التحليل الإحصائي 143
ثانيا: التفسير الاقتصادي 145
خلاصة الفصل 146

خاتمة عامة 148
قائمة المراجع 157
الملاحق 170

فهرس الجداول

والأشكال

ثانيا: فهرس الجداول

الرقـم	العنـــوان	الصفحـة
1-2	مؤشرات قياس المخاطر البنكية	62
1-3	تطور حجم الودائع للمؤسسات البنكية الجزائرية	76
2-3	تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية	79
3-3	الكثافة المصرفية والحسابات المفتوحة	81
4-3	تطور النتيجة الصافية للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)	82
5-3	تطور النتيجة الصافية للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	84
6-3	تطور إجمالي حقوق الملكية للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)	85
7-3	تطور إجمالي حقوق الملكية للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	87
8-3	تطور إجمالي الأصول للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)	88
9-3	تطور إجمالي الأصول للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	90
10-3	النسب المالية المستخدمة في قياس كفاءة التكاليف والأرباح	93
11-3	متوسط كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك العمومية	93
12-3	متوسط كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك الخاصة	95
13-3	كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك المدروسة حسب السنوات	97
14-3	المتغيرات المستقلة المحددة لكفاءة التكاليف المستخدمة في الدراسة	101
15-3	الإحصاءات الوصفية لمتوسطات متغيرات الدراسة	102
16-3	جدول تحليل التباين ANOVA لكفاءة التكاليف	105
17-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لكفاءة التكاليف	106
18-3	نتائج اختبار الاستقرارية لكفاءة التكاليف	107
19-3	المتغيرات المستقلة المحددة لكفاءة الأرباح المستخدمة في الدراسة	108
20-3	الإحصاءات الوصفية لمتوسطات متغيرات الدراسة	109
21-3	جدول تحليل التباين ANOVA لكفاءة الأرباح	112
22-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لكفاءة الأرباح	113
23-3	نتائج اختبار الاستقرارية لكفاءة الأرباح	114
1-4	نتائج التقدير للنماذج الثلاثة لمعدل هامش الربح Y(PM)	129
2-4	مجموع مربعات الأخطاء لنموذج كل بنك	130
3-4	نتائج اختبار Hausman	132

4-4	نتائج تقدير معالم نموذج التأثيرات الفردية الثابتة (PM)Y	133
5-4	نتائج اختبار Wald	134
6-4	نتائج التقدير للنماذج الثلاثة لمعدل العائد على الأصول (ROA)Y	137
7-4	مجموع مربعات الأخطاء لنموذج كل بنك	139
8-4	نتائج اختبار Hausman	141
9-4	نتائج تقدير معالم نموذج التأثيرات الفردية الثابتة (ROA)Y	142
10-4	نتائج اختبار Wald	143

ثالثا: فهرس الأشكال

الرقـم	العنـــوان	الصفحــة
1-1	قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر	22
1-2	مثلث الأداء	47
1-3	تطور حجم الودائع للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	78
2-3	تطور حجم القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2016)	80
3-3	متوسط النتيجة الصافية للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)	83
4-3	متوسط النتيجة الصافية للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	85
5-3	متوسط إجمالي حقوق الملكية للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)	86
6-3	متوسط إجمالي حقوق الملكية للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	88
7-3	متوسط إجمالي الأصول للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)	89
8-3	متوسط إجمالي الأصول للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	91
9-3	متوسط هامش الربح للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)	94
10-3	متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)	94
11-3	متوسط هامش الربح للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	95
12-3	متوسط العائد على الأصول للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	96
13-3	تطور متوسط هامش الربح للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	98
14-3	تطور متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)	99
15-3	متوسطات نسبة مصاريف الاستغلال للبنوك العمومية والخاصة	103
16-3	متوسطات نسبة مصاريف خارج الاستغلال للبنوك العمومية والخاصة	104
17-3	متوسطات نسبة الضرائب للبنوك العمومية والخاصة	104
18-3	متوسطات نسبة القدرة على جذب الودائع للبنوك العمومية والخاصة	110
19-3	متوسطات نسبة درجة سيولة المصرف للبنوك العمومية والخاصة	111
20-3	متوسطات حجم البنك للبنوك العمومية والخاصة	111

قائمة الملاحق

والمختصرات

رابعا: قائمة الملاحق

الرقـم	العنـــوان
01	جدول توزيع البنوك وفق تاريخ الإنشاء وعدد الوكالات
02	جدول الميزانية للبنوك التجارية والمؤسسات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
03	جدول حسابات النتائج للبنوك التجارية والمؤسسات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
04	تطور إجمالي الأصول للبنوك خلال فترة الدراسة
05	تطور حقوق الملكية للبنوك خلال فترة الدراسة
06	تطور النتيجة الصافية للبنوك خلال فترة الدراسة
07	تطور إجمالي الإيرادات للبنوك خلال فترة الدراسة
08	معدل العائد على الأصول للبنوك خلال فترة الدراسة
09	تطور هامش الربح للبنوك خلال فترة الدراسة
10	تطور مصاريف الاستغلال للبنوك خلال فترة الدراسة
11	تطور الاهتلاكات ومخصصات القروض للبنوك خلال فترة الدراسة
12	تطور نسبة القدرة على جذب المدخرات للبنوك خلال فترة الدراسة
13	تطور نسبة السيولة للبنوك خلال فترة الدراسة
14	تطور مصاريف خارج الاستغلال للبنوك خلال فترة الدراسة
15	تطور مصاريف الضرائب للبنوك خلال فترة الدراسة
16	نسبة مصاريف الاستغلال للبنوك خلال فترة الدراسة
17	نسبة مصاريف خارج الاستغلال للبنوك خلال فترة الدراسة
18	نسبة الضرائب للبنوك خلال فترة الدراسة
19	بيانات الدراسة الخاصة بكفاءة التكاليف
20	بيانات الدراسة الخاصة بكفاءة الأرباح

خامسا: قائمة المختصرات

الاختصـــار	الدلالـــــة باللغـــــة العربيـــــة	الدلالـــة باللغـــة الأجنبيـــة
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتعاون	Organisation for Economic Cooperation and Developpment
ROA	معدل العائد على الأصول	The Return On Assets
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية	The Return On Equity
EM	مضاعف حقوق الملكية	Equity Multiplier
PM	هامش الربح	Profit Margin
AU	منفعة الأصول	Assets Utilisation
SFA	تحليل حد التكلفة العشوائية	Stochastic Frontier Analysis
TFA	طريقة الحد السميك	Thic Frontier Analysis
DFA	طريقة التوزيع الحر	Distribution Free Analysis
DEA	تحليل مغلف البيانات	Data Envelopment Analysis
C	كفاية رأس المال	Capital Adequacy
A	جودة الأصول	Assets Quality
M	جودة الإدارة	Management Quality
E	إدارة الربحية	Eaning Management
L	درجة السيولة	Liquidity Position
S	الحساسية لمخاطر السوق	Sensibility of market risk
EVA	القيمة الاقتصادية المضافة	Economic Value Added
MVA	القيمة السوقية المضافة	Market Value Added
RN	النتيجة الصافية	Resultat Net
TA	إجمالي الأصول	Total Assets
ANOVA	تحليل التباين	Analyse of Variance
PRM	نموذج الانحدار التجميعي	Pooled Regression Model
FEM	نموذج الآثار الثابتة	Fixed Effects Model
REM	نموذج الآثار العشوائية	Random Effects Model
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية	Ordinary Least Squared
GLS	طريقة المربعات الصغرى المعممة	Generalized Least Squared

SSR	مجموع مربعات الأخطاء	Sum Squares Resid
DF	درجات الحرية	Degree of Feedom
MS	متوسط المربعات	Mean Square
Sig	مستوى المعنوية	Level of Significance
LSDV	طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية	Least Squares Dummy Variable
DW	إحصائية ديربن –واتسون	Durbin-Watson
TP	الخزينة العمومية	Trésor Public
BCA	البنك المركزي الجزائري	Banque Centrale d'Algérie
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
CPA	القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaire d'Algérie
BEA	بنك الجزائر الخارجي	Banque Extérieur d'Algérie
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque d'Agriculture et Développement Rural
BDL	بنك التنمية المحلية	Banque de Développement Local
BPCE	البنك الشعبي والصندوق الادخاري	Banque Populaire et Caisse d'Epargne
ABC	المؤسسة المصرفية العربية	Arab Banking Corporation
AB	البنك العربي	Arab Bank
AGB	بنك الخليج الجزائر	Gulf Bank Algeria
SG	الشركة العامة	Société Générale
CACI	كريدي أقريكول كوربورايت أنفاستمنت	Credit Agricole Coorporate and Investment
BOAL	النشرة الرسمية للإعلانات القانونية	Bulletin Officiel des Annonces Légales
CIB	بطاقة الدفع ما بين البنوك	Carte inter Bancaire
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

مقدمـــــــــة

تمهيـــــــد :

يعتبر قطاع البنوك أحد الركائز الأساسية للاقتصاد نظرا للدور المحوري الذي يقوم به في تعبئة المدخرات المالية للمجتمع وتوظيفها في أنشطة اقتصادية مختلفة وفق معايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للبلد، كما يعد هذا القطاع من أكثر الأنشطة استجابة للتغيرات المالية العالمية وبخاصة العولمة المالية وتداعياتها، والتي من أبرز ملامحها الاتجاه المتزايد نحو تحرير الأنشطة البنكية من القيود وإزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي تحول دون توسع هذه الأنشطة وتعدد مجالاتها، حيث ازدادت حدة المنافسة بين البنوك واستحدثت خدمات بنكية جديدة ومتطورة وازداد حجم المعاملات المالية وأصبح تنفيذها يتم بشكل سهل وسريع.

يمارس القطاع البنكي في الجزائر دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية بالبلاد وبالتالي فهو يواجه تحديات وتغيرات سريعة على جميع المستويات، كل ذلك استدعى العمل على تحسين كفاءته بغرض الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه التطورات كخلق منتجات مالية جديدة ومبتكرة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد حلول بديلة للنقائص التي تفرزها، إذ أن قدرة البنوك على تخصيص مواردها بكفاءة عالية يعد من المتطلبات الأساسية لنجاحها والمحافظة على استمراريتها وقدرتها على المنافسة.

نتيجة لذلك ازداد اهتمام الباحثين بقياس كفاءة البنوك نظرا لطبيعة نشاطها القائم على إدارة المخاطر من جهة، وللوقوف على الوضعية المالية لها من جهة أخرى.

يتماشى موضوع الكفاءة مع هدفين اقتصاديين هامين هما تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف، حيث تتحقق الكفاءة سواء من جانب تعظيم الأرباح عن طريق زيادة حجم الإيرادات، أو من جانب تدنية التكاليف عن طريق تخفيض التكاليف الكلية للبنك.

تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم أداء البنوك، ويتم ذلك بإجراء المقارنة بين المؤشرات المالية للبنك الواحد خلال فترة زمنية محددة، أو مقارنة متوسط المؤشرات المالية لمجموعة بنوك مع معيار الصناعة للبنوك المماثلة لها في نفس النشاط أو القطاع.

إشكاليـــة الدراســـــــة:

تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات حساسية وتأثرا بالعوامل الداخلية والخارجية للبلد مما ينعكس على فعالية وكفاءة أدائها، وإذا كان اقتصاد أي دولة يرجع إلى مدى تحكمها في مختلف المعطيات الاقتصادية، فإن النظام المصرفي يعد بدوره عاملا فعالا ومحددا لمعطيات تقييم نجاح أو فشل التنمية الاقتصادية في تلك الدولة، كما يعد أداة أساسية يتمكن من خلالها متخذي القرارات السياسية والاقتصادية من تقييم مدى سلامة المؤسسات الاقتصادية السلعية والخدمية عمومية كانت أم خاصة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتطوير قطاعها البنكي وتحسين تنافسيته والتأقلم مع مختلف التحديات التي يواجهها، ومن هذا المنطلق كان من الضروري الاهتمام بالبحث في كفاءة البنوك الجزائرية بهدف تحسين أدائها وهو ما ينعكس على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وعليه نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مستويات كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك التجارية الجزائرية وما هي أهم المحددات التي تؤثر عليهما؟

ونسعى من خلال ذلك للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالكفاءة البنكية؟ وما طرق قياسها؟
- ما واقع البنوك التجارية الجزائرية (العمومية والخاصة) في ظل التحديات الراهنة؟
- ما مستويات كفاءة التكاليف لدى البنوك التجارية الجزائرية؟
- ما مستويات كفاءة الأرباح لدى البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التكاليف ومحدداتها للبنوك التجارية الجزائرية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الأرباح ومحدداتها للبنوك التجارية الجزائرية؟

فرضيـــات الدراســـة:

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية لها ، جرت بلورة الفرضيات التالية:

- البنوك العمومية الجزائرية أكثر مواكبة لتطور الصناعة البنكية من البنوك الخاصة؛
- لا يوجد تباين في مستويات كفاءة التكاليف لدى البنوك التجارية الجزائرية؛
- لا يوجد تباين في مستويات كفاءة الأرباح لدى البنوك التجارية الجزائرية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التكاليف ومحدداتها للبنوك التجارية الجزائرية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الأرباح ومحدداتها للبنوك التجارية الجزائرية.

أهميـــة الدراســـة:

تكمن أهمية الدراسة في جوانب **علمية** وأخرى **عملية**.

<u>الأهمية العلمية</u>: وتضم ما يلي:

- تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بكفاءة البنوك باعتبار هذه الأخيرة المسؤول الأول عن تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- توفير معلومات عن مستويات كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح المحققة من طرف البنوك التجارية المدروسة وكذا أهم المحددات المؤثرة في كل منهما، مما يساعد على تدارك النقائص وبالتالي ضمان نموها وتطورها والرفع من تنافسيتها؛
- سد الفجوة العلمية في الدراسات السابقة.

<u>الأهمية العملية</u>: وتكمن فيما يلي:

- النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة في حالة تبنيها، تساهم في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية وتعزيز تنافسيتها؛
- النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة في حالة تبنيها، تساعد إدارة البنوك على وضع السياسات الكفيلة بنجاعتها، مما يفيد أصحاب المصالح من مودعين ومستثمرين ومساهمين.

أهـــداف الدراســـة:

يعتبر تحقيق التميز والريادة على مستوى التكلفة عبر تخفيض التكاليف من الأهداف التي ينبغي للبنوك بشكل عام أن تسعى لتحقيقها، كما أن القدرة على تحقيق الإيرادات من الأمور التي توليها الإدارة في البنوك أهمية خاصة، باعتبارها تستعمل للحكم على نجاح الإدارة وكفاءتها.

وانطلاقا من إشكالية الدراسة وفرضياتها، فإنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على وضعية البنوك التجارية في الجزائر والمؤشرات المستخدمة في قياس كفاءتها؛
- معرفة أهم العوامل المؤثرة على كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك المدروسة؛
- محاولة إفادة البنوك محل الدراسة في البحث عن أسباب عدم تحقيق الكفاءة إن وجدت واقتراح الحلول والإجراءات المناسبة لتحسينها بغرض زيادة تنافسيتها؛
- المساهمة العلمية في الاهتمام المتزايد بعصرنة النظام البنكي الجزائري.

أسبـاب اختيار الموضـوع:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

- توفر المعلومات الأساسية والبيانات المالية اللازمة لإجراء البحث؛
- السعي إلى فهم الكفاءة البنكية ومختلف الطرق المستعملة في قياسها، وبالتالي فهم جانب أساسي من العمل البنكي؛
- رغبة ذاتية لدى الباحث، حيث أن الموضوع امتداد لتخصصه الأكاديمي في دراسته الجامعية من جهة، وخبرته المتواضعة في القطاع البنكي من جهة أخرى.

حـدود الدراســة:

- **الموضوعية:** تعالج قياس كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك التجارية الجزائرية من خلال الاعتماد على النسب المالية، كما أنها تبحث في محددات هذه الكفاءة باستعمال نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data).

- **المكانية:** يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها عشرون (20) بنكا تجاريا، أما العينة المدروسة فإنها تتكون من ثمانية عشر بنكا تجاريا (18)، تم تقسيمها إلى مجموعتين:

* المجموعة الأولى (البنوك العمومية): بنك الفلاحة والتنمية الريفية– البنك الوطني الجزائري– بنك الجزائر الخارجي– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– القرض الشعبي الجزائري– بنك التنمية المحلية.

* المجموعة الثانية (البنوك الخاصة): بنك البركة الجزائري – المؤسسة العربية المصرفية – البنك العربي – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – بنك الخليج – بنك السلام – سيتي بنك – نتيكسيس بنك – سوسيتي جنرال – بي أن بي باريباس – ترست بنك – فرنسا بنك.

أما بنك كريدي أقريكول كوربورايت انفاستمانت، وبنك إتش أس بي سي فقد تم استثناءهما نظرا لعدم توفر المعلومات المالية الكافية حول نشاطهما.

- **الزمانية:** حددت الفترة الزمنية للدراسة بـ سبعة (7) سنوات ابتداءً من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016، وقد حددت هذه الفترة بسبب وجود قوائم مالية موحدة لجميع البنوك طيلة فترة الدراسة معدة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط القطاعي البنكي) المطبق بداية من سنة 2010، حسب التنظيم رقم 09–05 المؤرخ في 2009/10/18 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها من جهة، وكذا صعوبة الحصول على البيانات المالية لكافة البنوك المدروسة لسنتي 2017 و2018 من جهة أخرى.

منهـــج وأدوات الدراســـة:

بناءً على طبيعة الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين يتكاملان مع بعضهما البعض لمعالجة هذا الموضوع، وهما كما يلي:

المنهج الوصفي : لوصف مختلف المعلومات الواردة في الأدبيات النظرية التي ناقشت موضوع البحث، وذلك من خلال المسح المكتبي للكتب والمجلات والدوريات والاطلاع على آراء المختصين والخبراء في هذا المجال.

المنهج التحليلي : لغرض تحليل وتقييم المتغيرات والمؤشرات التي يحويها البحث، وكذا تطبيق أحد أدوات التحليل القياسي المتمثلة في نموذج البيانات المدمجة (Panel Data) بغرض استخراج المؤشرات التي تساعد في الإجابة عن أسئلة البحث.

أما أدوات العرض والتحليل للمعطيات المجمعة حول البنوك المدروسة فقد تمت الاستعانة ببرنامج معالجة الجداول Excel إصدار 2007 لغرض التمثيل البياني للجداول، وكذا تطبيق برنامج SPSS 23 للدراسة الوصفية للمتغيرات، بالإضافة إلى استخدام برنامج Eviews 9.0 لاعتماد نموذج البانل داتا في تحليل محددات كفاءة التكاليف والأرباح.

الدراســات السابقــة:

تعتبر مراجعة الدراسات السابقة نقطة انطلاق الباحث لبناء دراسته العلمية نظرا لأهميتها في تحديد المشكلة وأبعادها وضبط متغيراتها والأدوات المستخدمة لمعالجتها، وكذا اختبار الفرضيات ومحاولة مناقشة ما توصلت إليه من نتائج.

وهناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الكفاءة البنكية وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، ويود الباحث أن يشير إلى أن الدراسات التي سيتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2006 و2014، وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات.

أ -**<u>الدراســات باللغــة العربيـــة:</u>**

1 -دراسة (محمد الجموعي قريشي)، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، 2006[1]

هدفت الدراسة إلى الجمع بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الاقتصادي، وذلك بتحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية بهدف قياس كفاءة إدارة التكاليف وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية، كما استخدمت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لحساب

[1] قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية (دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

مرونات الطلب ومرونات الإحلال لعناصر الإنتاج، وضمت الدراسة 06 بنوك جزائرية خلال الفترة من 1994 إلى 2003.

وأظهرت نتائج الدراسة أن وفورات الحجم تنخفض كلما ارتفع حجم النشاط، وتصبح سالبة إذا زاد عن الحجم الأمثل، وعليه فإن منحنى التكلفة المتوسطة للمصارف الجزائرية في المدى الطويل يأخذ شكل الحرف الانجليزي U.

وأوصت الدراسة عدم توسع نشاط المصارف الجزائرية عن الحجم الأمثل، بالإضافة إلى احتفاظ المصارف على التنويع في منتجاتها للحفاظ على وفورات النطاق.

2 -دراسة (ابتسام ساعد) ، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في التمويل الاقتصادي، 2009 .[1]

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري في تمويل الاقتصاد، حيث تطرقت إلى تحليل دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد خلال الفترة 1990–2007 من خلال استعراض حجم وشكل القروض الموجهة للاقتصاد الوطني وتحليل مدى تناسب هذا التمويل مع الناتج الوطني المحلي من خلال مؤشرات الميل الحدي والمتوسط ومؤشر المرونة الدخلية، وذلك بهدف الوقوف على أثر هذه القروض على الاستقرار الاقتصادي، كما استخدمت الدراسة طريقتين لتقييم كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح في البنوك الجزائرية، الأولى طريقة النسب المالية والثانية نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، حيث تم تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لعينة مكونة من خمسة بنوك جزائرية خلال الفترة 1995–2006، بهدف قياس كفاءة الحجم وكفاءة النطاق في هذه البنوك.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الخاصة في الجزائر أكثر كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليفها مقارنة بالبنوك العمومية.

[1] ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في التمويل الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009.

3 -دراسة (فاطمة الزهراء نوي)، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية، 2010[1]

هدفت الدراسة إلى تقييم الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية وأيضا نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي بهدف قياس مرونات الإحلال ومرونة الطلب السعرية ووفورات الحجم والنطاق لعينة تتكون من ستة بنوك جزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2004 و2008.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك محل الدراسة تتمتع بكفاءة الإحلال بين عناصر الإنتاج، لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها، الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم تتيح لها التوسع في حجم نشاطها، كما وجدت أن هذه البنوك تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها.
وأوصت الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة المصارف من خلال زيادة استقلاليتها والاتجاهنحو خوصصة البنوك العمومية والارتقاء بكفاءة العنصر البشري وتحديث أنظمة البنوك، ودراسة إمكانية الاندماج بين البنوك الجزائرية وتقديم خدمات بنكية راقية لمواجهة المنافسة الشرسة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

4 - دراسة (فريد بن ختو)، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، حالة البنوك الجزائرية، 2014[2]

هدفت الدراسة إلى اختبار قدرة البنوك العمومية على منافسة البنوك الخاصة في مجالي المردودية والكفاءة لعينة مكونة من 16 بنكا جزائريا خلال الفترة من 2005 إلى 2011، وذلك باستخدام نموذج معلمي وآخر غير معلمي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود اختلافات كبيرة بين البنوك وبين المجموعات البنكية في مؤشري المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، حيث حققت البنوك الخاصة مستويات مرتفعة من المردودية، وتوصلت أيضا إلى وجود اختلاف كبير بين البنوك وبين المجموعات البنكية العمومية والخاصة في درجات الكفاءة، حيث حققت البنوك الخاصة درجات كفاءة أعلى من البنوك العمومية.

---

[1] نوي فاطمة الزهرة، **تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة من 2004 إلى 2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

[2] بن ختو فريد، **قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية (دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

ب الدراســات باللغة الأجنبية:

1 -دراسة (Bardul Kamarddin) **بعنوان: تقييم كفاءة العمليات المصرفية الإسلامية في المصارف الإسلامية والنوافذ للمصارف التقليدية في ماليزيا، 2008**[1].

هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى بيان مدى كفاءة العمليات المصرفية الإسلامية بالمقارنة مع العمليات المصرفية التقليدية، وذلك بهدف تطوير أداء المصارف الإسلامية خاصة في ظل التطور الهائل الذي تعرفه الصناعة المصرفية الإسلامية عبر العالم بشكل عام وفي ماليزيا بشكل خاص، من أجل ذلك قام الباحثون بمقارنة كل من الأرباح والتكاليف في كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1998-2004، وقد استخدم الباحثون في هذه الدراسة مختلف الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وغيرها، وتوصلوا إلى أن العمليات المصرفية الإسلامية هي أفضل من العمليات المصرفية التقليدية في التخفيض والسيطرة على التكاليف، ولكنها أقل قدرة على تعظيم الأرباح.

2 -دراسة (R.Hamiltona and other)، **كفاءة التكاليف والأرباح في البنوك الأردنية، 2010**[2]

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل كفاءة التكلفة والأرباح لأنواع مختلفة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة 1993-2006 باستخدام حد التكلفة العشوائية المعلمية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود مستويات كفاءة الربح أقل بكثير في مقابل كفاءة التكاليف، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة الربح البديل هو أقل من كفاءة الأرباح القياسية.

3 -دراسة (Ali Bendob)، **تحليل ربحية البنوك التجارية العامة والخاصة في الجزائر، 2015**[3]

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين ربحية البنوك التجارية ونوعين من العوامل الداخلية والخارجية لعينة تتكون من عشرة بنوك جزائرية عمومية وخاصة خلال الفترة 1997-2012، ويستخدم هذا البحث بيانات بانل غير متوازنة ومنهج CAMEL، وللتحليل استخدمت أربعة مؤشرات داخلية: نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول، نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إيرادات الفوائد

[1] Bardul Kamaruddin and all, **Assessing production Efficiency of Islamic and conventional Banc Islamic windows in Malaysia**, International Journal of Business and Management, vol1, n01, University Technology, Malaysia, 2008.
[2] R.Hamiltona, W.Qasrawib, Idries M Al jarrah, **Cost and profit Efficiency in the Jardanian Banking Sector 1993-2006 A parametric approach**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 56, United Kingdom , 2010.
[3] Ali Bendob, **Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria : Panel Data Analysis during 1997-2012**, European Journal of Business and Management, Vol 7, 2015.

الصافية، نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الودائع، معدل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، أما مؤشرات الربحية فقد استخدمت ROA.ROE.NIM، وبعد التحليل باستخدام نماذج بانل توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات كفاءة الإدارة والسيولة ترتبط بشكل إيجابي مع الربحية، ومؤشر كفاية رأس المال يرتبط سلبا مع الربحية، أما جودة الأصول، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ليس لهما تأثير معنوي على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

تعليق على الدراسات السابقة

رغم أهمية الدراسات السابقة وقيمتها العلمية فإن هذه الدراسة تتميز عنها بما يلي:

- كبر حجم العينة حيث شملت أغلب البنوك المعتمدة في الجزائر وهذا لضمان تشخيص الواقع بدقة، عكس الدراسات السابقة التي كانت تقتصر على عينات صغيرة جدا؛
- الجمع بين محددات كفاءة التكاليف ومحددات كفاءة الأرباح للبنوك التجارية الجزائرية؛
- تناولت الدراسة قياس الكفاءة من جهة والبحث في محدداتها من جهة أخرى، وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة.

ونأمل من خلال هذه الدراسة أن نكون قد أضفنا خطوة في طريق البحث العلمي وسد فجوة علمية متعددة الجوانب في موضوع تقييم كفاءة المؤسسات البنكية.

هيكـــل الدراســـــة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، فصلين نظريين وفصلين تطبيقيين، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة.

الفصل الأول معنون بـ ماهية النظام المصرفي الجزائري، حيث يركز على تطوره قبل إصلاحات 1990، بالإضافة إلى مختلف المستجدات التي جاء بها قانون النقد والقرض وصولا لعرض الهيكلة الحالية للنظام المصرفي الجزائري، وأخيرا تناول أهم التحديات التي يواجهها.

الفصل الثاني تحت عنوان الكفاءة كمقياس للأداء في القطاع البنكي يتناول عرض المفاهيم النظرية للكفاءة ثم طبيعة تقييم كفاءة الأداء البنكي، بالإضافة إلى تناول مختلف الطرق المستعملة في قياس كفاءة الأداء البنكي.

وقد جاء **الفصل الثالث** بعنوان قياس كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك الجزائرية، حيث يستعرض تطور مختلف نسب ومؤشرات الوساطة المالية للبنوك الجزائرية، ليصل إلى عرض مختلف نتائج دراسة قياس كفاءة التكاليف والأرباح حسب البنوك وحسب السنوات، ثم دراسة وصفية لمتغيرات كفاءة التكاليف وكذا متغيرات كفاءة الأرباح.

أما **الفصل الرابع والأخير** فكان موسوما بـ تحليل محددات كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك الجزائرية، تناول الإطار القياسي المتبع في التحليل عن طريق التعريف بالنموذج المستخدم ومنهجية وأدوات الدراسة، كما ناقش تحليل كفاءة التكاليف عن طريق اختيار النموذج الملائم لتفسير محدداتها ثم تحليل النتائج، وكذا مناقشته أيضا لتحليل محددات كفاءة الأرباح عن طريق اختيار النموذج الملائم لتفسير محدداتها ثم تحليل النتائج.

صعوبـــــات الدراســـــة:

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث عند إعداده لهذه الدراسة نذكر:

- عدم توفر المعلومات المالية والتقارير السنوية على مستوى المواقع الالكترونية لأغلب المؤسسات البنكية الجزائرية؛
- صعوبة الحصول على هذه المعلومات والتقارير من المديريات العامة لأغلب البنوك المدروسة، وذلك لزعمها أن هذه التقارير سرية لا يمكن بأي حال من الأحوال تقديمها؛
- عدم التوافق في المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة بين المفهوم الأكاديمي والمهني؛
- صعوبة تحديد المتغيرات باعتبار أن القطاع البنكي متشعب في عملياته وبالتالي صعوبة التفرقة بين مدخلاته ومخرجاته.

الفصل الأول

ماهية النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

يعد النظام المصرفي أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد، نظرا للدور الذي يقوم به في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وقد أولت الدولة الجزائرية عقب استقلالها اهتماما بالغا لذلك عن طريق تأسيس نظام مصرفي وطني يساعدها في سياساتها الاقتصادية ويساهم في برامجها التنموية، وذلك من خلال إنشاء بنوك ومؤسسات مالية وطنية تعوض البنوك الفرنسية التي كانت موجودة قبل الاستقلال وتكون قاعدة لانطلاق التنمية بالجزائر.

وقد شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية منذ الاستقلال عدة إصلاحات وتغييرات هيكلية فرضتها الأوضاع والظروف السائدة في كل مرحلة، فمن مرحلة التأسيس والتي تميزت بوضع أسس النظام المصرفي الجزائري، إلى مرحلة التسيير الإداري تماشيا مع المخططات التنموية، ثم مرحلة إعادة الهيكلة وصولا إلى مرحلة التحرر الاقتصادي في بداية تسعينات القرن الماضي واختيار الجزائر لاقتصاد السوق كنمط اقتصادي بديل عن الاقتصاد المخطط.

ويعد النظام المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة وتأثرا بالتغيرات الاقتصادية العالمية وبخاصة العولمة المالية وتداعياتها مما ينعكس على كفاءة أدائه، وهو ما يحتم عليه مواكبة هذه التغيرات من خلال تطوير خدماته وتحسين أدائه.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى واقع النظام المصرفي الجزائري من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990
- ✓ المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض
- ✓ المبحث الثالث: بنية القطاع المصرفي الجزائري
- ✓ المبحث الرابع: أهم التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة المصرفية الفرنسية وقد أصبحت هذه الأخيرة عاجزة عن تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني آنذاك وهذا لقلة الأموال من جهة وهجرة الكوادر والأدمغة من جهة أخرى، وهو ما دفع إلى التفكير في إنشاء شبكة بنكية وطنية تستجيب لمتطلبات المخططات التنموية للاقتصاد الوطني.

وسنتناول في هذا المبحث نشأة وتكوين النظام المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى الإصلاحات التي شهدها قبل سنة 1990 وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: نشأة وتكوين النظام المصرفي الجزائري
- المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري قبل سنة 1990

المطلب الأول: نشأة وتكوين النظام المصرفي الجزائري

إن ميلاد المؤسسات البنكية الجزائرية بعد الاستقلال كان عبر عدة مراحل، حيث تشكلت في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في تلك الفترة ثم بدأت تتضح هياكلها مع مرور السنوات، ويمكن تقسيم فترات تكوين الجهاز المصرفي الجزائري إلى ثلاثة مراحل أساسية نتطرق إليها من خلال الفروع التالية:

أولا: مرحلة إضفاء السيادة (1962-1964)

عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى، حيث تم من خلالها فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في أوت 1962 كخطوة أولى وأسندت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة مع منحها بعض الصلاحيات المهمة المتمثلة في منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا والذي لم يستفد من التمويل من طرف المؤسسات المصرفية الموجودة أنذاك، وقد استمرت هذه الصلاحية الممنوحة للخزينة لعدة سنوات رغم تأميم البنوك ورغبة السلطات العمومية في اقتصار دورها على الوظائف التقليدية لها.

أما الخطوة الثانية فتمثلت في إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13 بموجب القانون رقم 62-144، ليبدأ عمله بداية من 1963/01/01 وبذلك استرجعت الجزائر استقلاليتها النقدية وجميع حقوقها في تسيير الجهاز المصرفي[1].

ومن خلال إنشاء الخزينة العمومية والبنك المركزي تتجلى لنا أولى مظاهر بسط السيادة الوطنية في جوانبها المالية والنقدية.

ثانيا: مرحلة تأميم البنوك الأجنبية (1965-1967)

إن التوجهات الاقتصادية التي كانت تصبو إليها الجزائر عقب استقلالها كان يتعارض مع المؤسسات المالية الأجنبية، لذلك تقرر تأميم هذه الأخيرة والذي نتج عنه ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية تعود ملكية رأسمالها كليا للدولة وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي.

وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة هو كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي من جهة، ورغبة الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد من جهة أخرى[2].

ثالثا: مرحلة إعادة الهيكلة (1982-1985)

إن إعادة هيكلة البنوك التي قامت بها الجزائر بداية من سنة 1982 لمؤسسات القطاع العام نتج عنها ميلاد بنكين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تكفل بعملية تمويل القطاع الفلاحي، وبنك التنمية المحلية الذي اختص في تمويل المشاريع العمومية للجماعات المحلية الولائية والبلدية[3].

وكان الهدف من هذه الهيكلة هو إعطاء نفس جديد للبنوك الجزائرية وذلك من خلال[4]:

- تخفيف الضغط على بعض البنوك مثل البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، الذين انبثقا عنهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية على التوالي؛

---

[1] أيمن بن عبد الرحمان، **تطور النظام المصرفي الجزائري**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015، ص 23.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2000**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص220.

[3] أيمن بن عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص 57-58.

[4] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص329.

- إسناد مهمة تمويل الاستثمارات المخططة والإستراتيجية للخزينة العمومية؛
- تنشيط دور البنوك في الوساطة المالية وتعبئة الادخار لدى المواطنين.

المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري قبل سنة 1990

لقد شهد النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض ثلاثة إصلاحات متباينة عبر فترات مختلفة وهي: الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971، الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك سنة 1986، وإصلاحات سنة 1988.

أولا: الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971

نظرا للنقائص والاختلالات التي عرفها النظام المصرفي منذ نشأته وإلى غاية سنة 1970، فقد اتخذت السلطات النقدية في الجزائر عدة إجراءات إصلاحية لمعالجة هذا الوضع، ومن بين النقائص التي دفعت إلى هذا الإصلاح المالي نذكر[1]:

- غياب قانون مصرفي عضوي ينظم مختلف العمليات البنكية، بالإضافة إلى وجود تناقضات ونزاعات على عدة مستويات خاصة على مستوى السلطة النقدية، حيث يلاحظ تناقض بين البنك المركزي ووزارة المالية بشأن القرارات المتخذة من طرف كل منهما.
- التدخل المباشر للوساطة المالية في التمويل الاقتصادي، حيث كانت الخزينة تتدخل مباشرة عن طريق منح القروض الاستثمارية، أما البنوك فكانت سياستها الائتمانية تقتصر على الجانب الاستغلالي فقط رغم أهمية مواردها.

ومن خلال النقائص المسجلة تم إقرار الإصلاح المالي لسنة 1971 في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط عن الخزينة في تمويل الاستثمارات، ومن أهم المستجدات التي أتى بها هذا الإصلاح نذكر[2]:

---

[1] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، مدرسة الدكتوراه، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009، ص ص 11-12.

[2] نجاة جبار، **تقييم عمل البنوك التجارية الجزائرية في ظل المعايير الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص ص 182-183.

- إعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العمومية عن طريق منحها قروض وتسبيقات دون قيود أو شروط؛
- إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال، وذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971؛
- تحويل الصندوق الجزائري للتنمية إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) في 07 جوان 1972، وهو بنك استثماري حل محل الخزينة العمومية في مجال منح القروض الطويلة الأجل بهدف تمويل المخططات التنموية؛
- إنشاء المجلس الوطني للقرض كهيئة استشارية، واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئة رقابية، وهذا بموجب الأمر 71-74 الصادر في 30 جوان 1971؛
- إجبارية توطين المؤسسات العمومية لعملياتها المالية في إحدى البنوك التجارية فقط؛
- تحديد معدلات الفائدة بطريقة إدارية ومركزية؛
- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير، حيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة هذه المؤسسات إذا كان هذا العجز ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة، بالإضافة إلى معايير تطهير المؤسسات إذا كان هذا العجز ناتجا عن سوء التسيير.

ثانيا: إصلاحات سنة 1986

لقد استيقظت الجزائر مطلع سنة 1986 على مشاكل كبيرة وبنوك تجهل وظيفتها الأصلية المتمثلة في الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، بالإضافة إلى الصدمة التي تلقاها الاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض أسعار البترول وكذا تغيير الإيديولوجية المتبعة والتي كانت تتبنى فكرة التحول نحو اقتصاد السوق بدلا من النهج المركزي[1].

كانت هذه أهم العوامل التي دفعت السلطات العمومية إلى تبني إصلاحات سنة 1986 بموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، وقد كان هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، لكنه من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير

[1] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** ، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص72.

النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد داخل إدارة البنوك التجارية الجزائرية[1].

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها هذا القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي[2]:

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع الآليات الخاصة بذلك؛
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك؛
- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، حيث أصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها؛
- استعادة البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها.

كما أدخل القانون 86-12 في المادة 26 منه مفهوم جديد في مجال ضبط وتسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد ما يلي[3]:

- حجم وطبيعة مصادر القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض؛
- حجم القروض الخارجية المجندة؛
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد؛
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

[1] نجاة جبار، مرجع سبق ذكره، ص184.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص183-184.

[3] نجاة جبار، مرجع سبق ذكره، ص184.

ثالثا: إصلاحات سنة 1988

شرعت الجزائر منذ سنة 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي مس العديد من القطاعات الاقتصادية في إطار التحضير للتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فبعد إصلاح سنة 1986 والذي يعتبر أول إصلاح بنكي طبق منذ الاستقلال، حيث تم من خلاله وضع حد للتشريعات القانونية المتعلقة بالوظيفة البنكية والتي كانت تتميز غالبها بالتناقض وعدم الوضوح، أتى القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 في سياق تدعيم الإصلاحات الاقتصادية ومواصلة العمل على إصلاح المنظومة البنكية تماشيا والمرحلة الاقتصادية الجديدة بما تحمله من متغيرات وتأثيرات وخصوصيات عديدة[1].

وتتلخص أهم المبادئ والقواعد التي أتى بها قانون 88-06 فيما يلي[2]:

- منح الاستقلالية للبنوك العمومية إذ تم في هذا الإطار الفصل بين سلطات مالك رأس مال المؤسسة "الدولة" وصلاحيات إدارة وتسيير المؤسسة "رأس المال المساهم"؛
- خضوع نشاط البنوك لقواعد التجارة، أي مبدأ الربحية والمردودية خاصة في تعامله مع المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين البنكي؛
- السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في إطار مخطط القرض؛
- منح البنك المركزي صلاحيات تحديد معدلات الفائدة الموجهة وتحفيز البنوك على تعبئة الموارد على مستوى الأعوان الاقتصادية.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] الطيب ياسين، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية** ، مجلة الباحث، ع 3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص ص52-53.

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض

لقد اعتبر القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بصدق المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، ويعد من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات باعتباره حاملا للأفكار التي جاء بها قانون 1986 وقانون 1988، بالإضافة إلى أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم المصرفي وأدائه.

ويمكن استعراض أهم الجوانب المتعلقة بهذا القانون من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: دوافع ومضمون الإصلاحات المصرفية لسنة 1990
- المطلب الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض
- المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

المطلب الأول: دوافع ومضمون الإصلاحات المصرفية لسنة 1990

سيتم التركيز في هذا المطلب على أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور هذا القانون بالإضافة إلى أبرز المستجدات التي جاء بها.

أولا: دوافع الإصلاحات المصرفية

إن الدوافع والمبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي في الجزائر عديدة ومتنوعة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

1 -**دوافع نقدية**:

وتتمثل في ضرورة المعالجة الجذرية للقوانين والتشريعات التي تنظم النشاط المصرفي في الجزائر، وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية من جهة، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة وأكثر استقلالية من جهة أخرى.

[1] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص57.

2 -**دوافع اقتصادية**:

نظرا لدور الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك من جهة وباعتبارها الركيزة الأساسية في تمويل التنمية من جهة أخرى، فإن أي إصلاح اقتصادي يتطلب بالضرورة إصلاحا في النظام المالي والمصرفي مما يمكن البنوك من أداء الأدوار المنوطة بها على أحسن وجه.

3 -**دوافع تقنية**:

وتتمثل هذه الدوافع في التطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية.

ثانيا: مضمون الإصلاحات المصرفية

لقد شكل قانون النقد والقرض منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، كما أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان، وتم أيضا فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال تسقيف حجم القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي للخزينة العمومية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا كل سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العمومية ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[1].

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض

لقد جاء القانون بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء الجهاز المصرفي مكانته كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية بصورة أكثر من كل القوانين الموضوعة سابقا، حيث كانت له العديد من الأهداف

[1] بلعزوز بن علي، عاشور كنوش، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والآفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2004، ص08.

التي سعت السلطات النقدية في الجزائر للوصول إليها، بالإضافة إلى جملة من المبادئ التي يقوم عليها، وهو ما نحاول تناوله في هذا المطلب.

أولا: أهداف قانون النقد والقرض

هدف قانون النقد والقرض إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛
- تشجيع إنشاء البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية؛
- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري وبين الخزينة العمومية، بعد ما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد النشاطات المنوطة بها وبالمؤسسات المالية؛
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتنويع مصادر التمويل وإدخال منتوجات مالية جديدة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض

يمكن اختصار المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض في النقاط التالية:

1 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهدافا نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين حتى تتخذ القرارات

[1] محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري** ، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص44-45.

على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطات النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد في البلاد[1].

2 ~~ا~~لفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

ويقصد بهذا المبدأ أن الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل العجز كما كانت في السابق، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية[2]:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

3 ~~ا~~لفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد (منح القروض) ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للجهاز المصرفي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الراغبة في التمويل[3].

4 ~~إ~~نشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، حيث كانت تتصرف كأنها هي السلطة النقدية والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره سلطة إصدار النقود، ولهذا جاء هذا القانون ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية بإنشائه سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت سماها مجلس النقد والقرض.

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص187.

[2] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، مرجع سبق ذكره، ص346.

[3] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص190.

5 وضع نظام بنكي على مستويين:

كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يكون كملجأ أخيرا للإقراض في التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي[1].

وخلاصة القول أن قانون النقد والقرض قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسيّر مركزيا إلى اقتصاد تحكمه قوى السوق.

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

سيتم التركيز في هذا المطلب على أهم الهياكل الجديدة التي جاء بها هذا القانون وكذا الهيئات الرقابية لدى بنك الجزائر، بالإضافة إلى أهم التعديلات التي طرأت على هذا القانون.

أولا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض

أحدث قانون النقد والقرض تعديلات هامة على هيكل النظام المصرفي الجزائري، كما أنه سمح لأول مرة بإنشاء البنوك الخاصة في الجزائر سواء كانت برأسمال وطني أو أجنبي وذلك في إطار التحول من النهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وتتمثل هذه الهياكل الجديدة في:

مجلس النقد والقرض، بنك الجزائر، واللجنة المصرفية.

1 مجلس النقد والقرض:

يعتبر مجلس النقد والقرض من أهم الهياكل الجديدة التي جاء بها القانون 90-10 نظرا للمهام التي أوكلت إليه والصلاحيات التي منحت له، فهو يؤدي وظيفتين أساسيتين هما وظيفة إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد[2].

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص198-199.

[2] مفتاح صالح، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات** ، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأداء المميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 08 و 09 مارس 2005، ص114.

ويتشكل مجلس النقد والقرض من[1]:

- المحافظ رئيسا؛
- ثلاث نواب المحافظ كأعضاء؛
- ثلاث موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، حيث تكون لهم خبرة في الشؤون الاقتصادية والمالية.

ويمارس المجلس وظائفه بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بالأمور الآتي بيانها[2]:

- إصدار النقود وفق ما يقتضيه نص المادتين 4 و5 من القانون 90-10؛
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي؛
- شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية؛
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بالجزائر؛
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية؛
- مراقبة الصرف وتنظيم السوق.

2 **بنك الجزائر**:

بموجب قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر [3]، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [4]، حيث يسير من طرف المحافظ بالإضافة إلى ثلاثة نواب له [5]، ويعين المحافظ ونوابه الثلاثة بموجب مرسوم رئاسي لمدة 06 و 05 سنوات على التوالي[6].

وحسب نص المادة 55 من قانون النقد والقرض فإن مهمة بنك الجزائر تتمثل في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع

[1] المادة 32 من القانون 90-10، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 1990/04/18.
[2] مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، مرجع سابق، ص115.
[3] المادة 12 من القانون 90-10، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 1990/04/18.
[4] المادة 11 من القانون 90-10، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 1990/04/18.
[5] المادة 19 من القانون 90-10، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 1990/04/18.
[6] المادتين 20 و 21 من القانون 90-10، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 1990/04/18.

السهر على الاستقلال الداخلي والخارجي للنقد، وكذا السهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.

3 -**اللجنة المصرفية**:

إن الهدف من إنشاء اللجنة المصرفية هو مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفين لها لضمان حسن تسييرها[1].

وتتكون اللجنة المصرفية من[2]:

- المحافظ رئيسا، حيث يحل محله نائبه في حالة غيابه؛
- قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيسها بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقضاء؛
- عضوين يتم اختيارهما نظرا لكفاءتهما في الشؤون المصرفية والمالية، يعينون من طرف رئيس الحكومة باقتراح من وزير المالية.

وتقوم اللجنة المصرفية بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية، كما يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق زياراتها الميدانية إلى مراكز البنوك والمؤسسات المالية، وتقوم بأعمال الرقابة بمساعدة البنك المركزي الذي يعين من بين مستخدميه من يقوم بتنظيم الرقابة المستندية للجنة، ويحق لهذه اللجنة أن تختار من الوثائق ما تراه مناسبا مع المهمة الرقابية التي تقوم بها، وكذا مطالبة البنوك والمؤسسات المالية بتقديم كل المعلومات والإثباتات والإيضاحات اللازمة لنفس الغرض[3].

وتنص المادة 156 من قانون النقد والقرض على أنه إذا خالف بنك أو مؤسسة مالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بممارسة نشاطه فإنه يمكن للجنة المصرفية أن تقضي بإحدى العقوبات التالية:

التنبيه، اللوم، المنع من ممارسة بعض الأعمال، إلغاء الترخيص وسحب الاعتماد.

---

[1] المادة 143 من القانون 90-10، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 1990/04/18.

[2] المادة 144 من القانون 90-10، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 1990/04/18.

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

ثانيا: هيئات الرقابة المشتركة لبنك الجزائر

لقد تم إحداث ثلاث هيئات للرقابة المشتركة لبنك الجزائر عقب إصدار قانون النقد والقرض، حيث تكمن أهميتها في مراقبة العمليات المصرفية المتنوعة التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية مع زبائنها، كما تجسد الدعم الحقيقي للبنوك بالمعلومات الضرورية المساعدة في عملية اتخاذ القرار، وتتمثل هذه الهيئات في:

1 -مركزية المخاطر:

تنص المادة 160 من قانون النقد والقرض على استحداث هذا الجهاز، حيث يكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.

وبالإضافة إلى الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر فإنها تقوم بمراقبة ومتابعة نشاطات البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بقواعد الحذر في التسيير وتركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة على مستوى بنك الجزائر، مما يسمح له ذلك بتسيير أفضل لسياسة القرض، وقد أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 92-01 الذي حدد فيه كيفية تنظيم وعمل مركزية المخاطر، كما أنه يلزم البنوك التجارية التي تمارس نشاطها عبر التراب الوطني بالانضمام إلى هذا الجهاز وأن تقوم بعملها بشكل منظم ودقيق[1].

2 -مركزية عوارض الدفع:

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها، كما ألزم النظام المذكور أعلاه كافة الوسطاء الماليين * بما فيهم البنوك التجارية بالانضمام إلى مركزية المبالغ غير المدفوعة، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم

[1] النظام رقم 92-01 المؤرخ في 22 مارس 1992 **المتضمن تنظيم مركزية المخاطر وعملها** ، الجريدة الرسمية، العدد 08 بتاريخ 07 فيفري 1993.

(*) يقصد بالوسطاء الماليين كل البنوك والمؤسسات المالية والخزينة العمومية والمصالح المالية التابعة للبريد والمواصلات أو أي مؤسسة أخرى تضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع.

المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض، أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع.

وطبقا للمادة 03 من النظام 92-02 تتمثل مهمة هذا الجهاز في[1]:

- تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع تتضمن كافة العمليات المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض؛
- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من متابعات بطريقة دورية وتبليغها للوسطاء الماليين أو إلى أي سلطة أخرى معينة.

3 جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

إذا كانت مركزية عوارض الدفع تهتم بجمع المعلومات المرتبطة بمشاكل الدفع الخاصة بالقروض وبأدوات الدفع فإن جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة (بدون رصيد) جاء ليدعم قواعد ضبط العمل بأحد أهم وسائل الدفع وهو الشيك، وذلك من خلال رقابة استعمالاته في إطار العمليات المصرفية.

وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-03، حيث يعمل على تجميع ومركزة المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم وجود رصيد أو عدم كفايته، والقيام بتبليغ هذه المعلومات للوسطاء الماليين المعنيين بغرض الإطلاع عليها واستغلالها لاسيما عند تسليم دفاتر الشيكات لزبائنهم[2].

[1] النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 **المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها** ، الجريدة الرسمية، العدد 08 بتاريخ 07 فيفري 1993، المواد من 01 إلى 03.

[2] النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 **المتضمن الوقاية ومكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة** ، الجريدة الرسمية، العدد 08 بتاريخ 07 فيفري 1993.

ثالثا: التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض

لقد عرف قانون النقد والقرض بعد صدوره والعمل به لعدة سنوات تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري عن طريق استحداث قوانين معدلة ومتممة خلال سنوات 2001، 2003، 2010، ثم سنة 2017.

1 الأمر رقم 01-01:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق الأمر الرئاسي رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض[1].

وقد تم اقتراح ثلاث تعديلات على قانون النقد والقرض هي[2]:

- التخلي عن العهدة المحددة في القانون 90-10 المتعلقة بمحافظ بنك الجزائر ونوابه، حيث يتم تعيينهم بمقتضى مرسوم رئاسي؛
- التفرقة بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية؛
- توسيع مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية بإضافة ثلاث شخصيات يختارون حسب كفاءتهم في الميدان الاقتصادي والنقدي ليصبح عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة أعضاء.

2 الأمر رقم 03-11:

لقد تسببت الفضائح المتعلقة بإفلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وضرب مصداقيته، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، حيث جاء هذا الأمر مدعما لأهم أفكار ومبادئ القانون 90-10 ولكنه يلغيه ويحل محله، حيث جاء مشددا أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها[3].

---

[1] سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع 2، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص15.

[2] نجاة جبار، مرجع سبق ذكره، ص193.

[3] سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص15.

ويستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي[1]:

أ -تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل وذلك من خلال:

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي إضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة وثلاث موظفين سامين؛
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.

ب تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق[2]:

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي؛
- إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية لتسيير بنك الجزائر؛
- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي.

ج- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور من خلال:

- تقوية شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وإقرار العقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري البنك؛
- تقوية حقوق جمعية البنوك والمؤسسات المالية واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر؛
- تقوية شروط عمل مركزية المخاطر.

[1] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] جازية حسيني، **خوصصة البنوك في الجزائر واقع وآفاق** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص ص 113-114.

3 الأمر رقم 10-04:

جاء الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وتتمثل أهم المستجدات التي جاء بها فيما يلي[1]:

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري؛
- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

4 القانون رقم 17-10:

جاء هذا القانون ليعدل أحكام الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وتحديدا المادة 45 منه، حيث سمح لبنك الجزائر ولمدة خمس سنوات بالشراء المباشر للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في[2]:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

[1] الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 **المتعلق بالنقد والقرض** ، الجريدة الرسمية، العدد 08 بتاريخ 07 فيفري 2010، المادة 83.

[2] القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 **المتعلق بالنقد والقرض** ، الجريدة الرسمية، العدد 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017.

المبحث الثالث: بنية القطاع المصرفي الجزائري

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية مزاولة نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري، حيث ظهرت هذه البنوك لتدعيم البنوك العمومية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.

ويتكون النظام المصرفي الجزائري حاليا من عشرون (20) بنكا تجاريا وتسعة (09) مؤسسات مالية معتمدة إلى غاية سنة 2019، بالإضافة إلى سبعة (07) مكاتب للتمثيل.

ويمثل الشكل الموالي توزيع البنوك التجارية والمؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي الجزائري.

الشكل رقم (1-1): قائمة البنوك التجارية والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر إلى غاية مارس 2019

المصدر: من إعداد الباحث استنادَ لمقرر بنك الجزائر رقم 19-01 المؤرخ في 02 يناير 2019 المتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، ع 15 بتاريخ 11 مارس 2019.

من خلال الشكل (1-1) يمكن تقسيم البنوك التجارية الجزائرية حسب طبيعة ملكيتها إلى مجموعتين: مجموعة البنوك العمومية ومجموعة البنوك الخاصة، وهو ما نتناوله من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: تقديم البنوك العمومية
- المطلب الثاني: تقديم البنوك الخاصة

المطلب الأول: تقديم البنوك العمومية

وهي البنوك التي تعود ملكيتها بالكامل للدولة وعددها ستة (06) بنوك تجارية.

أولا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

تأسس بموجب القانون 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964، ومن مهامه جمع المدخرات الصغيرة من الأفراد والعائلات، تمويل عمليات البناء وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، وابتداءً من سنة 1971 تم تكريس الصندوق كبنك وطني للسكن[1].

ثانيا: البنك الوطني الجزائري BNA

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 1966/06/13، وذلك لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية إضافة إلى دعم عملية التحول الاشتراكي في القطاع الزراعي، وبسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الزراعية الأخرى فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا سنة 1968 لكي يبقى هذا البنك وحدة في الميدان الزراعي إلى غاية سنة 1982 تاريخ نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية[2].

[1] نجاة جبار، مرجع سبق ذكره، ص181.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 59-61.

ثالثا: القرض الشعبي الجزائري CPA

أنشئ هذا البنك بموجب الأمر 67-75 المؤرخ في 1967/05/14 نتيجة دمج مجموعة من البنوك الأجنبية، فبالإضافة إلى وظائفه التقليدية كبنك تجاري أسندت إليه مهمة تمويل القطاع العمومي خاصة قطاع السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري.

رابعا: بنك الجزائر الخارجي BEA

تأسس بموجب المرسوم 67-204 المؤرخ في 1967/10/01 بعد تأميم خمس بنوك هي: القرض الليوني، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية، الشركة العامة، بنك باركليز، وبنك البحر الأبيض المتوسط، حيث مثّل تأسيسه الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي وأوكلت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات، وقد توسعت عمليات البنك منذ سنة 1970 وذلك بإشرافه على حسابات الشركات الصناعية الكبرى في مجال المحروقات.

خامسا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تأسس بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982، حيث أوكلت إليه مهمة تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الحرف التقليدية في الأرياف وكذا المهن الحرة، وبصفة عامة جميع المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيّا كان نوع نشاطها، وبالتالي فإن إنشاؤه يكون قد خفف عن البنك الوطني الجزائري جانبا مهما من التمويل وهو الائتمان الفلاحي[1].

سادسا: بنك التنمية المحلية BDL

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985، وهو ثاني بنك تجاري انبثق عن عملية إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، حيث تولى جزء من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري، ويقوم هذا البنك بممارسة نوعين من النشاطات؛ نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص.

حيث أن النشاط المصرفي التقليدي يتمثل في جمع المدخرات ومنح القروض للقطاعات العامة والخاصة وكذا القيام بعملية الصرف والتجارة الخارجية، أما النشاط المتخصص فهو المساهمة في

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص62.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية من خلال تمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي العاملة تحت وصاية البلديات والولايات[1].

المطلب الثاني: تقديم البنوك الخاصة

وهي عبارة عن فروع لبنوك عربية وبنوك أجنبية تعمل في الجزائر وعددها أربعة عشرة (14) بنكا تجاريا، ويمكن تقسيمها إلى بنوك بشراكة عربية وبنوك بشراكة أجنبية.

أولا: بنوك بشراكة عربية

هي عبارة عن فروع لبنوك عربية تعمل في الجزائر وعددها ستة بنوك وهي:

1 بنك البركة الجزائري:Banque El Baraka

أنشئ بنك البركة سنة 1990 وبدأ نشاطه فعليا في سبتمبر 1991، وهو أول بنك مختلط بين القطاع العام والخاص، حيث يتمثل مساهميه في كل من مجموعة البركة المصرفية السعودية بـ 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 44%، ويخضع نشاطه المصرفي لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية[2].

2 المؤسسة العربية المصرفية:ABC

ومقرها في البحرين، حيث تحصلت على الاعتماد في الجزائر سنة 1998 وبذلك تمثل أول بنك خاص أجنبي في الجزائر، وتم اكتتاب رأسماله بمساهمة كل من المؤسسة العربية المصرفية (البحرين) بنسبة 88%، الشركة العربية للاستثمار (السعودية) بنسبة 4%، مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بنسبة 2%، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) بنسبة 2%، ستة (06) متعاملين جزائريين خواص بنسبة 4 بالمئة[3].

---

[1] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص39.

[2] موقع بنك البركة http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php§option=com_content&task=view&id=218&intemid=28 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/24.

[3] **Guide des banques et établissements financiers en Algérie, KPMG, Alger, 2012**, p16.

3 البنك العربي:Arabe Banque

هو فرع للبنك العربي الأردني، تحصل على الترخيص من قبل بنك الجزائر سنة 2001، برأسمال آنذاك قدره 500 مليون دينار جزائري[1].

4 بنك الإسكان للتجارة والتمويل:Housing Banque

وهو عبارة عن أحد فروع بنك الإسكان الأردني، تحصل على الترخيص لممارسة العمل المصرفي في الجزائر سنة 2003، ويمتلك رأسماله كل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل (الأردن) بنسبة 85% والشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية القابضة (الجزائر) بنسبة 15%.

5 بنك الخليج:AGB

تأسس بنك الخليج الجزائر سنة 2004 وتتجزأ ملكيته على ثلاث بنوك عالمية وهي: البنك الاتحادي الخليجي 60%، وبنك تونس الدولي 30%، وبنك الأردن الكويت 10%، وينتمي المساهمون الثلاثة إلى المجموعة الكويتية KIPCO (Kuweit Project Company) المتخصصة في المجال المالي والإعلامي، ويقدم البنك خدمات مختلفة في إطار التمويل الكلاسيكي إضافة إلى منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية[2].

6 مصرف السلام:El Salam Banque

لقد جاء تأسيس مصرف السلام كثمرة للتعاون الإماراتي الجزائري، حيث تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، فهو يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، ويمتلك رأسماله كل من مصرف السلام (البحرين) 18%، شركة أملاك للتمويل 7%، مصرف السلام (السودان) 5%، شركة ليدر كابيتال 5%، شركة إعمار العقارية 5%، مساهمون آخرون 60%.

[1] موقع البنك العربي http://www.arabbank.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/21.

[2] موقع بنك الخليج http://www.agb.dz/article-view-1.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/02.

ثانيا: بنوك بشراكة أجنبية

هي عبارة عن فروع لبنوك أجنبية تعمل في الجزائر وعددها ثمانية بنوك وهي:

1 ـ سيتي بنك: Citi Banque

يعتبر من أكبر البنوك العالمية في مجال تسيير أسواق الصرف، تحصل على الاعتماد سنة1998 برأسمال قدره 1.2 مليار دينار جزائري.

2 ـ نتيكسيس بنك: Natixis Banque

لقد تم اعتماده في الجزائر سنة 2000، وينتمي إلى مجموعة BPCE (Banque Populaire et Caisse d'Epargne) وهي ثاني مجموعة بنكية في فرنسا من حيث رقم الأعمال والانتشار[1].

3 ـ سوسيتي جنرال: Société Générale

هو عبارة عن بنك تجاري تابع كليا للشركة العامة الفرنسية، حيث قام بفتح مكتب تمثيل له في الجزائر سنة 1987، ثم تحصل على الاعتماد سنة 1999 وهو بنك خاص ذو طبيعة عالمية، ويقوم نشاط هذا البنك على تمويل التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العمومية[2].

4 ـ بي أن بي باريبا: BNP_Paribas

هي مجموعة بنكية عالمية فرنسية نشأت إثر اندماج بين بنك باريس الوطني (Banque Nationale de Paris) مع بنك باريبا (Paribas) سنة 2000، وقد تحصل على الترخيص لمزاولة العمل المصرفي في الجزائر سنة 2002[3].

---

[1] **Guide des banques et établissements financiers en Algérie, Op.Cit**, pp17-18.

[2] موقع بنك الشركة العامة http://www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/02.

[3] موقع بنك بي أن بي باريبا http://www.bnp_paribas.dz/nous_connaitre/bnp_paribas-eldjazair/histoire تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/03.

5 ترست بنك:Trust Banque

تحصل على الترخيص لممارسة العمل المصرفي في الجزائر سنة 2002، ويمتلك رأسماله كل من ترست الجزائر للاستثمار بنسبة 38% ، الشركة الأردنية القابضة للاستثمارات بنسبة 15%، ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين 14%، القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين 8%، ترست الدولية للتأمين (فلسطين) 5%، ترست العالمية للتأمين (قبرص) 2%، غازي كمال أبو نحل 6%، جمال أبو نحل 5%، مساهمون آخرون بنسبة 7%[1].

6 - فرنسا بنك:FRANSABANK

هو عبارة عن بنك برأسمال مختلط أغلبه مملوك لشركات لبنانية، بدأ العمل في الجزائر سنة 2006، ورأسماله مكتتب من طرف كل من: شركة فرنسا بنك (لبنان) 68%، مجمع CMA CGM (فرنسا) 12.5%، شركة ميري (لبنان) 12.5%، الشركة المغاربية للعربات (الجزائر) 7%.

7 - كريدي أقريكول كوربورايت أنفستمنت:CACI

تحصل على الاعتماد لممارسة العمل المصرفي في الجزائر سنة 2007، وكان يسمى سابقا بـ ش م كاليون الجزائر، وفي سنة 2011 قرر المساهمون في هذا البنك تغيير تسميته إلى كريدي أقريكول كوربورايت أنفستمنت.

8 - إتش أس بي سي:HSBC

هو أحد فروع بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود والذي يصنف من بين أهم مجموعات الخدمات المصرفية والمالية على مستوى العالم، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر سنة 2008[2].

وفي دراستنا هذه تم استثناء البنكين الأخيرين (كريدي أقريكول كوربورايت أنفستمنت، وإتش أس بي سي) نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية حول نشاطهما خلال فترة الدراسة.

---

[1] موقع بنك ترست http://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/02.

[2] **Guide des banques et établissements financiers en Algérie, Op.Cit**, p19

المبحث الرابع: التحديات الراهنة التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري

يواجه النظام المصرفي الجزائري العديد من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة والمتلاحقة في العمل المصرفي الدولي، حيث تزايدت المنتجات وتحررت الخدمات البنكية وانفتحت الأسواق العالمية، مما يحتم عليه التكيف معها للاستفادة من المزايا التي تتيحها وتجنب المخاطر الناجمة عن بعضها.

ونحاول في هذا المبحث التركيز على أهم هذه التحديات من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: العولمة المالية وتحرير تجارة الخدمات البنكية
- المطلب الثاني: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية
- المطلب الثالث: التحول نحو الصيرفة الالكترونية والصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: العولمة المالية وتحرير تجارة الخدمات البنكية

لقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات على المستوى المحلي وكذا الدولي لبحث ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها، حيث أصبحت واقعا معاشا يفرض نفسه على الدول والشعوب، وقد تعددت التعاريف الخاصة بها نظرا لتشعب مفهومها وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب: الاقتصادية، السياسية، الثقافية ... الخ.

ومن ناحية المستويات فإن هذا المفهوم وبخاصة في جانبه الاقتصادي أخذ ينتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والإدارية.

أولا: العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية حسب العديد من الباحثين أحد أقسام العولمة الاقتصادية، التي تنقسم إلى نوعين هما: العولمة الإنتاجية والعولمة المالية.

فالعولمة الإنتاجية تتحقق من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين[1]:

الاتجاه الأول هو عولمة التجارة الدولية.

[1] سميرة عطيوي،**العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري"واقع وآفاق"، جامعة قالمة، يومي 05 و06 نوفمبر 2001، ص29.

الاتجاه الثاني هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما العولمة المالية فهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما[1]:

المؤشر الأول يخص تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات.

المؤشر الثاني ويخص تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

وانطلاقا من هذا الطرح سوف نتعرض للعولمة البنكية وهي الأقرب لدراسة حالة الجزائر، حيث أن الاتجاه إلى عولمة النشاط البنكي يعد أحد الأوجه الرئيسة للعولمة المالية، حيث تجلت عولمة النشاط البنكي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة الزبائن واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الأموال[2].

وعليه فالعولمة البنكية تخرج البنك من إطاره المحلي إلى آفاق عالمية، تدمج نشاطه في السوق الدولية بجوانبه وأبعاده المختلفة؛ وتجعله يبحث عن التطور والقوة والسيطرة بين البنوك المنافسة، فالعولمة البنكية لا تعني أبدا التخلي عن السوق المحلية، لكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة[3].

وبالتالي فإن حسن استعداد البنوك للعولمة وإدارتها بشكل سليم يقوم على[4]:

- التخطيط الجيد للبنك عن طريق وضع إستراتيجية عامة طويلة الأجل؛
- تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق والمنتجات، خاصة خطر المنافسة وتشبع الأسواق المحلية؛
- التنظيم المرن المنبثق من سياسات مرحلية ظرفية باعتبارات الزمان والمكان؛
- المتابعة والمراقبة الشاملة الوقائية التي لا تترك مجالا للوقوع في الأخطاء.

---

[1] صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 2، جامعة بسكرة، جوان 2002، ص216.

[2] ضياء نصر الله الدرمللي، **التحرير المصرفي في ظل التطورات الاقتصادية والمالية العالمية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 38.

[3] [4] غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية** ، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 93-95.

ومن هذا فإن العولمة البنكية تحقق للبنوك مزايا عديدة يمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

- وضع برامج وقائية لمواجهة الأزمات المصرفية المحتملة سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي؛
- تفعيل إدارة البنك خاصة ما تعلق بعملية الإنتاج والتسويق والتمويل والتنمية البشرية، التي تجعل البنك يمتلك قدرات هائلة في إنتاج الخدمات البنكية بجودة عالية وبتنافسية كبيرة؛
- تدعيم المركز المالي للبنك وزيادة قدرته التمويلية عن طريق خلق خدمات بنكية مبتكرة ذات عوائد مرتفعة.

ثانيا: تحرير تجارة الخدمات البنكية

يندرج تحرير الخدمات البنكية ضمن سياق التحرير الاقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الرئيسة في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير البنكي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة[2].

أما بالمعنى الواسع فإنه يتمثل في مجموعة الإجراءات والأدوات التي تتخذها الدولة قصد تطوير النظام المالي ورفع كفاءته، ويتجلى ذلك عن طريق إنشاء نظام إشراف قوي، ونظام غير مباشر للرقابة النقدية، وخصخصة البنوك والمؤسسات المالية، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المؤسسات البنكية والمالية[3].

وتختلف أساليب وإجراءات تحرير القطاع المصرفي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة لذلك البلد، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية[4]:

– إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركها وإزالة الأسقف المفروضة عليها؛

---

[1] سميرة عطيوي، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] معوشي بوعلام، بن طلحة صليحة، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية "واقع وتحديات"، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص477.

[3] عبد القادر خليل، **الاقتصاد البنكي** "**مدخل معاصر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص139.

[4] ضياء نصر الله الدرمللي، مرجع سبق ذكره، ص ص 51–52.

- إلغاء العراقيل الإدارية المقيدة لحرية البنوك مثل تحديد تسقيف السياسة الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة؛
- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق؛
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- الترخيص بإنشاء البنوك الخاصة سواء كانت برؤوس أموال وطنية أو أجنبية؛
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين؛
- إطلاق حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات البنكية.

ولاشك أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية على مستوى العالم أمر من شأنه إتاحة آفاق واسعة أمام تحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي، وتحقيق العديد من المكاسب لعدد كبير من دول العالم، غير أن تلك المنافع لن توزع بالتساوي على هذه الدول، بل سيتوقف نصيب كل دولة من عائد هذا التحرير على حجم هذا القطاع في كل منها، ودرجة مرونته والمزايا النسبية التي يتمتع بها ومدى قدرته على المنافسة.

وقد مهد قانون النقد والقرض في الجزائر مطلع التسعينات لأولى خطوات تحرير القطاع المصرفي، من خلال انفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك والمؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية والتي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعا لها بالجزائر شريطة الخضوع للتشريع الجزائري.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن هناك ثلاثة شروط ضرورية ينبغي توافرها لنجاح سياسة تحرير الخدمات المصرفية وهي[1]:

- استقرار الاقتصاد الكلي؛
- التدرج في تطبيق سياسة الإصلاح؛
- تفعيل الرقابة على القطاع البنكي.

المطلب الثاني: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية

[1] غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-153.

تواجه البنوك في إطار سعيها لتحقيق المكاسب وتعظيم العوائد العديد من المخاطر، وهذا ما دفع الأجهزة البنكية في العالم إلى التفكير في إيجاد آليات مجدية لمواجهة تلك المخاطر والتحوط لها، وهو ما تمخض عنه تشكيل لجنة بازل المصرفية، والتي توصلت لعدة توصيات عرفت باسم مقررات أو معايير لجنة بازل وهو ما نحاول تناوله في هذا المطلب.

أولا: اتفاقية بازل الأولى

تأسست لجنة بازل سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وارتفاع حدة المنافسة بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك، وقد ضمت اللجنة ممثلين (محافظي البنوك المركزية) عن مجموعة الدول الصناعية الكبرى [*]، وفي سنة 1988 أصدرت اللجنة تقريرها النهائي الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال، حيث أقرت اتفاقية بازل أنه يتعين على البنوك الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية سنة 1992[1].

وتم تعديل هذه الاتفاقية بين سنتي 1996 و 1998 بإضافة مخاطر السوق لتلك المعادلة التي تسمى بمعيار كوك (COOK)[**] ، وهي كما يلي[2]:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق}} \geq 8\%$$

وكانت أول مسايرة لاتفاقية بازل واحد في النظام المصرفي الجزائري بصدور التنظيم رقم 90-01 المؤرخ في 1990/07/04 والمتعلق بنسبة الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ثم صدر بعد ذلك التنظيم رقم 91-09 المؤرخ في 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة

[*] وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، الو.م.أ، وكذا سويسرا ولوكسمبورغ.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 80-82.

[**] (Peter Cook) خبير مصرفي إنجليزي ومدير بنك إنجلترا المركزي وكان أول رئيس لهذه اللجنة.

[2] سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص20.

والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، لتأتي بعده التعليمة رقم 91-34 المؤرخة في 1991/11/14 والمتعلقة أيضا بقواعد الحيطة والحذر لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أخطاره في مادتها الثالثة بـ 8% تأكيدا لما ورد في التنظيمين السابقين[1].

ثانيا: اتفاقية بازل الثانية

نظرا لارتفاع نسبة المخاطر وظهور أزمات مالية حادة وكاسحة في التسعينيات من القرن الماضي فقد اختلفت اتفاقية بازل الأولى عن اتفاقية بازل الثانية، حيث ركزت اتفاقية بازل الأولى على أهمية تحقيق البنوك لمعدل كفاية رأس المال بالاقتصار على مخاطر الائتمان، ثم مخاطر السوق سنة 1996، أما اتفاقية بازل الثانية فقد أضافت نوعا جديدا من المخاطر هي مخاطر التشغيل [2]، وقد تم إصدارها سنة 2004.

ويمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل 2 من خلال:

- إصدار النظام رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/04 والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولى لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل 2، ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، وأهم ما جاء فيه: تعريف المخاطر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار- إنشاء نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية- إنشاء نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات- إنشاء أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر [3]، كما يلاحظ على هذا النظام أنه يعترف بمخاطر التشغيل قبل صدور هذه الاتفاقية سنة 2004.

- رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، حيث في إطار سعيه إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية أصدر بنك الجزائر تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دج، والمؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج[4].

---

[1] سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص276.

[3] النظام رقم 02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002، والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ع 84، المؤرخة في 2002/12/18.

[4] النظام رقم 04-01 الصادر في 14 مارس 2004، والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ع 27، المؤرخة في 2004/04/28.

ثالثا: اتفاقية بازل الثالثة

لقد تم توقيع اتفاقية إصلاحية تحت عنوان مقررات بازل الثالثة في 12 سبتمبر 2010، تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية لسنة 2008، ويتم تطبيقها تدريجيا على أفق زمني يمتد حتى بداية سنة 2019.

ورغم جهود بنك الجزائر لمسايرة بازل الثانية، إلا أنه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر وتطوير نماذج قياسها لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب البنوك الجزائرية، وقد اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات لتدارك الوضع، ومنها نذكر:

- رفع الحد الأدنى لرأس المال، وذلك تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، وبغية تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال إصدار التنظيم رقم 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك إلى 10 مليار دج والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج[1]؛
- فرض نسبة السيولة، حيث عمل بنك الجزائر على إصدار النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، وأوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100% على الأقل في الأجل القصير[2]؛
- إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 11-08 بتاريخ 28 نوفمبر 2011، والذي يلغي أحكام النظام رقم 02-03.

وتجدر الإشارة أن اتفاقية بازل 3 تدعو البنوك إلى وضع نسبتين لقياس السيولة ومراقبتها، الأولى على المدى القصير والثانية على المدى الطويل، غير أنه لم يرد في النظامين الأخيرين ما يشير إلى أن تكوين مؤشرات السيولة المذكورة يكون طبقا لما ورد في اتفاقية بازل 3، رغم كونهما صدرا بعد نشر الصيغة النهائية لهذه الاتفاقية.

---

[1] التنظيم رقم 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008، المتضمن رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية. ، الجريدة الرسمية ع 72، المؤرخة في 2008/12/24.

[2] النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية ع 54، المؤرخة في 2011/10/02.

-إصدار التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص على رفع نسبة الملاءة من 8 إلى 9.5% ابتداء من 01 أكتوبر 2014، على أن يغطي رأس المال الأساسي كل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% من الأموال الخاصة القاعدية للبنك.

المطلب الثالث: التحول نحو الصيرفة الالكترونية والصيرفة الإسلامية

نتناول في هذا المطلب الصيرفة الالكترونية بالإضافة إلى الصيرفة الإسلامية وذلك كما يلي:

أولا: الصيرفة الالكترونية

يتحدد مفهوم الصيرفة الالكترونية بأنها "كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها من قبل البنوك والمؤسسات المالية بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف، الحاسب، الصراف الآلي، الانترنت وغيرها، ويرى البعض أن مفهوم الصيرفة الإلكترونية يعبر عن إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط البنكي، مع ما يتطلب ذلك من عصرنة كل أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات المالية[1].

وتعاني البنوك الجزائرية من التأخر في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال مما يؤثر على تنافسيتها على المستوى العالمي، حيث لا تزال معظم البنوك بعيدة عن ممارسة الصيرفة الالكترونية في الوقت الذي تمارس فيه الدول المتقدمة ما يسمى بـ البنوك المحمولة.

وقد بادرت السلطات المعنية بتطوير أنظمة الدفع في الجزائر منذ سنة 1995، من خلال إصدار بطاقة الدفع ما بين البنوك (CIB)، لكن يعاب على هذه البطاقة أنها وسيلة سحب فقط من أجهزة الصرف الآلي وليست بطاقة دفع[2].

[1] بلعايش ميادة، بن اسماعين حياة، **مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014، ص71.

[2] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص77.

ومع حلول سنة 2006 بدأ العمل باستخدام نظام المقاصة الالكترونية بهدف منح الشيك الأولوية كوسيلة ذات استعمال واسع لدى الجمهور، وتخفيض آجال إتمام العمليات البنكية كأقصى حد ستة أيام، ورافق هذا المشروع العمل بنظام جديد للمدفوعات للمبالغ الكبيرة.

ومع بداية سنة 2013 بدأت المؤسسات المالية تحضر لمشروع الجزائر الإلكترونية وهذا بهدف التصدي لأزمة السيولة، حيث بدأت الحكومة في تسريع وتيرة إدخال تقنيات الصرف الحديثة لتخطي أزمة السيولة المالية التي كانت تعاني منها أغلب البنوك والمؤسسات المالية في تلك الفترة خاصة بعد إصدار بنك الجزائر للورقة النقدية 2000 دج، وبالتالي محاولة تعميم تقنيات الدفع الالكتروني عن طريق الانترنت والهاتف النقال بما يسمح بتحويل التعاملات من الأوراق النقدية إلى التحويل عبر الأرصدة، كما تسعى السلطات المعنية جاهدة أن تكون التعاملات المالية مستقبلا عبر الصيغة الافتراضية من خلال تحويل الأموال من رصيد لآخر دون عناء التنقل إلى البنك وهو ما يندرج ضمن مشروع الجزائر الإلكترونية[1].

ثانيا: الصيرفة الإسلامية

لقد خطت البنوك الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافسا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل والأسس التي تقوم عليها وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وهناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية، حيث ينظر إليها على أنها:

- ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء[2].
- مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] بلعايش ميادة، بن اسماعين حياة، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] علاء الدين زعتري، **الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها** ، ط 2، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، 2008، ص 38.

– مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط شرعية بهدف تحقيق الربح[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المصرف الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تقدم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعبر الوساطة المالية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عرفت الجزائر تجربة الصيرفة الإسلامية منذ عدة سنوات مضت، وذلك من خلال مصرفين هما بنك البركة الإسلامي وكذا مصرف السلام.

إن اعتراف الحكومة الجزائرية سنة 2016 بأن الأزمة المالية للبلاد خطيرة ومتوترة، وأن الدولة أمام صعوبات حقيقية أدى إلى ضرورة التوجه للمصارف الإسلامية، وهو ما صرح به الوزير الأول للحكومة الجزائرية في سبتمبر 2017 في رده على مداخلات النواب ورؤساء الكتل البرلمانية باللجوء إلى الصيرفة والخدمات المالية الإسلامية في البنوك العمومية، وذلك بفتح نوافذ إسلامية أو فروع على مستوى البنوك التقليدية العمومية.

وتختلف الفروع عن النوافذ الإسلامية، حيث أن الفرع الإسلامي هو كيان مالي مملوك لبنك تقليدي مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله.

أما النوافذ الإسلامية فيقصد بها بشكل عام قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لكل الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية[2].

إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو من جهة تحتاج إلى كل ما يدعم التنمية الشاملة للبلد ، ومن جهة أخرى انخفاض إيرادات الخزينة العمومية بسبب الأسعار المتدنية للمحروقات على المستوى الدولي، كما تساهم المصارف الإسلامية في زيادة وترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضل اكتناز أمواله على أن يودعها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا، وفي مجال التمويل سيكون للمصارف الإسلامية دورها في توفير

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية "**، ط 4، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص 42.

[2] لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية "ضوابط التأسيس وعوامل النجاح "**، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع والآفاق، اليمن، 2010، ص 3.

التمويل اللازم للقطاع الفلاحي الذي أنفقت عليه الدولة المليارات ولم يحقق أهدافه المنوطة به، كما ستوفر هذه المصارف التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية وتشغيل اليد العاملة، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه المصارف[1].

وقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 18-02 الذي يحدد أشكال العمليات المصرفية التي تصنف في فئة "الصيرفة الإسلامية"، والمتعلقة بقانون النقد والقرض المعدل والمتمم، وكذا عمليات تلقي الأموال وتوظيفها وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، ويشترط التنظيم على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة الناشطة الراغبة في عرض منتوجاتها المالية التشاركية تقديم بطاقة وصفية لمنتوجاتها إلى بنك الجزائر مرفقة برأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وضمانا للاستقلالية الإدارية يشترط بنك الجزائر فصل شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية[2].

خلاصـة الفصـل:

تناول هذا الفصل مختلف مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات التي مسته عبر فترات متتالية وصولا إلى واقعه الحالي، وكذا الوقوف على أهم التحديات الراهنة التي يواجهها.

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، ع 7، 2009-2010، ص 305.

[2] التنظيم رقم 18-02 الصادر في 04 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، الجريدة الرسمية ع 73، المؤرخة في 2018/12/09.

وقد عرف النظام المصرفي الجزائري العديد من التطورات منذ نشأته وإلى غاية يومنا هذا، حيث بدأت ملامحه تظهر بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة الوطنية وتأميم البنوك الأجنبية، إلا أن النزاعات والتناقضات التي ميزت المنظومة المصرفية آنذاك تطلبت الشروع في بناء نظام مصرفي يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد، وقد جاء الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1971 ثم تلته إصلاحات سنة 1986 وبعدها إصلاحات سنة 1988.

وقد كانت هذه الإصلاحات بمثابة التمهيد لصدور قانون النقد والقرض، الذي جاء ليغير بنية القطاع المصرفي الجزائري وجعله يتلاءم مع اقتصاد السوق عن طريق السماح للبنوك الخاصة الوطنية والأجنبية من الولوج إلى السوق المصرفية.

وطرأت على هذا القانون العديد من التعديلات وأهمها الأمر 03-11 الذي جاء ليلغي القانون 90-10 ويحل محله، وهذا بهدف مواكبة النظام المصرفي للتغيرات الجديدة.

تواجه البنوك الجزائرية حاليا تحديات عدة في ظل اقتصاد السوق وهو ما يحتم على السلطات المعنية التأقلم والتكيف مع هذا المحيط الجديد للاستفادة من المزايا التي يتيحها وتجنب المخاطر الناجمة عنه.

الفصل الثاني

الكفاءة كمقياس للأداء في القطاع البنكي

تمهيد:

يقاس نجاح أي مؤسسة ربحية بمدى قدرتها على تخفيض تكاليفها وتعظيم إيراداتها دون المساس بجوهر عمليتها الإنتاجية، ويعتبر مصطلح الكفاءة من أكثر المصطلحات استخداما للتعبير عن الأداء الجيد والمتميز للمؤسسات، حيث تسعى جميعها لرفع كفاءتها بغرض تحقيق أهدافها بأقل التكاليف، كما تمكن دراسة مستويات الكفاءة للمؤسسات من معرفة جوانب الضعف وكيفية تطويرها وكذا جوانب القوة وكيفية تعزيزها.

تعتبر البنوك التجارية مؤسسات ربحية ذات ارتباط وثيق بتمويل التنمية الاقتصادية للبلد، وهو ما يجعل البحث عن مستويات الكفاءة لدى قطاع البنوك أمرا في غاية الأهمية لمتخذي القرار داخل القطاع أو خارجه.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الفصل في توضيح الخلفية النظرية للكفاءة بشكل عام وللمؤسسات البنكية بشكل خاص وذلك بالتطرق لمفهومها والإشارة إلى بعض المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة بها، وكذا تناول مختلف الطرق المستعملة في قياسها وذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: المفاهيم النظرية للكفاءة
- ✓ المبحث الثاني: طبيعة تقييم الأداء المالي للبنوك
- ✓ المبحث الثالث: طرق قياس الكفاءة البنكية

المبحث الأول: مفاهيم حول الكفاءة

لقد ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بمشكلة الندرة، والتي تعني كيفية تخصيص الموارد المتاحة والمحدودة من أجل تلبية الاحتياجات والرغبات المتعددة، لذا نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بهذا الجانب، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة
- المطلب الثاني: الكفاءة البنكية

المطلب الأول: الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة

يشتمل مفهوم الكفاءة على العديد من التعاريف وذلك حسب المجال المستعمل فيه، ونحاول في هذا المطلب التطرق إلى الكفاءة من الجانب الاقتصادي عن طريق عرض بعض تعاريفها بالإضافة لإبراز الفرق بينها وبين بعض المصطلحات الاقتصادية التي تتداخل معها في المعنى.

أولا: تعريف الكفاءة

يعود مصطلح الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي " **ألفريدو باريتو**"* الذي طور صياغة هذا المفهوم حتى أصبح يعرف بـــ **أمثلية باريتو** ، وحسب هذا الأخير فإن أي تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفؤ أو تخصيص غير كفؤ، والتخصيص غير الكفؤ للموارد فهو يعبر عن اللاّكفاءة[1].

وبغرض الوصول إلى تعريف دقيق للكفاءة يمكن استعراض بعض التعاريف التي تناولت هذا المفهوم وهي كما يلي:

يعرف (PHILIPPE Lorino) الكفاءة على أنها قدرة المؤسسة أو الفرد على تعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف، إذ أنه لا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو زيادة الأرباح فقط، بل لابد من تحقيق الهدفين معا[2].

---

* ALFREDO Pareto (1848-1923) عالم اجتماع واقتصاد ايطالي من الأوائل الذين اهتموا بالكفاءة.

[1] زينب عمراوي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013، ص103.

[2] PHILIPPE Lorino, **Méthodes et Pratiques de la Performance**, Edition d'organisation, Paris, 1998, P19.

ويعرفها المعهد العربي للتخطيط على أنها التركيبة أو التوليفة المثلى التي تربط بين المدخلات والمخرجات، بحيث تحقق هذه التركيبة أقل تكلفة ممكنة لإنتاج أقصى حد من الخدمات المالية[1].

وتعرفها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD) على أنها الطريقة التي تحوّل بها المدخلات (العمل، رأس المال وغيرها) إلى نتائج بطريقة اقتصادية[2].

كما تعرف الكفاءة بأنها: القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفؤ هو النشاط الأقل تكلفة[3].

من جهة أخرى ينظر للكفاءة على أنها تعبير سعري يقتصر على العلاقة بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات، حيث تستخدم هذه المدخلات وفقا لمبادئ التنظيم الاقتصادي، أي تجنب استخدامها دون الحصول على الإشباع الممكن توفيره منها[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الكفاءة هي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بمعنى القدرة على تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف.

ثانيا: الفرق بين الكفاءة وبعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة

كثيرا ما يتداخل مفهوم الكفاءة مع بعض المفاهيم الأخرى مثل: الإنتاجية، الفعالية، الأداء؛ حيث يرى بعض الباحثين أن هذه المصطلحات أو المفاهيم هي مرادفة للكفاءة، بينما يرى آخرون أنها تختلف عنها، الأمر الذي يدعو إلى توضيح الفرق بينها من خلال ما يلي:

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، كفاءة البنوك العربية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، ع 104، الكويت، 2011، ص03.

[2] Organisation de Coopération et de Développement Economique, **Glossaire des principaux termes relatifs à l'évaluation et la gestion axée sur les résultats**, Paris, France, 2002, P20.

[3] VINCENT Plauchet, **Mesure et amélioration des performances industrielles**, UPMF, France, 2006, P6.

[4] محمد إبراهيم السقا، **تحليل الكفاءة الفنية للبنوك بدولة الكويت باستخدام التحليل التطويقي للبيانات** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 2، جامعة عين شمس، مصر، 2002، ص43.

1 +الإنتاجية: (Productivity)

لقد تم استخدام مصطلح الإنتاجية لأول مرة تاريخيا في مقالة نشرها (**كونسي)** عام 1766[1]، وقد عرف الخبراء والباحثون الإنتاجية منذ ذلك الحين بتعاريف متعددة نذكر منها[2]:

- الإنتاجية هي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بمستوى جودة وبتشكيلة معينة وفي وقت محدد بأقل تكلفة ممكنة، وبما يعطي أكبر قيمة ممكنة من الربحية.
- الإنتاجية هي العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية.
- الإنتاجية هي النسبة بين الإنتاج (المخرجات) والعناصر المستخدمة في الحصول على هذا الإنتاج (المدخلات).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نفرق بين مصطلحي الإنتاج والإنتاجية، حيث أن الأول هو حصيلة مطلقة لكمية المنتج النهائي، بينما الثاني هو علاقة نسبية قابلة للقياس الكمي بين المخرجات من جهة والمدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة قيمة الإنتاجية لا يتأتى إلا من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، حيث تأخذ هذه الزيادة أحد الأشكال التالية[3]:

- زيادة قيمة المخرجات مع ثبات قيمة المدخلات؛
- زيادة قيمة المخرجات مع زيادة قيمة المدخلات ولكن بنسبة أقل؛
- ثبات قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات؛
- انخفاض قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات بنسبة أكبر؛

---

[1] عبد المنعم الشحات محمد علي، **تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري(دراسة قياسية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص212.

[2] صالح السعيد، **الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية "بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم"** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع 12، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص124.

[3] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص72.

– زيادة قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات.

2 ~~+~~ الفعالية: (Effectiveness)

تعرف الفعالية على أنها تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والأهداف المسطرة من خلال قياس الانحرافات، كما أنها تمثل القدرة على تحقيق الأهداف المحددة، وتختلف الفعالية عن الكفاءة في أن الأولى هي أداء العمل الصحيح، بينما الثانية هي العمل بالطريقة الصحيحة[1].

وبعبارة أخرى يمكن التفرقة بين الفعالية والكفاءة من حيث مدى تحقيق الأهداف، حيث أن الفعالية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها، بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة.

3 ~~+~~ الأداء: (Performance)

اختلفت آراء الباحثين حول تعريف موحد وشامل للأداء نظرا لتباين وجهات نظرهم، وفيما يلي سنحاول عرض أبرز هذه التعاريف.

- عرف (Peter Drucker) الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال، أي أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيس وهو الاستمرار في النشاط والبقاء في السوق في ظل بيئة تنافسية[2].
- يعرفه (Miller et Bromiley) على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية، بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[3].

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج بأن الأداء يرتبط بمدى بلوغ المؤسسة أهدافها من جهة، ومدى الاقتصاد والرشادة في استخدام مواردها من جهة أخرى، أي أنه يستخدم للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة، وبالتالي فإن مفهوم الأداء أشمل وأوسع من مفهوم الكفاءة وأن الكفاءة ما هي إلا مقياس أو مؤشر للأداء.

---

[1] عبد الحميد برحومة، **الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج** ، مجلة الاقتصاد والمالية، ع 1، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2008، ص60.

[2] PETER DRUCKER, **People and Performance**, Harvard Business School Press, 2007, P23.

[3] B.Doriath, **contrôle de gestion**, D.O.R.O.D, Paris, 1999, P125.

ويستخدم الكثير من الباحثين مصطلحي القياس والتقييم للتعبير عن مفهوم واحد فيما يخص الأداء، وهذا غير صحيح باعتبار أن لكل مصطلح منهما معنى يختلف عن الآخر.

حيث أن عملية القياس تسبق عملية التقييم، ذلك أن قياس الأداء هو مرحلة أساسية من مراحل تقييم الأداء، حيث يعرف القياس على أنه عملية التقدير الجبري للشيء المدروس في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن أو الطول أو المساحة أو الوحدات النقدية أو غيرها على شكل نتيجة صماء من غير تعليق[1].

أما عملية التقييم فينظر إليها على أنها جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل المؤسسة، مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترة زمنية معينة عن طريق المقارنة بين المستهدف والمحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة[2].

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة، الفعالية، والأداء من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): مثلث الأداء

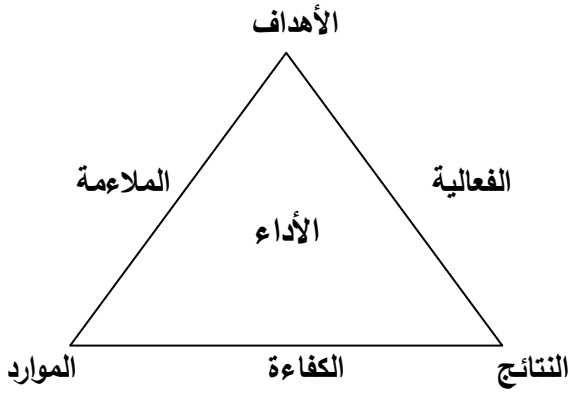

المصدر: وائل محمد صبحي، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص48.

[1] Agnés Bricard, **L'évaluation ne se résume pas des formules de calcul**, la revue du financière, n°155, Sep-Oct, 2005, P5.

[2] الكرخي مجيد جعفر، **التحليل الكمي الاقتصادي- العلاقات الخطية-** ، ج 1، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2001، ص33.

المطلب الثاني: الكفاءة البنكية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات البنكية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى خاصة من حيث المبدأ المتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولكن قد يكون الاختلاف عند قياسها نظرا لاختلاف طبيعة عمل البنوك وكذا صعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها.

ونحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أنواع الكفاءة البنكية بالإضافة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة فيها.

أولا: أنواع الكفاءة البنكية

للكفاءة البنكية عدة أنواع أهمها: الكفاءة الإنتاجية، كفاءة الحجم، كفاءة النطاق، كفاءة التكاليف، كفاءة الأرباح، الكفاءة (X).

1 الكفاءة الإنتاجية (الاقتصادية):

تعرف بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد[1].

وتنقسم الكفاءة الإنتاجية إلى قسمين: كفاءة تقنية وكفاءة تخصيصية.

1 1 الكفاءة التقنية (الفنية):

ويقصد بها قدرة البنك على إنتاج أكبر حجم من المخرجات باستعمال كمية معينة من عوامل الإنتاج، أو استخدام حجم أقل من عوامل الإنتاج لإنتاج مستوى معين من المخرجات[2].

وتنحصر درجة الكفاءة التقنية بين الواحد والصفر، فإذا كانت درجة الكفاءة تساوي الواحد فهذا يعني أن البنك كفء تقنيا، أما إذا كانت الكفاءة أقل من الواحد فهذا يعني وجود جانب من اللاكفاءة في

---

[1] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2004-2008)**، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 26، ج 1، جامعة القدس، الأردن، 2012، ص61.

[2] بومعراف إلياس، خلفاوي عمر، **قياس الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية باستخدام طريقة DEA**، مجلة الباحث الاقتصادي، ع 1، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2014، ص40.

البنك يستدعي إعادة النظر فيه وبالتالي تحسب الكفاءة سواء من جانب المدخلات أو من جانب المخرجات[1].

1 2 الكفاءة التخصيصية (السعرية):

تشير إلى الحالة التي نصل فيها إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد، أي بمعنى استخدام الموارد مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار لتقليل تكاليف الإنتاج أو تعظيم الإيرادات[2].

وبالتالي فإنه في حالة الوصول إلى أقصى ناتج ممكن من الناحية التقنية وأفضل تخصيص ممكن من الناحية التخصيصية، فإننا نصل إلى مرحلة الكفاءة الإنتاجية أو ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية.

2 كفاءة الحجم:

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة، وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم[3].

وتمثل اقتصادات (وفورات) الحجم أهم عوامل زيادة الأرباح في البنوك التجارية، ذلك أن التوسع في حجم البنك وزيادة طاقته الإنتاجية يمنحه فرصة الحصول على تكاليف أقل من خلال توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع، ويطلق على هذه الظاهرة "**مبدأ غلة الحجم أو اقتصادات الحجم**"، إلا أن هذه الزيادة تبدأ في الاضمحلال عند حد معين وهو الحد الذي يبلغ عنده البنك الحجم الأمثل، وبالتالي تعرف اقتصادات الحجم بأنها تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في النشاط[4].

---

[1] بومعراف إلياس، خلفاوي عمر، المرجع نفسه، ص40.

[2] صالح السعيد، مرجع سبق ذكره، ص124.

[3] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص62.

[4] ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،2009، ص ص 65-66.

3 كفاءة النطاق:

يقصد بها مدى قدرة البنك على إنتاج مزيج من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتوج من المزيج على حده، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا، وتحسب من خلال العلاقة التالية[1]:

$$X= \frac{c(q1)+c(q2)-c(q1+q2)}{c(q1+q2)}$$

حيث: X هي درجة وفورات النطاق.

C(q1) : هي تكلفة إنتاج الكمية (q1) من المنتج الأول فقط.

C(q2) : هي تكلفة إنتاج الكمية (q2) من المنتج الثاني فقط.

C(q1+q2) : هي تكلفة إنتاج الكمية (q1) من المنتج الأول والكمية (q2) من المنتج الثاني معا.

وتتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة X أكبر من الصفر، لأن تكلفة إنتاج المنتجين معا $c(q1+q2)$ أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدة $c(q1)+c(q2)$.

فمثلا البنك الذي تخصص سابقا في منح قروض تجارية وصناعية يجد أنه من الممكن استخدام التكنولوجيا والمهارات الإدارية المتوفرة لديه لتسيير قروض استهلاكية أيضا، وهنا يمكن للبنك أن ينتج نوعين أو ثلاثة من القروض بتكلفة أقل من التكلفة الإجمالية لبنكين أو ثلاثة تتخصص في إنتاج قرض واحد فقط[2].

4 كفاءة التكاليف:

وتعني التغير في تكاليف البنك مقارنة بالتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات، ولتحقيقها تسعى البنوك إلى عملية الرقابة على التكاليف واستخدام المدخلات بأسعار منخفضة وبكميات تتناسب والقدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد إدارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى[3].

---

[1] مانسفيد إدوين، **الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال** ، ترجمة جورج فهمي رزق، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1999، ص251.

[2] ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص68.

[3] R.Hamilton and others, **Cost and Profit Efficiency in the Jordanian Banking Sector (1993-2006) : A Parametric Approach**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 56, 2010, P98.

وعمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة وبمنحنى تكاليف عند حده الأدنى، أو مدى اقتراب البنك من البنوك الأقل تكلفة والأفضل ممارسة ضمن العينة، وذلك لنفس المتغيرات ووفق نفس الشروط[1].

5 كفاءة الأرباح:

وتعني التغير في أرباح البنك مقارنة بالأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات، حيث أنها تقيس مدى اقتراب البنك من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة بين التكلفة والعائد، الأمر الذي يؤثر على ربحية البنك من جهة وارتفاع عنصر المخاطرة من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى ضرورة تنويع مصادر أموالها واستخداماتها لتفادي تعثر نشاطها[2].

6 الكفاءة X:

لقد قام الباحث **(Leibenstein)** بصياغة مصطلح الكفاءة (X)، وانتشر استخدامها في البحوث والدراسات المصرفية[3]، واستنبط الباحث هذا النوع من الكفاءة من خلال ملاحظاته أن هناك مؤسسات تظهر متماثلة من حيث الموارد والتكنولوجيا وعناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية ورقم الأعمال[4].

وتتمثل درجة الكفاءة X عند هذا الباحث بالنسبة لتركيبة المدخلات في النسبة بين مستوى الإنتاج المحقق وأكبر مستوى إنتاج يمكن تحقيقه، وتتمثل درجة الكفاءة بالنسبة لمستوى المخرجات في النسبة بين أدنى تكلفة ممكن تحملها والتكلفة المتحملة.

---

[1] الكور عز الدين مصطفى، الفيومي أحمد نضال، **أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م 3، ع 3، الأردن، 2007، ص256.

[2] Joaquin Maudos and others, **Cost and Profit Efficiency in European Banks**, Institute Valencia of Economics, Septembre, First Edition, Spain, 1999, PP 07-08.

[3] مانسفيد إدوين، مرجع سبق ذكره، ص251.

[4] Leibenstein.H, **Allocative Efficiency versus X-efficiency**, American Economic Review, Vol.56, 1996, P395.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية

تتأثر الكفاءة بشكل عام والكفاءة البنكية بشكل خاص بعدة عوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وفيما يلي نحاول عرض أهم هذه العوامل.

1 العوامـــل الداخليـــة:

وهي العوامل التي تتحكم فيها إدارة البنك مثل: رقم الأعمال، التكنولوجيا المستخدمة، والكفاءة الإدارية[1].

أ -رقم الأعمال:

إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تركيبتها وحركتها تمثل عوامل مهمة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية النشاط البنكي، فكلما ازداد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها كلما ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك، الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجيته وربحيته.

ب التكنولوجيا المستخدمة:

وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل البنكي، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات البنكية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

ج الكفاءة الإدارية:

وتعني كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات البنكية والسمعة الحسنة للبنك.

[1] عاصي أمارة محمد يحي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2008، ص185.

2 العوامـــل الخارجيـــة:

وهي العوامل التي لا تستطيع إدارة البنك أن تتحكم فيها، وتشمل البيئة الخارجية بمختلف جوانبها القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية[1].

أ –البيئة القانونية والسياسية:

وتتمثل في الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك، وكذا مختلف القوانين والتشريعات المنظمة للعمل البنكي في ذلك البلد.

ب البيئة الاقتصادية:

وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد، وكذا مناخ الأعمال والاستثمار المتواجد فيها.

ج البيئة الاجتماعية:

وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها أفراد المجتمع، وكذا مستوى الوعي والثقافة التي تؤثر على قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة البنكية والخدمات التي تقدمها البنوك.

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2003، ص231.

المبحث الثاني: طبيعة تقييم كفاءة الأداء البنكي

تكتسي عملية تقييم كفاءة الأداء أهمية كبيرة للمؤسسات البنكية، فهي تعتبر عملية رقابية تسمح لأصحاب المصالح بمعرفة الاختلالات والانحرافات، إذ أنها تستند إلى مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة البنك بمعايير محددة مسبقا، كما أنها تسمح بتحديد المسؤوليات بعد ظهور نتائج التقييم.

وهو ما نحاول الوقوف عليه في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: أهمية تقييم كفاءة الأداء البنكي وأهدافه
- المطلب الثاني: خطوات تقييم كفاءة الأداء البنكي والمعايير المستخدمة

المطلب الأول: أهمية تقييم كفاءة الأداء البنكي وأهدافه

نحاول في هذا المطلب استعراض أهمية تقييم كفاءة أداء المؤسسات البنكية بالإضافة إلى مختلف الأهداف المرجوة منه.

أولا: أهمية تقييم كفاءة الأداء البنكي

تتجلى أهمية تقييم أداء المؤسسات البنكية في مستويات ومجالات عدة ومختلفة، يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:

- إبراز مدى قدرة البنك على تنفيذ أهدافه المخططة من خلال مقارنة النتائج المحققة مع النتائج المستهدفة، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز بقاءه واستمراريته في السوق؛
- المساعدة في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمانيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالبنوك المماثلة الأخرى[1]؛
- تحديد المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم البحث في الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين هذا المركز مستقبلا؛

[1] زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011، ص21.

- المساعدة في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- إعطاء صورة شاملة لمختلف مستويات أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه[1].

ثانيا: أهداف تقييم كفاءة الأداء البنكي

تسعى المؤسسات البنكية من خلال قيامها بعملية تقييم الأداء إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحسين مستوى الخدمات البنكية لتتماشى والتطورات الاقتصادية الكلية للبلد؛
- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المعدة لها مسبقا، وذلك بالاستناد إلى مختلف البيانات والمعلومات المتاحة عن سير الأداء[2]؛
- الكشف عن مواضع الخلل والضعف في النشاط البنكي وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها لوضع الحلول اللازمة لها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنبها مستقبلا؛
- المساعدة على إيجاد مناخ مناسب للعمل قائم على الانسجام والترابط بين العمال من جهة، وبين العمال والإدارة من جهة أخرى[3].

المطلب الثاني: خطوات تقييم كفاءة الأداء البنكي والمعايير المستخدمة

نحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم الخطوات المتبعة في عملية تقييم كفاءة الأداء البنكي، بالإضافة إلى مختلف المعايير التي يمكن استخدامها في هذه العملية.

أولا: خطوات تقييم كفاءة الأداء البنكي

لا يوجد إجماع من طرف الباحثين حول خطوات محددة لعملية تقييم كفاءة الأداء، لكن هناك منهج وطريق لابد أن تمر بها هذه العملية وتشمل:

---

[1] Robert Simons, **Performance measurement and control systems for implementing strategy**, prentice-hall, Washington, 2000, P15.

[2] Jill.L. Wetmore and John R.Brick, **The Base Risk Component of Commercial Bank Stock Rituns**, Journal of Economic and Business, 1998, P73.

[3] بوجلال أنفال، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية (دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة 2003-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، ص ص 90-91.

1 **جمع المعلومات:**

يعتبر جمع المعلومات المالية عنصرا مهما وضروريا في عملية تقييم الأداء، حيث يتم الحصول عليها بالاعتماد على مخرجات النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية، فالمعلومات تعد موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، كما أنها تعتبر القاعدة الأساسية التي يمكن من خلالها القيام بعملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

2 **قياس الأداء الفعلي:**

يتم في هذه المرحلة قياس الأداء باستخدام المعايير والمؤشرات المناسبة وتطبيقها على مختلف القوائم المالية التي تم الحصول عليها في المرحلة الأولى[1].

3 **مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع:**

ويقصد بها مقارنة الأداء المحقق مع الأداء المتوقع لتحديد الانحرافات التي قد تكون ايجابية أو سلبية، وكذا تمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون حدوثها[2].

4 **تصحيح الانحرافات:**

إن اتخاذ أي قرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على المعلومات المتوفرة حول الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على اتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت الملائم، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب آخذا بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار[3].

[1] بوجلال أنفال، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

[2] زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] عاصي أمارة محمد يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-177.

ثانيا: المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء البنكي

لقد صاغ المختصون في الصناعة البنكية العديد من المعايير التي تصلح لأن تكون ثوابت تقارن بها مؤشرات الأداء البنكي الفعلي للحكم على كفاءته وفعاليته، وبشكل عام يمكن تصنيف المعايير الأكثر استخداما في هذا المجال إلى ما يلي:

1 المعيار التاريخي:

ينص هذا المعيار على حساب متوسط النسب المالية للفترة السابقة ثم حسابها أيضا للفترة الحالية وتقارن مع المعدل لتحديد اتجاهات النمو والتطور في الأداء، ويعد هذا المعيار سليما لتقييم أداء المؤسسات البنكية مع نفسها على مدار المدة الزمنية المتعاقبة كونه يعرض نقاط القوة أو الضعف التي مرت بها على الرغم من خصوصية وتباين الظروف من سنة لأخرى.

2 المعيار القانوني:

يمثل هذا المعيار النسب القانونية التي يحددها البنك المركزي ويجبر البنوك التجارية الالتزام بها كنسبة الاحتياطي الإلزامي، نسبة السيولة، نسبة الملاءة ...، وغيرها من النسب التي تصلح أن تكون معايير يمكن الرجوع إليها في عملية التقييم من خلال مقارنة المحتسب منها لكل بنك مع هذه النسب القانونية[1].

3 المعيار القطاعي:

وهو معيار مستمد من القطاع الذي ينتمي إليه البنك، وهو يشير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في القطاع، حيث تجمع بينهما خصائص مشتركة نابعة عن طبيعة أنشطتها وتشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها، مثل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

4 المعايير المستهدفة:

وهي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافا عن الأداء المطلوب يستلزم تشخيص مسبباته ومعالجتها.

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص238.

5 معايير التحليل المالي:

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في مجال التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة، وقد يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، والبعض الآخر ناشئ عن معايير دولية يتم اعتمادها وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة[1].

[1] زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

المبحث الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء البنكي

يعتبر قياس كفاءة البنوك عملية مهمة لتحسين واستمرار نشاطها، حيث تمكن من معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة البنكية في حد ذاتها من جهة، وكذا المساهمة في دعم النشاط الاقتصادي للدولة من جهة أخرى.

وقد استخدمت العديد من النماذج والمؤشرات في ذلك، لذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهمها من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: طريقة التحليل المالي
- المطلب الثاني: الطرق الكمية
- المطلب الثالث: طريقة CAMELS
- المطلب الرابع: طريقة خلق القيمة
- المطلب الخامس: بطاقة الأداء المتوازن

المطلب الأول: طريقة التحليل المالي

تعتبر هذه الطريقة مدخلا كلاسيكيا لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والبنكية على حد سواء، نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها لدى الباحثين والاقتصاديين. لذا نحاول من خلال هذا المطلب عرض أساليب هذه الطريقة مع إبراز أهم النسب المالية المستعملة في عملية التقييم.

أولا: أساليب التحليل المالي

ويمكن تطبيق ثلاث أساليب في التحليل وهي[1]:

1 -**التحليل الأفقي**: وهو التحليل الذي يعتمد على تغيرات عنصر أو مجموعة من العناصر لعدة قوائم مالية خلال فترات زمنية متتالية، أي هو تحليل متحرك لمراقبة تطور نشاط البنك.

[1] سليمان ناصر، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2019، ص36.

2 - **التحليل الرأسي** : ويتناول دراسة العلاقات الكمية أو الأهمية النسبية لكل أصل إلى إجمالي الأصول، وأيضا الأهمية النسبية لكل عنصر من الخصوم إلى إجمالي الخصوم وذلك في تاريخ معين، أي هو تحليل ساكن.

3 - **التحليل باستخدام النسب المالية** : يعتمد هذا التحليل على العلاقات بين عناصر كل من الموارد والاستخدامات، وأيضا بينهما وبين عناصر كل من الإيرادات والمصروفات المحققة من طرف البنك، حيث تمثل النسبة علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية مرتبطين ببعضهما ارتباطا وثيقا، وهي أكثر وسائل التحليل استعمالا في هذا المجال.

ثانيا: مؤشرات العائد والمخاطرة

ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية وأخرى تقيس أهم المخاطر البنكية.

■ **المجموعة الأولى:**

في هذه المجموعة نشير إلى توضيح العلاقة بين مؤشرات قياس العائد من خلال نظام متكامل يعرف بـ **نظام ديبونت** (Dupont system)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

1 - معدل العائد على حقوق الملكية: (ROE)

يقيس هذا المعدل العائد المحقق على أموال المساهمين المستثمرة في الأسهم العادية للبنك[1].

ويحسب من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة(إجمالي حقوق الملكية)

2 - معدل العائد على الأصول: (R.O.A)

يقيس معدل العائد على الأصول قدرة البنك على استغلال أصوله المختلفة في توليد الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداته في نشاطه الأساسي، وبشكل عام توجد علاقة طردية بين مؤشر العائد على

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص77.

الأصول وكفاءة البنك، وبالتالي يعكس مدى كفاءة القطاع البنكي في استخدام أصوله، ويتحدد بالعلاقة التالية[1]:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

3 -مضاعف حقوق الملكية: (E.M)

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالعائد على الأصول (ROA) من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية، حيث يمثل الفرق بينهما ويظهر عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي، كما يشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني البنك والمودعين والمستثمرين الخارجيين فيه [2]، ويتم احتسابه من خلال العلاقة التالية:

مضاعف حقوق الملكية (E.M) = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

4 -هامش الربح: (P.M)

يعتبر هامش الربح مؤشرا مهما في قياس الأداء البنكي، حيث يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

هامش الربح (P.M) = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

5 -منفعة الأصول: (A.U)

يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول، ويقاس بالعلاقة التالية[3]:

منفعة الأصول (A.U) = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

[2] H.R.Machiriaju, **Modern Commercial Banking**, Second Edition, Newage International (P) Ltd, New Delhi, India, 2008, P 113.

[3] قريشي محمد الجموعي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية** ، مجلة الباحث، ع 3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص ص 90-91.

من خلال علاقة احتساب هامش الربح وكذا منفعة الأصول نستنتج أنه:

العائد على الأصول (ROA) = هامش الربح (PM) X منفعة الأصول (AU)

العائد على حقوق الملكية (ROE) = العائد على الأصول (ROA) X مضاعف حقوق الملكية (EM)

- **المجموعة الثانية:**

تضم هذه المجموعة مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بخطر معين، ويمكن تلخيص بعض هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مؤشرات قياس المخاطر البنكية

المخاطـــر	النســـــب
مخاطـر الائتمـان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطـر السيولـة	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
مخاطـر التشغيـل	إجمالي المصاريف / عدد العمال
مخاطـر رأس المـال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية) / مجموع الأصول

المصدر: محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص92.

ثالثا: مؤشرات السيولة

تعني السيولة بشكل عام القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، أما بالنسبة للبنوك فيقصد بها قدرتها على استثمار الأموال المتاحة لديها لمواجهة طلبات السحب على الودائع دون أدنى تأخير، أو بمعنى آخر تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة الكافية والاستثمار الذي يحقق عوائد معتبرة للبنك [1]. وهناك العديد من النسب والمؤشرات المستعملة في قياس سيولة البنك أهمها[2]:

[1] محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، ط 1، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص ص 129-130.

[2] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف "دراسة تطبيقية مقارنة"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص71.

1 نسبة السيولة العامة:

تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة للبنك + أصول شديدة السيولة/ إجمالي الودائع + التزامات أخرى

2 نسبة الاحتياطي الإلزامي:

وهو ذلك الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك لدى البنك المركزي، ويمثل نسبة معينة من ودائع البنك، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للسياسة النقدية المسطرة ويجب على البنوك الالتزام بها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الاحتياطي الإلزامي = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي/ إجمالي الودائع

3 نسبة الرصيد النقدي:

يتأثر الرصيد النقدي لدى البنوك بعمليات الإيداع والسحب لديها، وهو ما يجعل نسبة الرصيد النقدي مهمة أكثر من قيمته، على اعتبار أن هذه النسبة تمكننا من معرفة سيولة البنك، ويمكن حسابها بالعلاقة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى البنك / إجمالي الودائع

رابعا: مؤشرات النشاط

تعبر هذه المؤشرات عن مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، ومن أهم نسب النشاط نسبة معدل دوران الأصول والذي نحصل عليه بقسمة الإيرادات على إجمالي الأصول.

معدل دوران مجموع الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول

المطلب الثاني: الطرق الكمية

تتم القياسات التطبيقية للكفاءة باستخدام نوعين من الأساليب الكمية:

- الأساليب المعلمية: وهي أساليب عشوائية تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي.
- الأساليب اللا معلمية: وهي أساليب تقوم أساسا على افتراض عدم وجود أخطاء عشوائية عند القياس وتعتمد على البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي.

أولا: الأساليب المعلمية

تعد الأساليب المعلمية من الأساليب الإحصائية التقليدية والتي تقوم على أساس تحليل الانحدار، ونجد أن هذا التحليل أكثر شيوعا وفهما وقبولا، حيث يتم من خلاله تحديد دالة انحدار للبيانات الخاصة بالوحدات الممثلة للعينة ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدات الإنتاج. ومن بين طرقها نجد: طريقة حد التكلفة العشوائية، طريقة الحد السميك، وطريقة التوزيع الحر.

1 طريقة حد التكلفة العشوائية(SFA):

طورت هذه الطريقة بواسطة كل من **(يخنر ولوفيل وشميت)** سنة 1977، وتم تطبيقها على البنوك من قبل **(فيريي ولوفيل)** سنة 1990، وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن البنك الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يوصف البنك باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي، ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X وتكون موزعة توزيعا نصف طبيعي، والأخطاء العشوائية للانحدار التي تتوزع توزيعا طبيعيا[1].

2 طريقة الحد السميك (TFA):

طورت هذه الطريقة من طرف (**بيرقر وهامفري)** سنة 1991، فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضا بكفاءة X، وتفترض هذه

[1] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره ، ص63.

الطريقة أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من البنوك، وعلى وجه التحديد تفترض هذه الطريقة أن البنوك التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة منخفض تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للبنوك الأخرى.

وتقوم هذه الطريقة بتقسيم البنوك في العينة إلى أربعة شرائح كل شريحة تمثل الربع، ويتم تقسيمها على أساس التكلفة الإجمالية لكل وحدة من الأصول.

وتحدد البنوك ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك البنوك التي تقع في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة حيث تفترض أنها الأكثر كفاءة، بينما البنوك ذات التكلفة المتوسطة المرتفعة فإنها تقع في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة وهي الأقل كفاءة، وتحدد هذه الطريقة أفضل تطبيق عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه البنوك بالرغم من أن التكاليف الكلية ضمن هذه العينة تحتوي على انحرافات عن قيمتها المتوقعة، وترجع هذه الطريقة الانحرافات وأخطاء القياس إلى الخطأ العشوائي فقط أو الحظ بدلا من انحراف الكفاءة[1].

3 -**طريقة التوزيع الحر (DFA):**

طورت هذه الطريقة من طرف (**برجر**) سنة 1993، حيث تفترض وجود مستوى متوسط من الكفاءة لكل بنك عبر الزمن، وبالتالي يعتبر السماح لدالة التوزيع الحر بالتغير عبر الزمن من أهم مميزات نموذج دالة التوزيع الحر، وتطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة؛ وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة والخطأ العشوائي فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة البنكية عبر كل سنوات الفترة[2].

وبذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل بنك عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للبنك، ومع ذلك فإن فرضية استمرار عدم الكفاءة البنكية على مر الزمن تبقى فرضية قوية خاصة في سياق التغير التنظيمي والتكنولوجي، وهو ما يمثل أهم عيوب هذه الطريقة[3].

---

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص ص 50-51.

[2] زينب عمراوي، مرجع سبق ذكره، ص143.

[3] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره ، ص65.

ثانيا: الأساليب اللا معلمية:

تقوم الأساليب اللا معلمية على أساس البرمجة الخطية، وهي إحدى أساليب بحوث العمليات وتعرف على أنها: أسلوب رياضي يعتمد لمعالجة المشاكل داخل المؤسسة أو البنك ومن ثم اتخاذ القرارات، بحيث يساعد على تحقيق أقصى مستوى من الأرباح أو الوصول بالتكاليف إلى أدنى مستوى ممكن. ومن أهم طرقها طريقة البيانات المغلفة.

تحليل البيانات المغلفة (DEA):

يعود فضل تطوير هذه الطريقة إلى كل من (***Charnes-Cooper-Rhodes***) سنة 1978، حيث يتم بموجب هذه الطريقة قياس الكفاءة النسبية للوحدات الخدمية والتي تتصف بإنتاج خدمات متماثلة (المدخلات) والتي يصعب احتسابها كميا بشكل واضح، ويتم قياس كفاءة كل وحدة من العينة المدروسة بالمقارنة مع كفاءة كل الوحدات الأخرى، وإذا حصلت وحدة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح "كفؤة"، وتقاس درجة عدم الكفاءة للوحدات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية ويكون مؤشر الكفاءة للوحدة محصور بين القيمة واحد (**1**) الذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين المؤشر ذو القيمة صفر (**0**) الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة[1].

كما تمكن هذه التقنية من احتساب ما يمكن أن يكون فائض في المدخلات، بحيث تعطي نفس المستوى من المخرجات، وكذلك تقدير ما يمكن أن ينتج إضافيا من المخرجات عند حسن استخدام نفس الموارد.

المطلب الثالث: طريقة (CAMELS)

يعتبر معيار (CAMELS) من أهم الطرق المستعملة في تقييم الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج هذا المعيار والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات[2].

ويتكون معيار (CAMELS) من ستة مؤشرات تتمثل أساسا في:

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سبق ذكره ، ص146.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص72.

أولا: كفاية رأس المال

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك والمؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية مثل: مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة، كما أنها تتعدى إلى احتساب المخاطر ضمن بنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات المالية[1].

ثانيا: جودة الأصول

يقصد بجودة الأصول نوعيتها والمخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق العوائد؛ وكفاية الضمانات الممنوحة بخصوصها وكذا عدم وجود أصول جامدة أو غير منتجة[2].

ويغطي تصنيف نوعية الأصول مستوى المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بالاقتراض، وكذا مخاطر محفظة الاستثمارات والعقارات والعمليات خارج الميزانية، كما يبين تصنيف الأصول قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، حيث أنه لتقييم الأصول لابد من الأخذ في الاعتبار كفاية مخصصات الديون والمخاطر المؤثرة على قيمة الاستثمارات، كالمخاطر التشغيلية، سمعة البنك، الإستراتيجية المتبعة، والتقيد بالأنظمة[3].

ثالثا: جودة الإدارة

وتتمثل في مجموعة من النقاط المتعلقة بمستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، مثل كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة، القدرة على التخطيط وإدارة المخاطر، فعالية نظم المعلومات، كفاية نظم الرقابة الداخلية، الالتزام بالقوانين والتعليمات، الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات[4].

---

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر المصرفية**، ط 1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص79.

[2] Barbara Stigniest, **Innovation And Tradition : Adapting to Change**, The second International Conference, Emirates Institut for Banking and Financial Studies, Abu Dabi, UAE, November 2001, P98.

[3] شاهين علي عبد الله، **المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2002، ص27.

[4] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 81.

رابعا: إدارة الربحية

يقصد بالربحية قدرة البنك على تحقيق إيرادات أو أرباح بشكل مستمر ونموها بشكل متوازن، بالإضافة إلى تطبيق سياسات تقلل من النفقات العامة، وكذا متابعة الديون المشكوك في تحصيلها حتى لا تتعثر[1].

خامسا: درجة السيولة

تعرف إدارة السيولة في البنوك بأنها الملاءة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في المؤسسة البنكية[2].

سادسا: درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية

وتتعلق بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل: الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وتخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة[3].

المطلب الرابع: طريقة خلق القيمة

تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة أهم نماذج قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة، وقد برزت كأحد المداخل البديلة المعاصرة للتغلب على الكثير من العيوب والانتقادات

[1] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، السنة غير مذكورة، ص77.

[2] شاهين علي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة في البنوك التجارية**، مجلة الباحث، ع 10، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012، ص209.

الموجهة إلى المقاييس التقليدية للأداء، ويتم الاعتماد عند حساب فائض القيمة على مجموعة من المفاهيم[1]:

- **الفوائد المتبقية :** وتتمثل في نتيجة الاستغلال مطروحا منها المصاريف المالية لرأس المال المستثمر.
- **معدل العائد الداخلي :** وهو أعلى معدل يمكن من خلاله قبول الاقتراض لتمويل مشروع ما، حيث يعتمد في تحديده على التدفقات النقدية المتولدة من خلال الاستثمار.
- **صافي القيمة الحالية :** ويعني الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، وفي حالة المقارنة بين البدائل الاستثمارية فيعتبر الاستثمار الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية كأفضل بديل بين بقية البدائل الاستثمارية.

أولا: القيمة الاقتصادية المضافة (E.V.A)

لقد عرف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على أنه مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو يمثل الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض.

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة – (رأس المال X تكلفة رأس المال)

حيث:

- الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة هو معيار للأرباح الاقتصادية؛
- رأس المال هو القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال؛
- تكلفة رأس المال يستخدم في حسابها نموذج بيتا الفعلية أو بيتا المتوقعة[2].

وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة:

[1] Philipe Lorino, **Méthodes et Pratiques de la Performance**, 3ème édition, Edition d'Organisation, Paris, 2003, P97.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

- **مؤشر لقياس الأداء :** لأنها تقيس أداء المسيرين أمام المساهمين، كما تدفعهم نحو بذل المزيد من الجهود لتحقيق أداء أفضل للمؤسسة.
- **طريقة تحفيز :** يكون مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة طريقة للتحفيز إذا تم ربط الزيادة في هذا المؤشر بنظام المكافآت والحوافز.
- **طريقة للتسيير:** وهي مساهمة هذا المؤشر في ترشيد القرارات التي يتخذها المسيرون.

ثانيا: القيمة السوقية المضافة (M.V.A)

وهي الفرق بين قيمة الأموال الخاصة مضافا إليها الديون وبين القيمة المحاسبية لمجموع الأصول، ويعبر عنها بالوحدة النقدية، حيث يمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة= رسملة البورصة + قيمة الديون الصافية – القيمة المحاسبية لمجموع الأصول

وفي حالة عدم توفر المعلومات الكافية نفترض أن قيمة الديون الصافية تساوي القيمة المحاسبية وبالتالي تصبح المعادلة كما يلي:

القيمة السوقية المضافة= رسملة البورصة– القيمة المحاسبية للأموال الخاصة[1]

المطلب الخامس: بطاقة الأداء المتوازن

لقد اتسمت مقاييس الأداء التقليدية بنظرتها المالية البحتة مما أدى إلى ضرورة استخدام المقاييس غير المالية من خلال مؤشرات حديثة لقياس الأداء.

وقد كان أول ظهور لبطاقة الأداء المتوازن سنة 1990 بأمريكا الشمالية على يد الأستاذ المستشار (R.Kaplan) والمستشار المؤسس لوحدة البحث (D.Norton.K)، وذلك بعد دراسة دامت عاما كاملا على اثنتي عشر مؤسسة في كل من كندا والو.م.أ من أجل تقييم أدائها، وخلال الدراسة لاحظ الباحثان أن المسيرون لا يفضلون أسلوبا معينا في التقييم على حساب الآخر، بل يبحثون عن تقديم

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص104.

يوازن بين التقييم المالي والتقييم العملي، وهذا ما سمح بإيجاد مؤشر أداء شامل يعطي للمسيرين نظرة سريعة وشاملة حول نشاط المؤسسة[1].

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن إحدى الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس أنشطة ومستوى أداء المؤسسة، وهذا من منطلق أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف إلى حد بعيد على قدرتها في قياس أدائها في مجالات علاقات الزبائن، الأعمال الداخلية ... وغبرها.

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من أربعة محاور رئيسية هي: المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية، ومحور النمو والتعلم؛ حيث يحتوي كل محور على مقاييس عديدة للأداء تستخدم في مجملها عند تطبيق النظام المتوازن على المؤسسة أو البنك[2].

أولا: المحور المالي

إن الهدف من قياس هذا المحور هو تحقيق مجموعة من الأهداف قصيرة المدى والتي يمكن أن تتغير بحسب قطاع الأنشطة أو الإستراتيجية المتبعة أو حسب المرحلة التي وصلت إليها دورة حياة المنتجات، فإذا كانت في مرحلة النضج فعادة ما تستعمل النتيجة الصافية أو الهامش الإجمالي، أما إذا وصلت إلى المرحلة النهائية فعادة ما يتم التركيز على المؤشرات المالية قصيرة المدى كرصيد الخزينة[3].

ثانيا: محور العملاء

يقيس هذا المحور المعايير الخارجية التي تحدد المكانة الحالية والمستقبلية للبنك في نظر عملائه، ومن بين المقاييس والمؤشرات المستعملة في هذا المحور؛ نسبة رضا العملاء، مستوى التميز في الخدمة، نسبة تزايد أعداد العملاء، ومصاريف التسويق لغرض كسب عملاء جدد.

---

[1] نعيمة يحياوي، خديجة لدرع، **بطاقة الأداء المتوازن BSC أداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و 23 نوفمبر، 2011، ص78.

[2] وائل محمد صبحي إدريس، ظاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص151.

[3] نعيمة يحياوي، خديجة لدرع، مرجع سبق ذكره، ص79.

ثالثا: محور العمليات الداخلية

يعنى هذا المحور بوضع المقاييس التي تتعامل مع إجراءات المؤسسة ونظمها الداخلية، وتركز المؤشرات الرئيسية في هذا الجانب على أداء المؤسسة الداخلي، كفاءة سير العمليات، فعالية الإجراءات، ملائمة الهياكل التنظيمية، وكفاءة نظم المعلومات ... الخ[1].

رابعا: محور النمو والتعلم

يهتم هذا المحور بتحليل قدرة العاملين في المؤسسة على التعلم والتطوير والبحث وتحسين القدرة التنافسية مقارنة بما يحققه المنافسون، وكذا قدرة المؤسسة على توظيف المعرفة والخبرات المتراكمة، ويتضمن هذا المحور مؤشرات توضح مستوى التعلم والنمو بالمؤسسة مثل: هل هناك تحسينات أدخلت على المنتجات، وهل هناك تطوير في الإجراءات المتبعة في الإنتاج[2].

[1] علي سليمان الشطي، **أثر تطبيق مقاييس نموذج القياس المتوازن للأداء في تحقيق الأداء المالي الإستراتيجي لدى مؤسسات القطاع المصرفي في الأردن** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007، ص41.

[2] يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص211.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالكفاءة البنكية، حيث تم التوصل إلى أن الكفاءة تتمثل في الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، الذي يؤدي إلى تحقيق أفضل المخرجات بأقل التكاليف.

كما تمت الإشارة إلى الفرق بين الكفاءة وبعض المفاهيم الاقتصادية التي تتداخل معها كالفعالية، الأداء، والإنتاجية، كما لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات البنكية عنه في باقي المؤسسات الاقتصادية، ولكن طبيعة نشاط هذه الأخيرة يختلف عنه في المؤسسات البنكية.

وتعتبر الكفاءة أحد مقاييس الأداء البنكي، وتتمثل أنواعها في الكفاءة الإنتاجية، كفاءة الأرباح، كفاءة الحجم، كفاءة النطاق، والكفاءة X .

كما تنقسم العوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية هي تلك التي تتحكم فيها إدارة البنك، أما الخارجية فهي تلك التي تكون خارج حدود سيطرة البنك، كما تم تناول أهمية الكفاءة وأهدافها وكذا خطواتها والمعايير المستخدمة في قياسها.

وهناك العديد من الطرق والأساليب المستخدمة في قياس الكفاءة البنكية، حيث تم عرض مختلف هذه الطرق وكذا الوقوف على مختلف أبعادها ونسبها.

كما أن عملية قياس مدى تحقيق الأهداف المخططة تعرف بـ تقييم فعالية الأداء، أما عملية معرفة مدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف فتعرف بتقييم كفاءة الأداء، وبالتالي أنه كلما كانت النتائج المحققة أقرب من النتائج المتوقعة كلما كان البنك أكثر فعالية والعكس صحيح.

الفصل الثالث

قياس كفاءة التكاليف والأرباح

للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد:

يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية أحد وسائل قياس كفاءة أداء المؤسسات البنكية كما رأينا في الفصل الأول، لذا نحاول في هذه الدراسة تحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، وكذا تحليل معدل العائد على الأصول كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة الأرباح.

كما يتناول هذا الفصل أيضا تحليل تطور أهم مؤشرات الوساطة المالية للبنوك في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة وصفية لمتغيرات كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح.

ومن خلال ما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل للمباحث الثلاثة التالية:

- ✓ المبحث الأول: تطور بعض مؤشرات الوساطة المالية للبنوك الجزائرية
- ✓ المبحث الثاني: نتائج الدراسة المالية لكفاءة التكاليف والأرباح
- ✓ المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: تطور بعض مؤشرات الوساطة المالية للبنوك التجارية الجزائرية

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر، فإن سلامة عملياتها وصحة سياساتها تعد من المقتضيات الأساسية لتطور الاقتصاد الوطني ونموه، وكذا استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه.

وقصد الوقوف على هذا الدور الهام قمنا بتقسيم هذا المبحث للمطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: تطور حجم الودائع المجمعة والقروض الممنوحة
- المطلب الثاني: الكثافة المصرفية والحسابات المفتوحة
- المطلب الثالث: تطور أهم المؤشرات المالية للبنوك المدروسة

المطلب الأول: تطور حجم الودائع المجمعة والقروض الممنوحة

نحاول في هذا المطلب تحليل تطور أهم مؤشرات الوساطة المالية للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة، المتمثلة أساسا في حجم الودائع المجمعة وحجم القروض الممنوحة.

أولا: تطور حجم الودائع المجمعة:

تسعى البنوك التجارية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المودعين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، باعتبار أن هذه الودائع تمثل أساس مواردها بهدف منح القروض وتمويل التنمية.

ومن خلال الجدول الموالي يمكن بيان تطور حجم الودائع للمؤسسات البنكية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016.

الجدول رقم (3-1): تطور حجم الودائع للمؤسسات البنكية الجزائرية

الوحدة: مليار دينار جزائري

نوع الودائع / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ودائع تحت الطلب	**2870.7**	**3495.8**	**3356.4**	**3537.5**	**4434.8**	**3891.7**	**3732.2**
البنوك العمومية	2569.5	3095.8	2823.3	2942.2	3712.1	3297.7	3060.5
البنوك الخاصة	301.2	400.0	533.1	595.3	722.7	594.0	671.7
ودائع لأجل	**2524.3**	**2787.5**	**3333.6**	**3691.7**	**4083.7**	**4443.3**	**4409.3**

البنوك العمومية	2333.5	2552.3	3053.6	3380.4	3793.6	4075.7	4010.7
البنوك الخاصة	190.8	235.2	280.0	311.3	290.1	367.6	398.6
ودائع موضوعة كضمان	**424.1**	**449.7**	**548.0**	**558.2**	**599.0**	**865.7**	**938.4**
البنوك العمومية	323.1	351.7	426.2	419.4	494.4	751.3	833.7
البنوك الخاصة	101.0	98.0	121.8	138.8	104.6	114.4	104.7
إجمالي الودائع	**5819.1**	**6733.0**	**7238.0**	**7787.4**	**9117.5**	**9200.7**	**9079.9**
حصة البنوك العمومية	% 89.8	% 89.1	% 87.1	% 86.6	% 87.7	% 88.3	% 87.1
حصة البنوك الخاصة	% 10.2	% 10.9	% 12.9	% 13.4	% 12.3	% 11.7	% 12.9

المصدر: استنادا لتقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة

إن قراءة معطيات الجدول أعلاه تبين لنا ما يلي:

- إن إجمالي الودائع للبنوك التجارية الجزائرية يرتفع من سنة لأخرى حيث بلغت 5819.1 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 9200.7 مليار دج سنة 2015، أي بزيادة قدرها 58%، لتنخفض إلى 9079.9 مليار دج سنة 2016 أي بنسبة 1.3%، ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن النسبي في مستويات أسعار النفط العالمية مما يوفر فوائض مالية لدى الأفراد والمؤسسات.
- حسب طبيعة الودائع نلاحظ بأن حجم الودائع الجارية (تحت الطلب) بلغت 2870.7 مليار دج سنة 2010 لترتفع بشكل تدريجي خلال السنوات 2011، 2012، 2013 و 2014، حيث بلغت 4434.8 مليار دج سنة 2014، أي بزيادة قدرها 55%، غير أنها انخفضت خلال سنتي 2015 و 2016 لتصل إلى 3891.7 مليار دج و 3732.2 مليار دج على التوالي، أي بانخفاض قدره 16%، ويرجع هذا الانخفاض إلى انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية مما أدى إلى تراجع ودائع القطاع البترولي.
- أما بالنسبة للودائع لأجل فقد عرفت أيضا ارتفاعا محسوسا خلال سنوات الدراسة عدا سنة 2016، حيث بلغت 2524.3 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 4443.3 مليار دج سنة 2015، أي بزيادة قدرها 43%، لتنخفض إلى 4409.3 مليار دج سنة 2016.
- أما الودائع الموضوعة كضمان (ودائع متعلقة بالواردات) فسجلت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة، حيث قدرت بـ 424.1 مليار دج سنة 2010، لتبلغ

938.4 مليار دج سنة 2016 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 121%، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الواردات خلال هذه الفترة من جهة، واللجوء بشكل كبير للاعتماد المستندي كأحد أهم وسائل تمويل التجارة الخارجية من جهة أخرى.

- ومن حيث مساهمة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في حجم الودائع المجمعة فإنه يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): تطور حجم الودائع للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

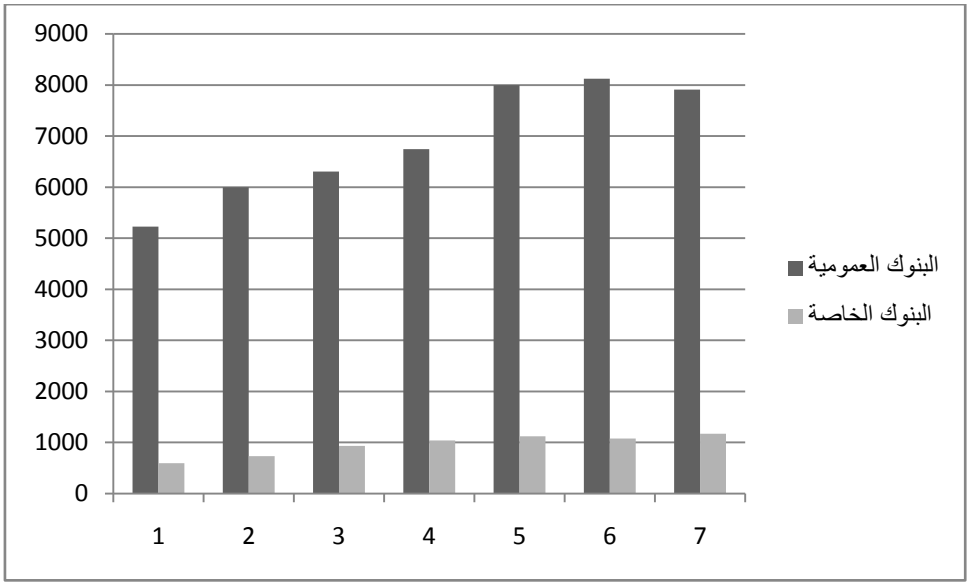

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-1) وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه السيطرة المطلقة للبنوك العمومية على أغلبية الودائع المجمعة إذ تراوحت حصتها ما بين 86.6% و89.8%، في حين أن حصة البنوك الخاصة كانت بين 10.2% و13.4%، ويرجع السبب في ذلك إلى تفضيل المودعين (الأفراد، المؤسسات العامة، المؤسسات الخاصة) إلى إيداع مدخراتهم لدى البنوك العمومية بدل البنوك الخاصة بسبب الثقة التي فقدت في هذه الأخيرة بسبب إفلاس بنك الخليفة منذ سنة 2003، وعدم تعويض مودعيه لأموالهم المودعة كاملة، كما أن الانتشار الجغرافي الواسع لفروع البنوك العمومية كان له الأثر البالغ في عملية حشد الموارد من الجمهور.

ثانيا: تطور حجم القروض الممنوحة

يتناول هذا الفرع إبراز مساهمة البنوك التجارية العمومية والخاصة في الائتمان الموجه للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال محاولة تحليل المعطيات المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليار دينار جزائري

طبيعة القروض / السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القروض الموجهة للقطاع العام	البنوك العمومية	1461.3	1742.3	2040.7	2434.3	3373.4	3679.5	3943.3
	البنوك الخاصة	0.1	00	00	00	9.5	9.5	9.5
	المجموع	1461.4	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9	3689.0	3952.8
القروض الموجهة للقطاع الخاص	البنوك العمومية	1374.5	1451.7	1675.4	2023.2	2338.7	2687.1	2982.0
	البنوك الخاصة	430.8	530.7	569.5	697.0	781.3	899.5	973.0
	المجموع	1805.3	1982.4	2244.9	2720.2	3120.0	3586.6	3955.0
إجمالي القروض		**3266.7**	**3724.7**	**4285.6**	**5154.5**	**6502.9**	**7275.6**	**7907.8**
حصة البنوك العمومية		% 86.8	% 85.5	% 86.7	% 86.5	% 87.8	% 87.5	% 87.6
حصة البنوك الخاصة		% 13.2	% 14.2	% 13.3	% 13.5	% 12.2	% 12.5	% 12.4

المصدر: استنادا لتقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ ما يلي:

- شهدت القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد ارتفاعا سريعا خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت 3266.7 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 7907.8 مليار دج سنة 2016، أي بنسبة زيادة قدرها 142%، وهو ما ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية للبلد، ويعزى هذا الارتفاع إلى محاولة السلطات العمومية خلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في إطار أجهزة الدعم (ANSEJ.CNAC.ANGEM).
- إن حجم القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة للقطاع العمومي هي منعدمة في بعض سنوات الدراسة، وشبه منعدمة في البعض الآخر منها، ويعود السبب في ذلك إلى قلة الثقة في البنوك الخاصة من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي لمؤسسات القطاع العام الذي يحد من تعامل هذه البنوك معها من جهة أخرى.

- أن البنوك العمومية تتعامل مع القطاعين العام والخاص في كل سنوات الدراسة، أما البنوك الخاصة فتعتمد في نشاطها على تمويل القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام بالغ من طرف الدولة وذلك لتمكينها من خلق قيمة إنتاجية مضافة للاقتصاد الوطني مما يسهم في عملية التنويع الاقتصادي لموارد الدولة بدل الاعتماد بشكل مفرط على قطاع المحروقات.
- أن البنوك العمومية تسيطر بنسبة كبيرة على القروض الموزعة حيث تتراوح نسبتها بين 85.5% و87.8% من إجمالي القروض مقابل 12.2% و14.2% للبنوك الخاصة.

ويمكن توضيح مساهمة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في تمويل القطاعات الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): تطور حجم القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2016)

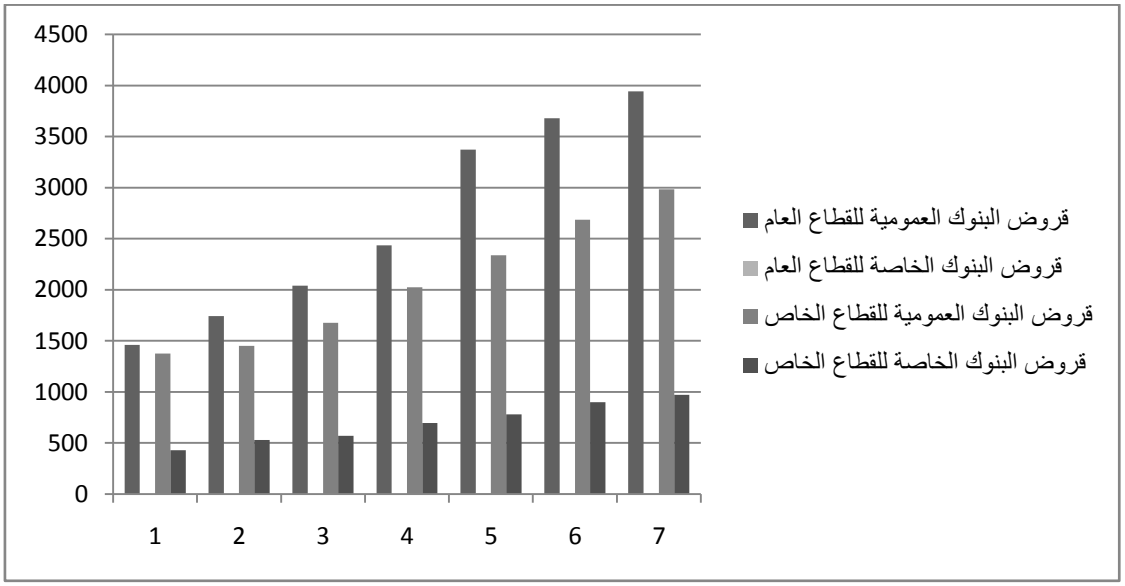

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-2) وباستخدام برنامج Excel

المطلب الثاني: الكثافة المصرفية والحسابات المفتوحة

يتناول هذا المطلب تسليط الضوء على تطور شبكة البنوك التجارية في الجزائر، بالإضافة إلى تطور عدد الحسابات البنكية المفتوحة لصالح الزبائن، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): الكثافة المصرفية والحسابات المفتوحة

البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد وكالات شبكة البنوك العمومية	1077	1083	1091	1094	1113	1123	1134
عدد وكالات شبكة البنوك الخاصة (العربية والأجنبية)	244	290	301	315	325	346	355
عدد الحسابات المفتوحة لكل شخص عامل	2.5	2.6	2.5	2.6	2.91	2.93	2.95

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2016)

أولا: الكثافة المصرفية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) ارتفاع شبكة البنوك التجارية في الجزائر من سنة لأخرى، حيث بلغت شبكة البنوك العمومية نهاية 2010 إلى 1077 وكالة مقابل 244 وكالة للبنوك الخاصة (العربية والأجنبية)، لتصل نهاية 2016 إلى 1134 وكالة بالنسبة للبنوك العمومية مقابل 355 وكالة للبنوك الخاصة.

ومن خلال توزيع شبكاتها فإن البنوك العمومية تتواجد تقريبا في جميع الولايات، في حين تتوسع شبكة البنوك الخاصة أساسا في شمال البلاد، ويساهم تطور أنشطة المصارف الخاصة في تنمية المنافسة السليمة سواء على مستوى تحصيل الموارد، أو من حيث توزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية للزبائن.

ثانيا: عدد الحسابات المصرفية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أن عدد الحسابات المفتوحة من طرف البنوك لصالح الزبائن المودعين (حسابات نشطة بالدينار وبالعملات الأجنبية) يقدر بحوالي 2.5 حساب لكل شخص في سن العمل في سنة 2010، ليصل هذا العدد إلى 2.95 حساب لكل شخص في سن العمل سنة 2016.

المطلب الثالث: تطور أهم المؤشرات المالية للبنوك المدروسة

بعد مناقشة تطور حجم الودائع المجمعة وكذا تطور حجم القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى الكثافة المصرفية والحسابات المفتوحة، نحاول في هذا المطلب الوقوف على تطور أهم المؤشرات المالية لعينة البنوك المدروسة، والمتمثلة أساسا في النتيجة الصافية، إجمالي حقوق الملكية، وإجمالي الأصول.

أولا: النتيجة الصافية RN

تتحدد النتيجة الصافية من خلال الفرق بين الإيرادات والتكاليف، حيث تعبر عن نتيجة القرارات التي اتخذت من طرف إدارة البنك خلال سنة مالية.

1 مجموعة البنوك العمومية:

نحاول من خلال الجدول أدناه استعراض تطور النتيجة الصافية للبنوك العمومية الستة خلال سنوات الدراسة مع احتساب متوسطها لكل بنك عمومي بغرض تمثيلها بيانيا.

الجدول رقم (3-4): تطور النتيجة الصافية للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البنوك / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
BEA	19 168	30 260	35 557	20 932	29 808	33 419	34 572	29 102
BNA	32 600	34 819	27 180	30 260	29 784	29 537	31 419	30 800
CPA	12 888	13 256	15 441	16 703	19 503	28 828	26 303	18 989
BDL	716	1 892	2 068	2 196	1 779	6 989	16 751	4 627
BADR	10 856	10 123	5 638	5 155	6 125	5 681	9 760	7 620
CNEP	1 045	1 313	1 382	256	2 419	5 631	7 135	2 740

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

يتبين من خلال الجدول رقم (3-4) أن البنك الوطني الجزائري حقق أكبر متوسط ربح صافي بمقدار 30800 مليون دينار جزائري، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 29102 مليون دينار جزائري،

ثم القرض الشعبي الجزائري بـ 18989 مليون دج، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 7620 مليون دج، ويأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بنك التنمية المحلية بـ 4627 مليون دج، وأخيرا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 2740 مليون دج.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): متوسط النتيجة الصافية للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)

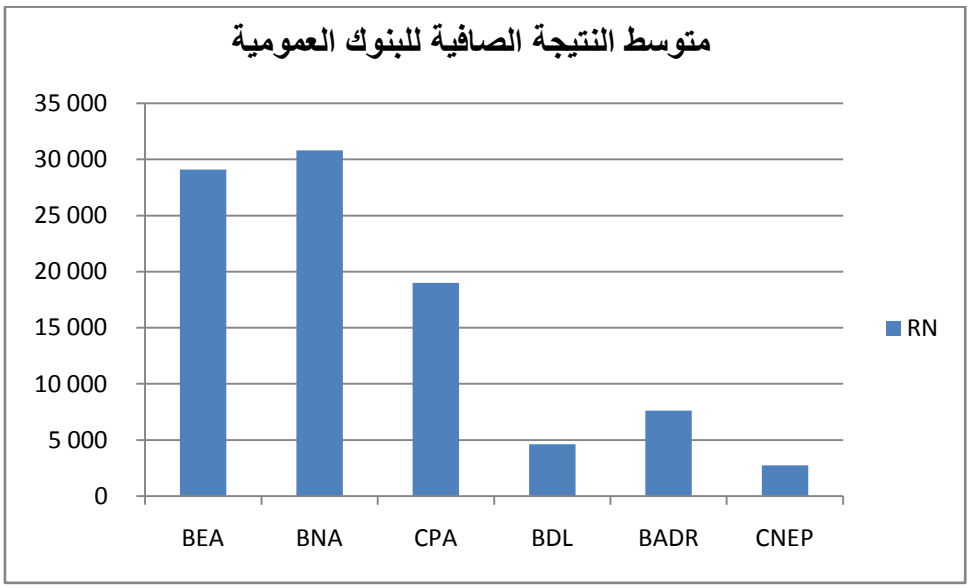

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-4) وباستخدام برنامج Excel

2 مجموعة البنوك الخاصة:

نحاول هنا أيضا من خلال الجدول أدناه استعراض تطور النتيجة الصافية للبنوك الخاصة المدروسة وعددها (12) بنكا تجاريا خلال سنوات الدراسة مع احتساب متوسطها لكل بنك خاص بغرض تمثيلها بيانيا.

الجدول رقم (3-5): تطور النتيجة الصافية للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البنوك / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
EL BARAKA	3 243	3 778	4 190	4 092	4 307	4 108	4 982	4 100
ABC	1 054	925	1 336	1 346	1 473	1 320	1 473	1 275
AB	1 201	1 364	2 272	2 640	2 231	2 417	2 785	2 130
HOUSING	513	1 089	1 440	1 535	1 788	1 535	1 651	1 364
AGB	2 031	2 591	3 999	5 035	4 010	3 628	2 632	3 418
EL SALAM	-62	898	1 119	1 267	1 383	301	1 080	855
CITIBANK	3 438	4 271	5 202	3 793	3 159	3 732	4 055	3 950
NATIXIS	1 326	1 217	2 487	2 186	3 050	1 166	1 862	1 899
S G	3 423	4 364	5 169	4 020	5 137	4 416	5 596	4 589
BNP_P	4 033	4 972	4 566	3 825	4 337	3 723	3 654	4 159
TRUST	941	2 164	1 029	1 407	1 610	1 713	1 000	1 409
FRANSABANK	372	636	1 042	728	269	428	762	605

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

يتبين من خلال الجدول رقم (3-5) أن بنك سوسيتي جنرال حقق أكبر متوسط ربح صافي بمقدار 4589 مليون دينار جزائري، ثم يليه بنك بي أن بي باريبا بـ 4159 مليون دينار جزائري، ثم بنك البركة بـ 4100 مليون دج، ثم سيتي بنك بـ 3950 مليون دج، وبعدها بنك الخليج بـ 3418 مليون دج، ثم يليه البنك العربي بـ 2130 مليون دج، ثم بنك نتيكسيس بـ 1899 مليون دج، وبعدها ترست بنك بـ 1409 مليون دج، ثم بنك الإسكان بـ 1364 مليون دج، ويليه المجموعة العربية المصرفية بـ 1275 مليون دج، ويأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة مصرف السلام بـ 855 مليون دج، وأخيرا فرنسا بنك بـ 605 مليون دج.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): متوسط النتيجة الصافية للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

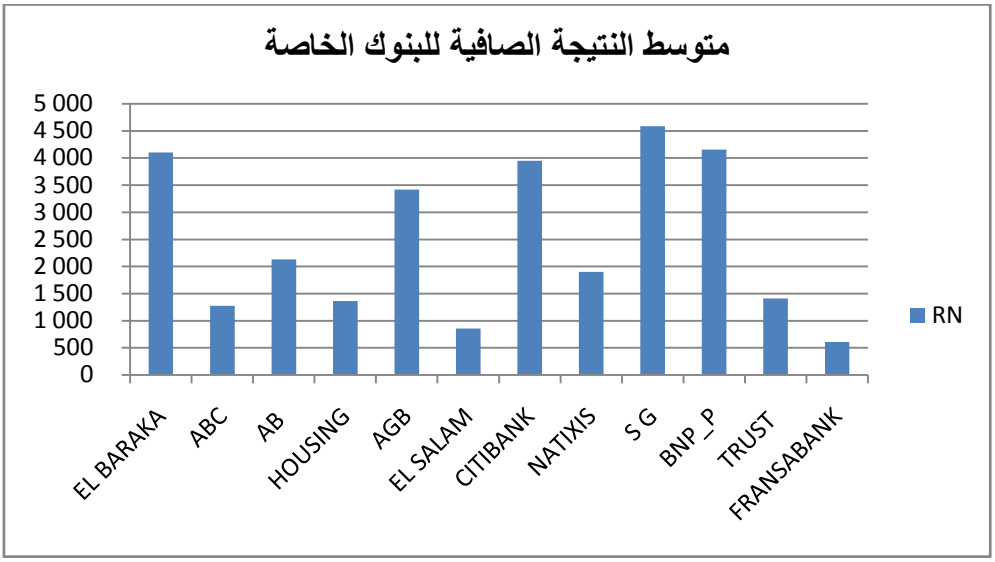

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-5) وباستخدام برنامج Excel

ثانيا: إجمالي حقوق الملكية E

وتسمى أيضا حقوق المساهمين وهي تتكون من رأس المال المدفوع وكذا الاحتياطات والأرباح المحتجزة، حيث تمثل صمام الأمان بالنسبة للمودعين.

1 مجموعة البنوك العمومية:

يمكن توضيح تطور إجمالي حقوق الملكية للبنوك العمومية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور إجمالي حقوق الملكية للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البنوك / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
BEA	188 527	255 595	279 835	280 378	311 168	336 471	361 308	287 612
BNA	198 837	213 112	225 264	267 176	282 360	329 831	348 320	266 414
CPA	91 530	103 307	116 828	131 039	140 079	164 590	193 447	134 403
BDL	34 339	36 410	39 384	42 333	46 785	79 173	100 901	54 189
BADR	60 029	71 515	78 104	80 167	83 019	85 177	125 243	83 322
CNEP	54 207	55 922	57 251	57 695	63 058	104 302	110 141	71 797

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط حقوق الملكية بقيمة 287612 مليون دج، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 266414 مليون دج، ثم القرض الشعبي الجزائري بـ 134403 مليون دج، وفي المرتبة الرابعة يأتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 83322 مليون دج، ثم يليه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 71797 مليون دج، بينما يملك بنك التنمية المحلية أصغر متوسط حقوق الملكية بـ 54189 مليون دج.

ويمكن تمثيل متوسط إجمالي حقوق الملكية للبنوك العمومية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5): متوسط إجمالي حقوق الملكية للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)

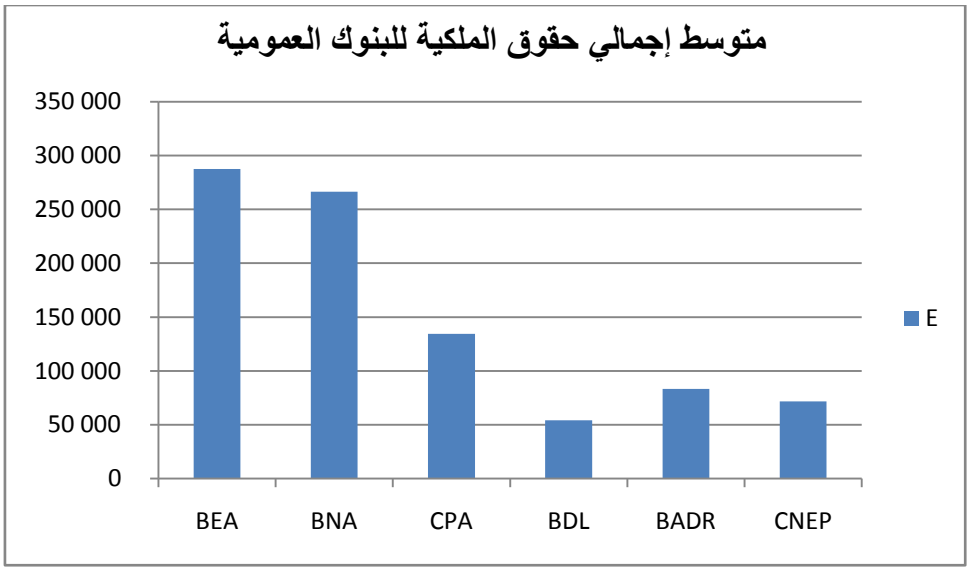

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-6) وباستخدام برنامج Excel

2 مجموعة البنوك الخاصة:

نستعرض تطور إجمالي حقوق الملكية للبنوك الخاصة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تطور إجمالي حقوق الملكية للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البنوك / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
EL BARAKA	18 843	20 550	21 498	22 965	23 810	22 846	24 761	22 182
ABC	12 917	14 039	16 289	17 951	18 497	18 297	104 479	28 924
AB	11 922	13 286	14 144	14 888	16 520	15 482	17 368	14 801
HOUSING	10 864	11 750	12 742	14 346	15 768	17 382	19 125	14 568
AGB	13 089	14 393	17 130	20 140	21 778	24 348	26 254	19 590
EL SALAM	9 435	11 179	11 800	13 250	14 329	14 605	15 753	12 907
CITIBANK	22 997	26 654	23 243	26 596	29 444	28 743	27 250	26 418
NATIXIS	13 294	14 799	16 838	18 351	19 394	20 830	22 476	17 997
S G	21 850	24 354	27 119	27 727	30 660	36 853	41 849	30 059
BNP_P	17 877	20 855	22 782	28 088	29 563	28 116	30 443	25 389
TRUST	14 650	13 768	17 886	18 278	18 625	19 586	19 697	17 499
FRANSABANK	10 846	11 651	12 547	12 916	12 459	12 746	13 376	12 363

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) أن بنك سوسيتي جنرال حقق أكبر متوسط لإجمالي حقوق الملكية بمقدار 30059 مليون دينار جزائري، ثم يليه المجموعة العربية المصرفية بـ 28924 مليون دينار جزائري، ثم ستي بنك بـ 26418 مليون دج، ثم بي أن بي باريبا بـ 25389 مليون دج، وبعدها بنك البركة بـ 22182 مليون دج، ثم بنك الخليج بـ 19590 مليون دج، ثم يليه بنك نتيكسيس بـ 17997 مليون دج، وبعدها ترست بنك بـ 17499 مليون دج، ثم البنك العربي بـ 14801 مليون دج، ويليه بنك الإسكان بـ 14568 مليون دج، ويأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة مصرف السلام بـ 12907 مليون دج وأخيرا فرنسا بنك بـ 12363 مليون دج.

ويمكن تمثيل متوسط إجمالي حقوق الملكية للبنوك الخاصة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-6): متوسط إجمالي حقوق الملكية للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

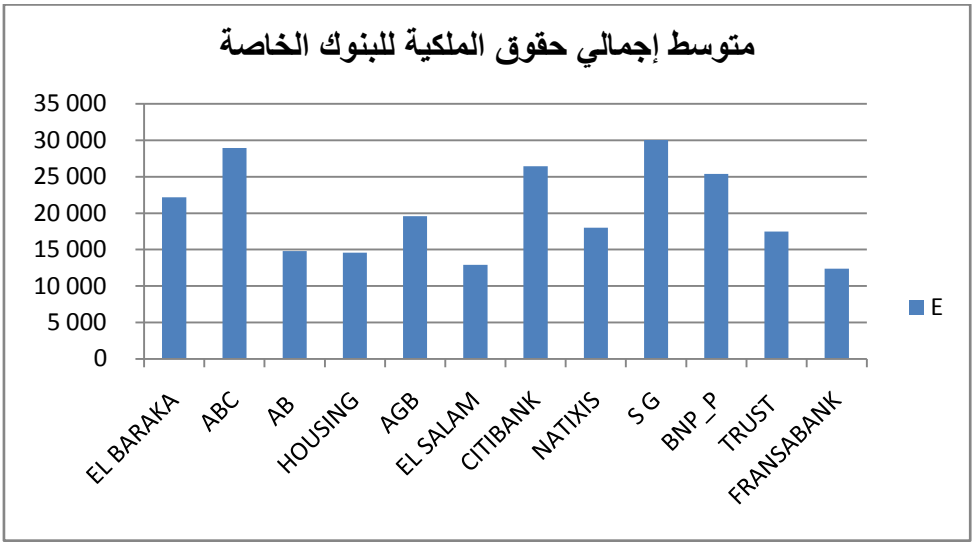

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-7) وباستخدام برنامج Excel

ثالثا: إجمالي الأصول TA

يمثل إجمالي الأصول مجموع موجودات البنك أو بعبارة أخرى استخدامات الأموال، حيث أنه كلما ارتفع إجمالي الأصول كلما كان البنك أكبر حجما.

1 مجموعة البنوك العمومية:

نستعرض تطور إجمالي الأصول للبنوك العمومية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور إجمالي الأصول للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البنوك / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
BEA	2 367 626	2 636 705	2 307 759	2 111 443	2 581 393	2 602 812	2 574 006	2 454 535
BNA	1 421 685	1 620 663	2 060 080	2 185 693	2 620 619	2 719 081	2 843 371	2 210 170
CPA	814 741	990 361	1 152 002	1 362 438	1 512 053	1 678 125	1 706 567	1 316 612
BDL	372 752	433 030	451 529	567 359	706 240	808 203	846 926	598 006
BADR	811 321	921 343	984 563	1 121 447	1 376 079	1 306 644	1 273 268	1 113 524
CNEP	902 442	1 001 146	1 098 123	1 171 938	1 256 436	1 334 697	1 404 667	1 167 064

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

يتضح من خلال الجدول رقم (3-8) أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لمجموع الأصول بقيمة 2.454.535 مليون دج، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 2.210.170 مليون دج، ثم القرض الشعبي الجزائري بـ 1.316.612 مليون دج، ثم يليه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 1.167.064 مليون دج، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 1.113.524 مليون دج، وأخيرا يأتي بنك التنمية المحلية بأصغر متوسط لمجموع الأصول بـ 598.006 مليون دج.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): متوسط إجمالي الأصول للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)

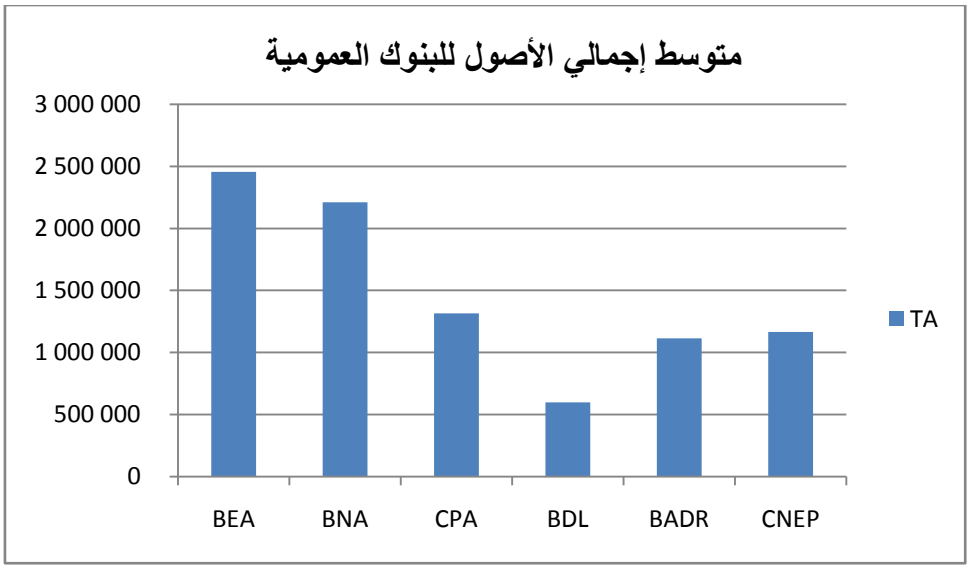

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-8) وباستخدام برنامج Excel

2 مجموعة البنوك الخاصة:

نستعرض تطور إجمالي الأصول للبنوك الخاصة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): تطور إجمالي الأصول للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البنوك / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
EL BARAKA	120 509	132 984	150 789	157 073	162 773	193 573	208 973	160 953
ABC	41 995	42 015	47 313	50 776	54 228	67 236	70 948	53 502
AB	30 216	43 133	44 561	53 085	51 392	65 051	66 744	50 597
HOUSING	24 977	30 285	40 550	46 235	57 116	70 470	81 351	50 141
AGB	57 309	75 195	105 239	138 962	176 819	177 378	189 382	131 469
EL SALAM	18 338	24 821	32 782	39 551	36 309	40 575	53 104	35 069
CITIBANK	129 351	139 942	168 012	174 200	159 755	145 942	157 965	153 595
NATIXIS	23 970	67 237	85 298	107 462	138 514	131 169	133 451	98 157
S G	158 225	167 057	202 485	222 605	243 338	248 732	297 137	219 940
BNP_P	166 826	173 457	207 165	233 869	254 285	252 587	248 913	219 586
TRUST	30 115	32 868	36 434	40 990	44 702	48 501	48 802	40 345
FRANSABANK	21 428	18 323	23 487	25 847	24 474	27 817	36 649	25 432

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

يتضح من خلال الجدول رقم (3-9) أن بنك سوسيتي جنرال حقق أكبر متوسط لإجمالي الأصول بمقدار 219940 مليون دينار جزائري، ثم يليه بنك بي أن بي باريبا بـ 219586 مليون دينار جزائري، ثم بنك البركة بـ 160953 مليون دج، ثم سيتي بنك بـ 153595 مليون دج، وبعدها بنك الخليج بـ 131469 مليون دج، ثم يليه بنك نتيكسيس بـ 98157 مليون دج، ثم المجموعة العربية المصرفية بـ 53502 مليون دج، وبعدها البنك العربي بـ 50597 مليون دج، ثم بنك الإسكان بـ 50141 مليون دج، ويليه ترست بنك بـ 40345 مليون دج، ويأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة مصرف السلام بـ 35069 مليون دج، وأخيرا فرنسا بنك بـ 25432 مليون دج.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): متوسط إجمالي الأصول للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

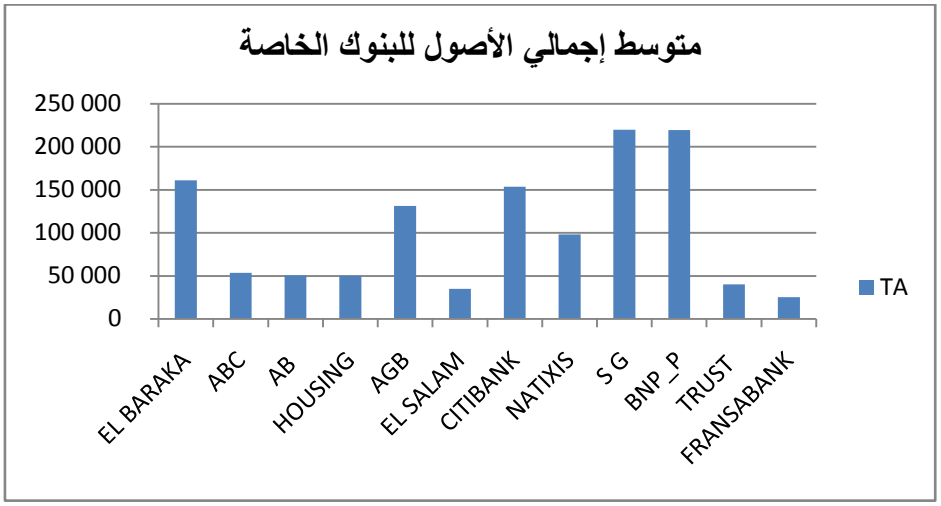

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-9) وباستخدام برنامج Excel

المبحث الثاني: نتائج الدراسة المالية لكفاءة التكاليف والأرباح

نحاول في هذا المبحث قياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح بالاعتماد على المعلومات المستقاة من الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك المدروسة خلال الفترة 2010-2016، مستخدمين في ذلك نسبتين ماليتين هما هامش الربح ومعدل العائد على الأصول. حيث تم تقسيم هذا المبحث للمطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: النسب المالية المستخدمة في الدراسة
- المطلب الثاني: نتائج الدراسة المالية حسب البنوك
- المطلب الثالث: نتائج الدراسة المالية حسب السنوات

المطلب الأول: النسب المالية المستخدمة في الدراسة

نحاول في هذا المطلب التعرف على النسب المستعملة في قياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك التجارية المدروسة.

أولا: كفاءة التكاليف

هناك العديد من النسب المالية المستعملة في قياس كفاءة التكاليف للمؤسسات البنكية، إلا أننا في دراستنا هذه سنركز على أهمها ألا وهي **نسبة هامش الربح (PM)**، باعتباره مؤشرا ماليا يقيس درجة كفاءة البنك في السيطرة على تكاليفه، وكلما ارتفع هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في إدارة تكاليفه.

ثانيا: كفاءة الأرباح

سيتم التركيز في قياس كفاءة الأرباح على **معدل العائد على الأصول (ROA)** باعتباره من أكثر وأهم أساليب التحليل المالي استخداما في قياس كفاءة الربحية، حيث يعبر عن قدرة البنك في توليد الأرباح من خلال استخدامه لأصوله، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على كفاءة البنك في تعظيم أرباحه.

ومن خلال ما سبق سنحاول توضيح هذه النسب من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-10): النسب المالية المستخدمة في قياس كفاءة التكاليف والأرباح

الكفاءة	النسبة	كيفية الحساب	الرمز
كفاءة التكاليف	هامش الربح	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات	PM=R/I
كفاءة الأرباح	العائد على الأصول	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول	ROA=R/A

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للدراسات السابقة

المطلب الثاني: نتائج الدراسة المالية حسب البنوك

نحاول في هذا المطلب عرض نتائج قياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك المدروسة، بدءا بالبنوك العمومية ثم البنوك الخاصة.

أولا: البنوك العمومية

الجدول رقم (3-11): متوسط كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك العمومية

المؤشر / البنوك	BEA	BNA	CPA	BDL	BADR	CNEP
(%) PM	19.89	25.81	31.72	10.44	11.54	4.77
(%) ROA	1.18	1.39	1.44	0.77	0.68	0.23

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة وباستخدام برنامج Excel

1 كفاءة التكاليف:

يتبين من خلال الجدول رقم (3-11) أن القرض الشعبي الجزائري حقق أكبر متوسط لهامش الربح خلال فترة الدراسة بنسبة 31.72%، بينما حقق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أقل متوسط لهامش الربح أي ما نسبته 4.77%، وهو ما يفسر أن القرض الشعبي الجزائري يمتلك كفاءة عالية في التحكم في التكاليف طيلة فترة الدراسة، بينما العكس بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): متوسط هامش الربح للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)

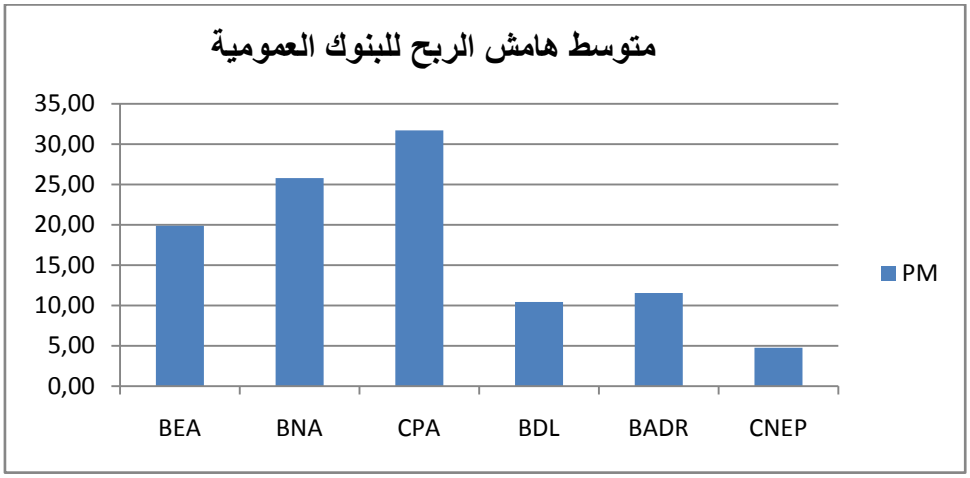

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-11) وباستخدام برنامج Excel

2 كفاءة الأرباح:

يتبين من خلال الجدول رقم (3-11) أن القرض الشعبي الجزائري حقق أكبر متوسط لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنسبة 1.44%، بينما حقق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أقل متوسط لمعدل العائد على الأصول أي ما نسبته 0.23%، وهو ما يفسر أن القرض الشعبي الجزائري يمتلك كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال استغلال أصوله طيلة فترة الدراسة، بينما العكس تماما بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية خلال الفترة (2010-2016)

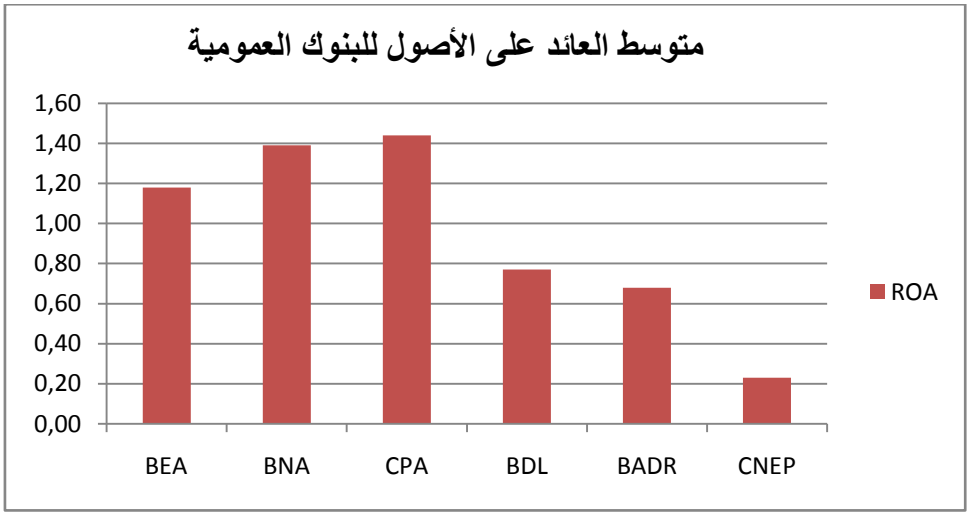

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-11) وباستخدام برنامج Excel

ثانيا: البنوك الخاصة

الجدول رقم (3-12): متوسط كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك الخاصة

المؤشر / البنوك	EL BARAKA	ABC	AB	HOUSING	AGB	EL SALAM	CITIBANK	NATIXIS	SG	BNP P	TRUST	FRANSA BANK
(%) PM	31.36	35.13	52.40	43.73	31.96	29.37	53.55	23.90	25.26	25.78	31.46	28.65
(%) ROA	2.55	2.38	4.20	2.72	2.60	2.44	2.57	1.93	2.09	1.89	3.49	2.38

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة وباستخدام برنامج Excel

1 كفاءة التكاليف:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-12) أن سيتي بنك حقق أكبر متوسط لهامش الربح خلال فترة الدراسة بنسبة 53.55%، بينما حقق بنك نتيكسيس أقل متوسط لهامش الربح أي ما نسبته 23.90%، وهو ما يفسر أن سيتي بنك يمتلك كفاءة عالية في التحكم في التكاليف طيلة فترة الدراسة، بينما العكس بالنسبة لبنك نتيكسيس.

ويمكن تمثيل متوسط هامش الربح للبنوك الخاصة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-11): متوسط هامش الربح للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

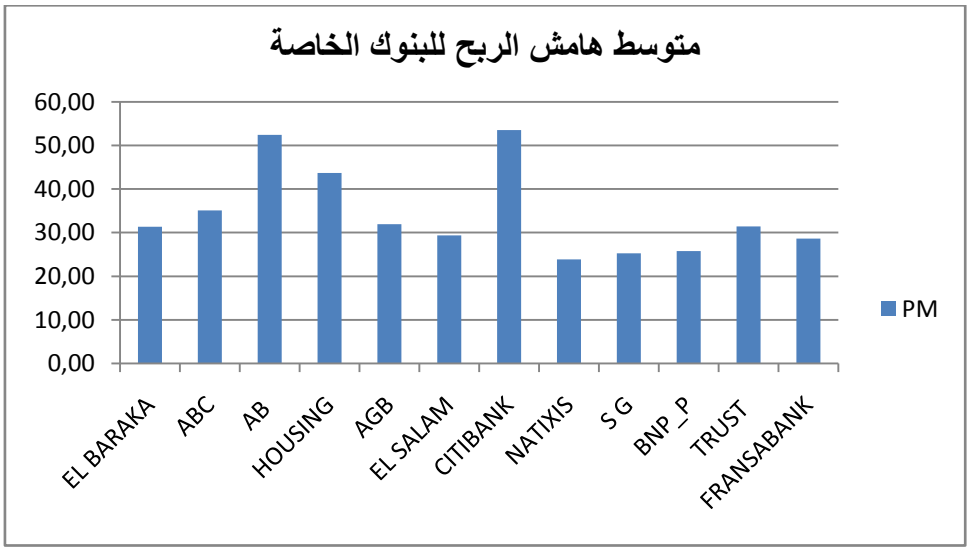

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-12) وباستخدام برنامج Excel

2 كفاءة الأرباح:

يتبين من خلال الجدول رقم (3-12) أن البنك العربي حقق أكبر متوسط لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنسبة 4.20%، بينما حقق بنك بي أن بي باريبا أقل متوسط لمعدل العائد على الأصول أي ما نسبته 1.89%، وهو ما يفسر أن البنك العربي يمتلك كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال استغلال أصوله طيلة فترة الدراسة، بينما العكس تماما بالنسبة لبنك بي أن بي باريبا.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-12): متوسط العائد على الأصول للبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

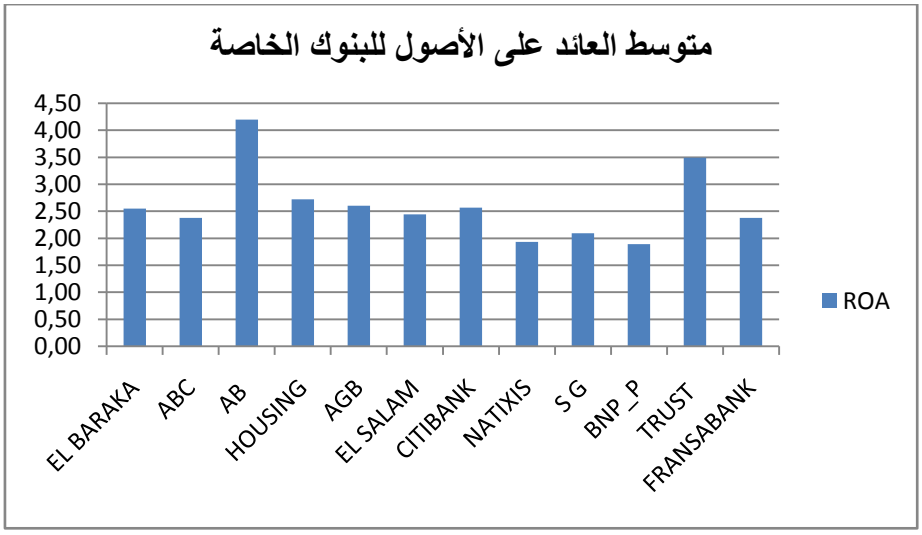

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-12) وباستخدام برنامج Excel

المطلب الثالث: نتائج الدراسة المالية حسب السنوات

يتناول هذا المطلب عرض نتائج قياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح للبنوك المدروسة وذلك حسب سنوات الدراسة.

الجدول رقم (3-13): كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك المدروسة حسب السنوات (الوحدة %)

السنوات	البنوك العمومية		البنوك الخاصة	
	PM	ROA	PM	ROA
2010	13.88	1.15	28.99	2.63
2011	19.64	1.20	33.25	2.99
2012	18.27	1.08	34.75	3.08
2013	20.52	0.9	35.91	2.72
2014	17.89	0.9	36.05	2.40
2015	21.48	1.05	30.77	1.99
2016	21.99	1.18	32.42	2.05
المتوسط	19.09	1.06	33.16	2.55

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة وباستخدام برنامج Excel

أولا: الكفاءة في التكاليف

يتضح من خلال الجدول رقم (3-13) ما يلي:

- حققت البنوك العمومية أعلى متوسط لهامش الربح سنة 2016 بنسبة 21.99%، بينما حققت أدنى مستوى له سنة 2010 بنسبة 13.88%.
- حققت البنوك الخاصة أعلى متوسط لهامش الربح سنة 2014 بنسبة 36.05%، بينما حققت أدنى مستوى له سنة 2010 بنسبة 28.99%.
- متوسط هامش الربح للبنوك الخاصة أكبر من متوسط هامش الربح للبنوك العمومية طيلة سنوات الدراسة، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الكبير في المؤونات المخصصة لتغطية مخاطر القروض وأيضا ارتفاع التكاليف العامة (مصاريف إدارية، مصاريف المستخدمين ...) لدى البنوك العمومية، وهذا ما يفسر أن للبنوك الخاصة كفاءة عالية في التحكم في تكاليفها مقارنة بالبنوك العمومية، وتتطابق هذه النتيجة مع دراسة (محمد الجموعي قريشي، 2006) ودراسة (ابتسام ساعد، 2009)، غير أنها تتعارض مع دراسة (فاطمة الزهراء نوي، 2010).

ويمكن تمثيل تطور هامش الربح للبنوك العمومية والبنوك الخاصة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): تطور متوسط هامش الربح للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

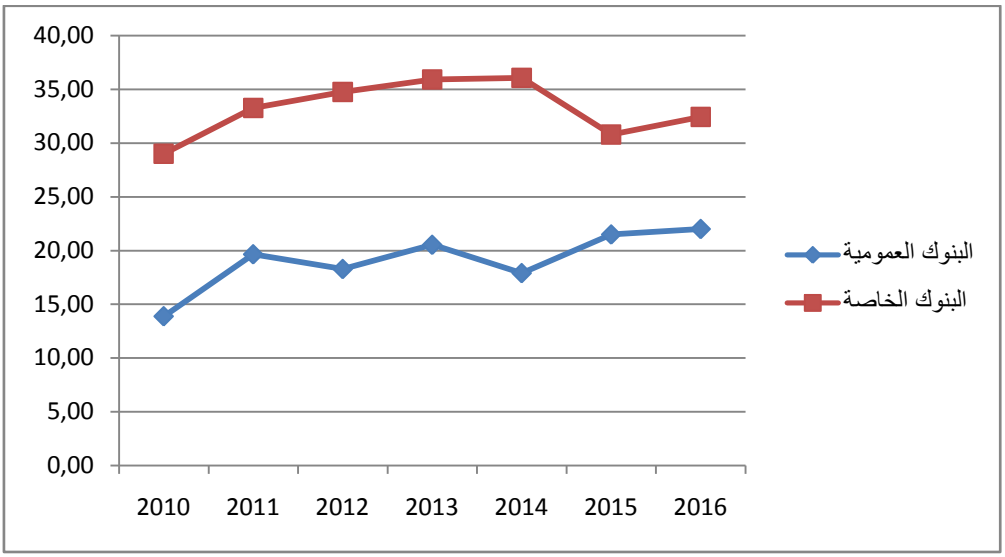

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-13) وباستخدام برنامج Excel

ثانيا: الكفاءة في الأرباح

يتضح من خلال الجدول رقم (3-13) ما يلي:

- ارتفع معدل العائد على الأصول في البنوك العمومية من 1.15% سنة 2010 إلى 1.18% سنة 2016، وحقق أعلى مستوياته سنة 2011 بنحو 1.20%.

- حققت البنوك العمومية أعلى متوسط للعائد على الأصول سنة 2011 بنسبة 1.20%، بينما حققت أدنى مستوى له سنتي 2013 و2014 بنسبة 0.90%.

- حققت البنوك الخاصة أعلى متوسط للعائد على الأصول سنة 2012 بنسبة 3.08%، بينما حققت أدنى مستوى له سنة 2015 بنسبة 1.99%.

- متوسط العائد على الأصول لسنوات الدراسة للبنوك الخاصة (2.55%) أكبر منه بالنسبة للبنوك العمومية (1.06%)، ويرجع ذلك ربما إلى أن أغلب القروض التي تقدمها البنوك العمومية لا تحقق عوائد مجدية، بالإضافة إلى احتفاظها بسيولة كبيرة تفوت عليها فرصة استثمارها في مشاريع مربحة، وتتطابق هذه النتيجة مع دراسة (ابتسام ساعد، 2009) ودراسة (فريد بن ختو، 2014).

ويمكن تمثيل تطور العائد على الأصول للبنوك العمومية والبنوك الخاصة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): تطور متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010-2016)

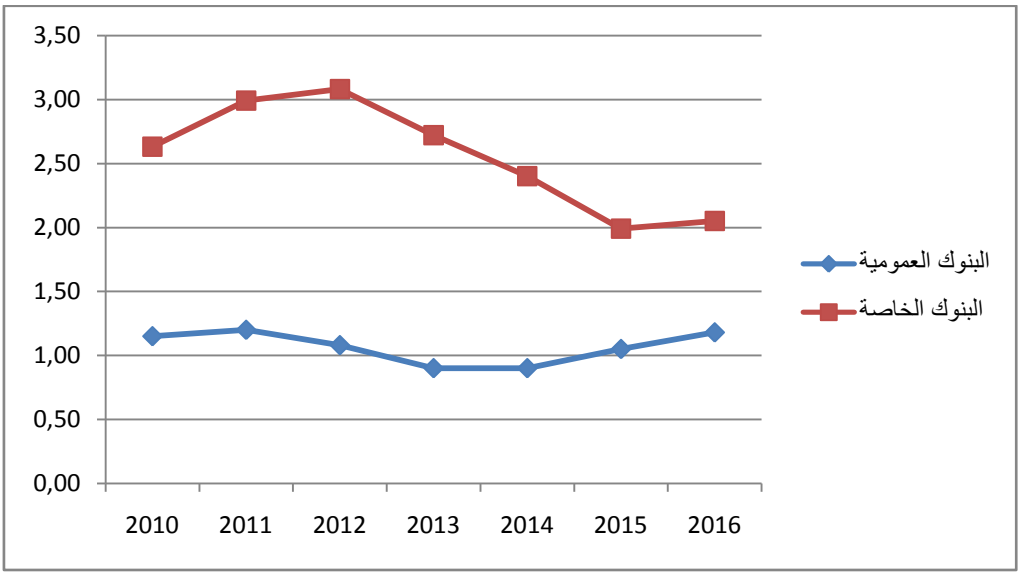

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3-13) وباستخدام برنامج Excel

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث التحليل الوصفي لمتغيرات (محددات) كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح، بدء بمحاولة تحديد متغيرات الدراسة، ثم حساب مختلف المؤشرات الإحصائية واختبار التباين، وأخيرا تحليل مصفوفة الارتباط واختبار الاستقرارية. وقد تم تقسيم هذا المبحث للمطلبين التاليين:

- المطلب الأول: التحليل الوصفي لكفاءة التكاليف
- المطلب الثاني: التحليل الوصفي لكفاءة الأرباح

المطلب الأول: التحليل الوصفي لكفاءة التكاليف

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

في حدود ما توفر لدى الباحث من بيانات من المصادر المختلفة، وبالرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول الموضوع فقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات والتي من المحتمل أن تفسر التغير في مستويات كفاءة التكاليف للمؤسسات البنكية وهو ما نحاول عرضه في هذا الفرع. حيث تتكون متغيرات نموذج كفاءة التكاليف من متغير واحد تابع وثلاث متغيرات مستقلة، وهي كما يلي:

1* <u>المتغيرات التابعة</u>:

وتتمثل في هامش الربح باعتباره من أهم المؤشرات المستعملة في قياس مدى تحكم البنوك في تكاليفها، ويرمز له بـ **Y(PM)**.

2* <u>المتغيرات المستقلة</u>:

ويمكن تمثيلها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): المتغيرات المستقلة المحددة لكفاءة التكاليف المستخدمة في الدراسة

تسمية المتغير	التعريف بالمتغير	كيفية حسابه
نسبة مصاريف الاستغلال البنكي	تتمثل مصاريف الاستغلال البنكي في الفوائد والمصاريف المماثلة والعمولات ومصاريف أخرى للاستغلال البنكي	**X1= مصاريف الاستغلال البنكي / إجمالي الإيرادات**
نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي	وتعرف بالمصاريف الأخرى، وتتمثل في مصاريف الاستغلال العام ومخصصات مؤونات خسائر الديون غير المسترجعة ومخصصات الاهتلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادية والمعنوية، وكذا المصاريف الاستثنائية	**X2= مصاريف خارج الاستغلال البنكي / إجمالي الإيرادات**
نسبة الضرائب	وتتمثل في مجموع الضرائب والرسوم التي يدفعها البنك بمناسبة ممارسة نشاطه	**X3= مجموع الضرائب / إجمالي الإيرادات**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للدراسات السابقة

ثانيا: المقاييس الإحصائية الوصفية وتحليل التباين

أ -المقاييس الإحصائية الوصفية

تتمثل المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة في: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، وذلك لمعرفة الخصائص العامة لمتغيرات الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): الإحصاءات الوصفية لمتوسطات متغيرات الدراسة

N°	البنـــــوك	Y (PM)	X1	X2	X3
01	BEA	0,1989	0,1265	0,4640	0,0770
02	BNA	0,2581	0,1489	0,4709	0,1024
03	CPA	0,3172	0,1416	0,4229	0,1007
04	BDL	0,1044	0,1655	0,7093	0,0309
05	BADR	0,1154	0,1375	0,7192	0,0163
06	CNEP	0,0477	0,3777	0,4551	0,0180
07	EL BARAKA	0,3136	0,1418	0,4051	0,1089
08	ABC	0,3513	0,0511	0,4867	0,1038
09	AB	0,5240	0,0166	0,3223	0,0927
10	HOUSING	0,4374	0,0110	0,3566	0,1543
11	AGB	0,3196	0,0878	0,4624	0,1129
12	EL SALAM	0,2937	0,0349	0,5078	0,1008
13	CITIBANK	0,5355	0,0076	0,5842	0,1814
14	NATIXIS	0,2390	0,0671	0,2245	0,1115
15	S G	0,2526	0,0550	0,0716	0,0764
16	BNP_P	0,2578	0,0488	0,0655	0,0899
17	TRUST	0,3146	0,0188	0,6026	0,1293
18	FRANSABANK	0,2865	0,0534	0,6286	0,1054
المتوسط		0.3075	0,0940	0,4422	0,0951
الانحراف المعياري		0.1370	0,0886	0,1858	0,0421
معامل الاختلاف		44.5442	94,2419	42,0195	44,2917
أعلى قيمة		0.5355	0,3776	0,7192	0,1814
أدنى قيمة		0.0477	0,0076	0,0655	0,0163

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج SPSS 23

ومن خلال هذا الجدول وبالاستعانة بالأشكال البيانية يمكن دراسة المتغيرات وصفيا كما يلي:

1 المتغيرة X1: (نسبة مصاريف الاستغلال البنكي)

يتبين من خلال الجدول رقم (3-15) أن قيم متوسطات المتغيرة X1 كانت محصورة بين أقل متوسط 0.0076 وكان لبنك CITIBANK، وأعلى متوسط 0.3777 وكان لبنك CNEP، وبمتوسط عام يقدر بـ 0.0940، وانحراف معياري قدره 0.0886، أما معامل الاختلاف فقدر بـ 94.2419 حيث نلاحظ أن كل البنوك العمومية بالإضافة إلى بنك واحد خاص (EL BARAKA) كانت قيمها أكبر من المتوسط، أما بقية البنوك الخاصة فهي أقل من المتوسط، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): متوسطات نسبة مصاريف الاستغلال للبنوك العمومية والخاصة

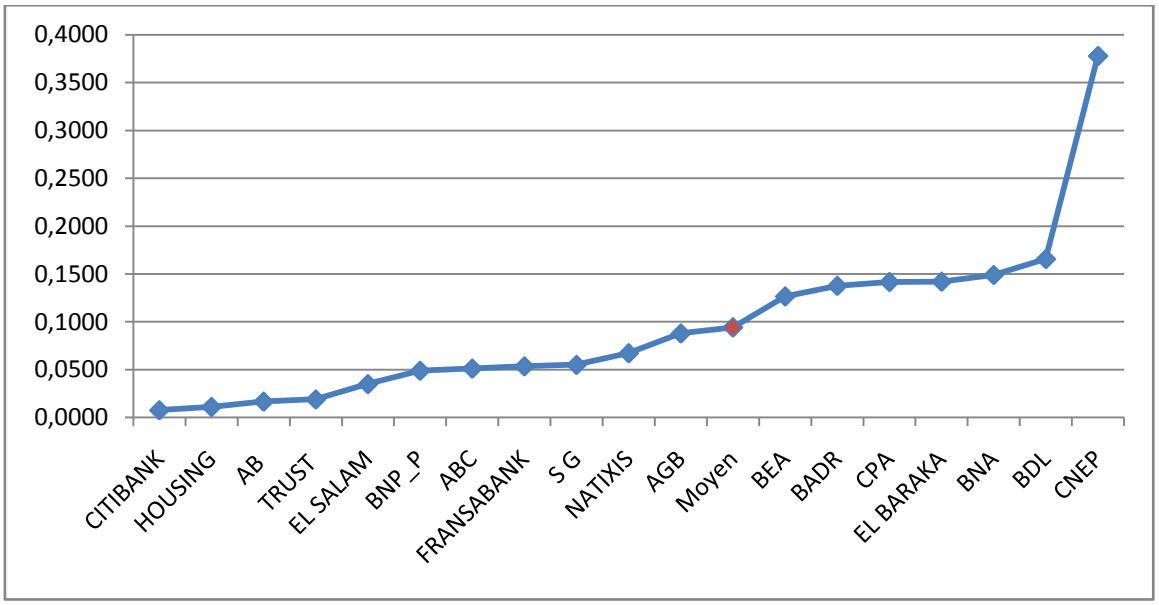

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات الجدول رقم (3-15)

2 المتغيرة X2: (نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-15) أن قيم متوسط المتغيرة X2 كانت محصورة بين أقل قيمة 0.0665 وكانت لبنك BNP_P، بينما أعلى قيمة كانت لبنك BADR وقدرت بـ 0.7192، بمتوسط عام يقدر بـ 0.4422 وانحراف معياري قدره 0.1858، أما معامل الاختلاف فكان يساوي 42.0195، ويلاحظ أن قيم متوسطات أغلب بنوك العينة كانت أكبر من المتوسط وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-16): متوسطات نسبة مصاريف خارج الاستغلال للبنوك العمومية والخاصة

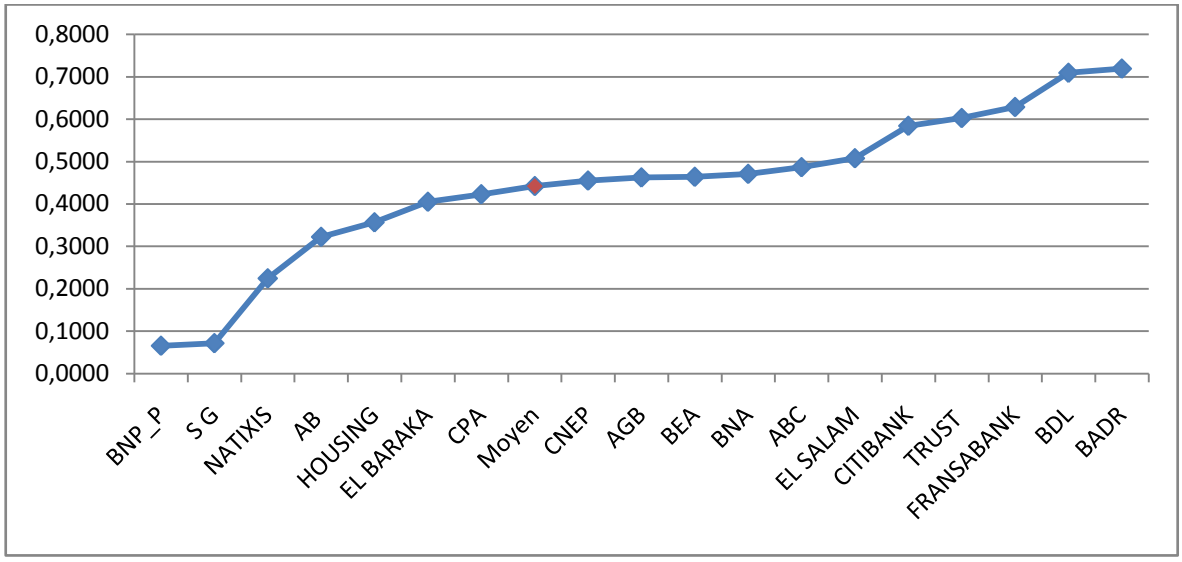

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات الجدول رقم (3-15)

3 المتغيرة X3: (نسبة الضرائب)

يتبين من خلال الجدول رقم (3-15) أن قيم متوسطات المتغيرة X3 كانت محصورة بين أقل متوسط 0.0163 وكان لبنك BADR، وأعلى متوسط 0.1814 وكان لبنك CITIBANK، وبمتوسط عام يقدر بـ 0.0951، وانحراف معياري قدره 0.0421، أما معامل الاختلاف فقدر بـ 44.2917، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-17): متوسطات نسبة الضرائب للبنوك العمومية والخاصة

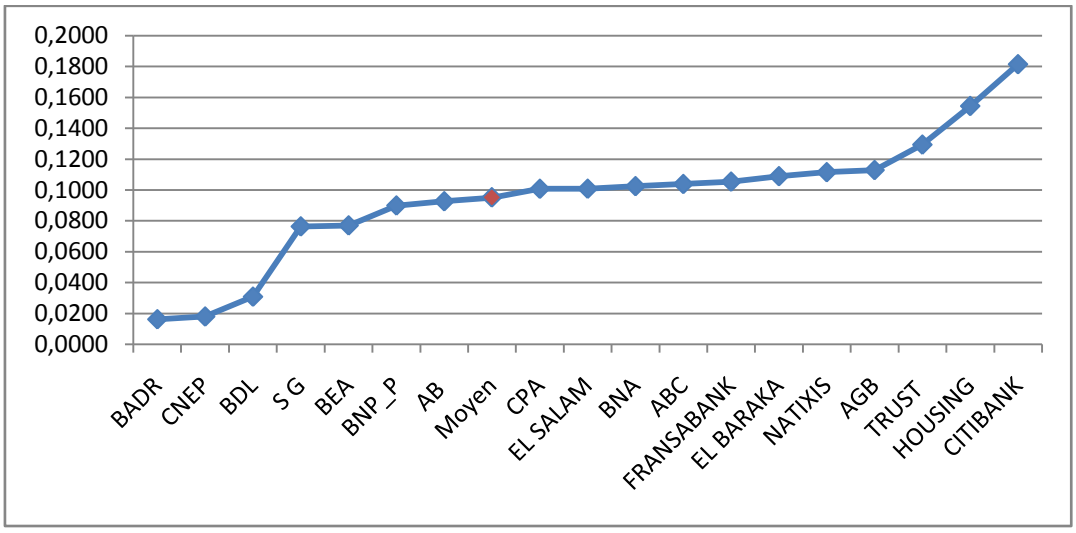

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات الجدول رقم (3-15)

ب تحليل التباين

يمكن توضيح تحليل التباين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): جدول تحليل التباين (ANOVA) لكفاءة التكاليف

مصدر التباين Source	مجموع المربعات S.S	درجات الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	قيمة F	المعنوية Sig
Regression	1.44952457	3	0.48317486	F= 49.78	0.0000
Residual	1.18407266	122	0.00970551		
Total	2.63359723	125	/		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

من خلال الجدول رقم (3-16) نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 49.78، أما قيمة فيشر المجدولة فتساوي: F(3, 122)=2.696، لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص على أن المتوسطات متساوية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على الأقل بوجود متوسطين مختلفين.

ثالثا: مصفوفة الارتباط واختبار الاستقرارية

أ -مصفوفة الارتباط

يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات النموذج عن طريق حساب الارتباطات الثنائية بين المتغيرات، حيث أن وجود مشكلة الارتباط الخطي القوي بين متغيرين مستقلين يحدث إذا كان معامل الارتباط بينهما يساوي 0.8 أو أكثر، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لكفاءة التكاليف

الارتباط		Y	X1	X2	X3
Y	Corrélation de Pearson	1			
	Signification				
X1	Corrélation de Pearson	-0.4818	1		
	Signification	0.0000			
X2	Corrélation de Pearson	-0.2634	0.0466	1	
	Signification	0.0029	0.6045		
X3	Corrélation de Pearson	0.7181	-0.5059	-0.2087	1
	Signification	0.0000	0.0000	0.0190	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews9.0

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-17) ما يلي:

- أن جميع المتغيرات المستقلة مرتبطة ارتباطات ضعيفة فيما بينها؛
- توجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين هامش الربح (Y) ومصاريف الاستغلال البنكي (X1)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه بـ 0.4818- .
- توجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين هامش الربح (Y) ومصاريف خارج الاستغلال البنكي (X2)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه بـ 0.2634- .
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين هامش الربح (Y) ومصاريف الضرائب (X3)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه بـ 0.7181 .

ب اختبار الاستقرارية

نحاول في هذا الفرع التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بدراسة جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار (Levin, Lin and Chu) ، حيث تتمثل الفرضية الصفرية H_0 لهذا الاختبار في وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، أما الفرضية البديلة H_1 فتتمثل في عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 5%، فإذا كان الاحتمال أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة والسلاسل مستقرة. ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار الاستقرارية لكفاءة التكاليف

المتغيـــرات		Y	X1	X2	X3
اختبـار L.L.C	معلمة الاختبار	-9.3764	-5.9743	-1.4193	-7.6650
	القيمة الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0779	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews9.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للمتغيرات (X3.X1.Y) هي أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة أي السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة للقيمة الاحتمالية للمتغيرة (X2) فهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر وحدة، أي السلسلة الزمنية لهذه المتغيرة ليست مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لكفاءة الأرباح

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

بناءا على ما توفر لدى الباحث من بيانات من المصادر المختلفة، وبالرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول الموضوع فقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات والتي من المحتمل أن تفسر التغير في مستويات كفاءة الأرباح للمؤسسات البنكية، وهو ما نحاول عرضه في هذا الفرع.

حيث تتكون متغيرات نموذج كفاءة الأرباح أيضا من متغير واحد تابع وثلاثة متغيرات مستقلة، وهي كما يلي:

1 * <u>المتغيرات التابعة</u>:

وتتمثل في معدل العائد على الأصول ويرمز له بـ **Y(ROA)**.

2 * <u>المتغيرات المستقلة</u>:

ويمكن تمثيلها كذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-19): المتغيرات المستقلة المحددة لكفاءة الأرباح المستخدمة في الدراسة

تسمية المتغير	التعريف بالمتغير	كيفية حسابه
نسبة القدرة على جذب المدخرات	وتعني استقطاب أكبر عدد ممكن من الودائع التي تؤدي بدورها إلى منح قروض كثيرة وبالتالي زيادة الربحية.	**X1= إجمالي الودائع / إجمالي الأصول**
نسبة درجة سيولة البنك أو توظيف الموارد	تقيس هذه النسبة السيولة المصرفية، وهي تقيس مدى قدرة البنك على تحويل الودائع إلى قروض، حيث يعبر ارتفاع هذه النسبة إلى الإفراط في الإقراض الذي يؤدي إلى نفاذ السيولة، والعكس يعني عدم القدرة على توظيف الأموال.	**X2= إجمالي القروض / إجمالي الودائع**
حجم البنك	يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ويستعمل لتمييز البنوك من حيث حجم أصولها الذي يعكس قدرتها على التوسع في النشاط.	**X3= لوغاريتم إجمالي الأصول**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للدراسات السابقة

ثانيا: المقاييس الإحصائية الوصفية وتحليل التباين

أ -المقاييس الإحصائية الوصفية

ويمكن توضيحها ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-20): الإحصاءات الوصفية لمتوسطات متغيرات الدراسة

N°	البنـــــوك	Y (ROA)	X1	X2	X3
01	BEA	0,0119	0,8247	0,4250	6,3887
02	BNA	0,0139	0,6339	0,9003	6,3318
03	CPA	0,0144	0,7623	0,7012	6,1056
04	BDL	0,0077	0,7537	0,8219	5,7572
05	BADR	0,0068	0,8748	0,5600	6,0395
06	CNEP	0,0023	0,9117	0,4848	6,0625
07	EL BARAKA	0,0255	0,7937	0,5675	5,1997
08	ABC	0,0238	0,6203	0,8184	4,7200
09	AB	0,0421	0,6394	0,8860	4,6911
10	HOUSING	0,0272	0,4150	0,7312	4,6667
11	AGB	0,0260	0,7490	0,7850	5,0819
12	EL SALAM	0,0244	0,5768	0,9839	4,5235
13	CITIBANK	0,0257	0,7740	0,5138	5,1843
14	NATIXIS	0,0193	0,8330	0,7510	4,9363
15	S G	0,0209	0,7997	0,7301	5,3330
16	BNP_P	0,0189	0,7740	0,6237	5,3358
17	TRUST	0,0349	0,5036	1,2998	4,5992
18	FRANSABANK	0,0238	0,4640	1,0941	4,3963
المتوسط		0,0205	0,7058	0,7599	5,2974
الانحراف المعياري		0,0099	0,1439	0,2231	0,6625
معامل الاختلاف		48,4233	20,3865	29,3582	12,5055
أعلى قيمة		0,0421	0,9117	1,2998	6,3887
أدنى قيمة		0,0023	0,415	0,425	4,3963

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج SPSS 23

ومن خلال هذا الجدول وبالاستعانة بالأشكال البيانية يمكن دراسة المتغيرات وصفيا كما يلي:

1 المتغيرة X1: (القدرة على جذب الودائع)

يتبين من خلال الجدول رقم (3-20) أن قيم متوسطات المتغيرة X1 كانت محصورة بين أقل متوسط 0.4150 وكان لبنك HOUSING، وأعلى متوسط 0.9117 وكان لبنك CNEP، وبمتوسط عام يقدر بـ 0.7058، وانحراف معياري قدره 0.1439، أما معامل الاختلاف فقدر بـ 20.3865، حيث نلاحظ أن أغلب بنوك الدراسة (11 بنك منها 05 عمومية) كانت أكبر من المتوسط، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-18): متوسطات نسبة القدرة على جذب الودائع للبنوك العمومية والخاصة

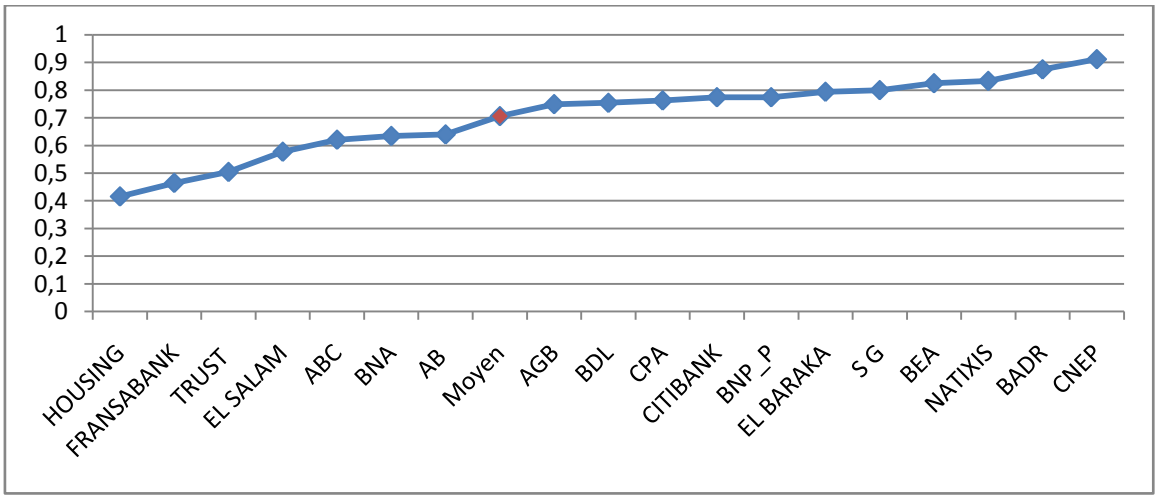

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات الجدول رقم (3-20)

2 المتغيرة X2: (درجة سيولة المصرف)

يتبين من خلال الجدول رقم (3-20) أن قيم متوسطات المتغيرة X2 كانت محصورة بين أقل متوسط 0.4250 وكان لبنك BEA، وأعلى متوسط 1.2998 وكان لبنك TRUST، وبمتوسط عام يقدر بـ 0.7599، وانحراف معياري قدره 0.2231، أما معامل الاختلاف فقدر بـ 29.3582، حيث نلاحظ أن ثمانية بنوك فقط من بنوك الدراسة (منها 02 عمومية) كانت أكبر من المتوسط وباقي البنوك أقل منه، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-19): متوسطات نسبة درجة سيولة المصرف للبنوك العمومية والخاصة

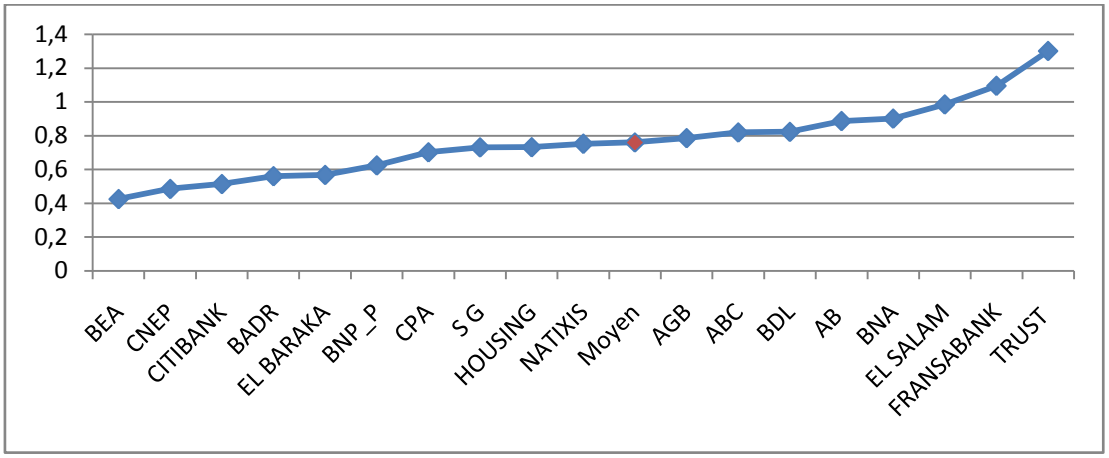

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات الجدول رقم (3-20)

3 المتغيرة X3: (حجم البنك)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-20) أن قيم متوسط المتغيرة X3 كانت محصورة بين أقل قيمة 4.3963 وكانت لبنك FRANSABANK، بينما أعلى قيمة كانت لبنك BEA وقدرت بـ 6.3887، بمتوسط عام يقدر بـ 5.2974 وانحراف معياري قدره 0.6625، أما معامل الاختلاف فكان يساوي 12.5055، ويلاحظ أن قيم متوسطات هذه المتغيرة لجميع البنوك العمومية بالإضافة إلى بنكين خاصين (SG و BNP_P) كانت أكبر من المتوسط، أما باقي بنوك الدراسة فكانت أقل منه، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-20): متوسطات حجم البنك للبنوك العمومية والخاصة

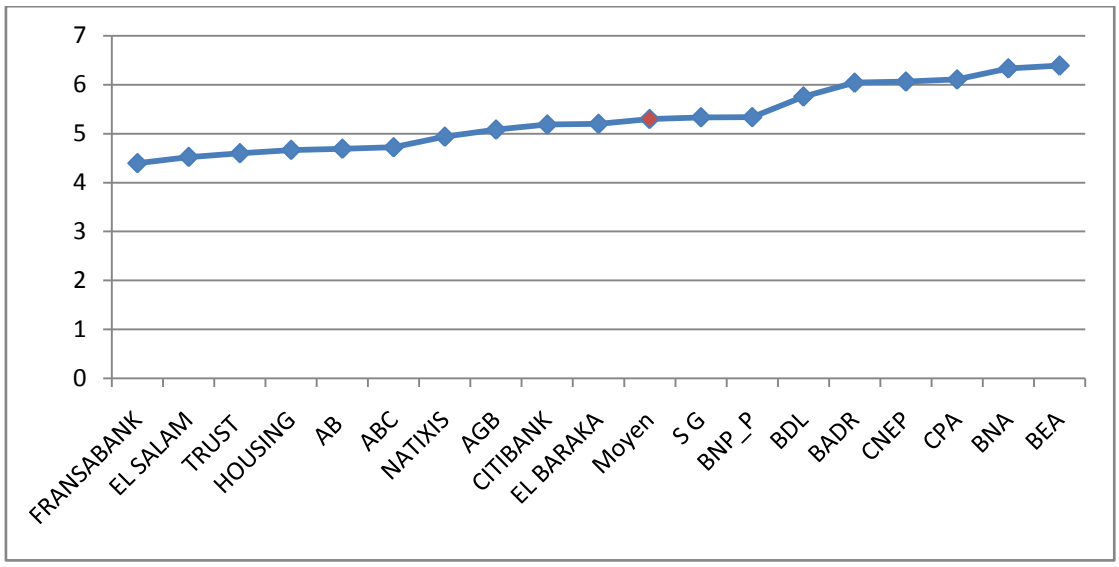

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات الجدول رقم (3-20)

ب تحليل التباين

يمكن توضيح تحليل التباين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21): جدول تحليل التباين ANOVA لكفاءة الأرباح

مصدر التباين Source	مجموع المربعات S.S	درجات الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	قيمـــة F	المعنوية Sig
Regression	1.55966186	3	0.389915464	F= 31.04	0.0000
Residual	1.69584783	122	0.012561836		
Total	3.25550968	125	/		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

من خلال الجدول رقم (3-21) نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 31.04، أما قيمة فيشر المجدولة فتساوي: F(3, 122)=2.696، لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص على أن المتوسطات متساوية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على الأقل بوجود متوسطين مختلفين.

ثالثا: مصفوفة الارتباط واختبار الاستقرارية

أ -مصفوفة الارتباط

يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات النموذج عن طريق حساب الارتباطات الثنائية بين المتغيرات، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-22): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لكفاءة الأرباح

الارتباط		Y	X1	X2	X3
Y	Corrélation de Pearson	1			
	Signification				
X1	Corrélation de Pearson	-0.319725	1		
	Signification	0.0003			
X2	Corrélation de Pearson	0.421204	-0.574091	1	
	Signification	0.0000	0.0000		
X3	Corrélation de Pearson	-0.661935	0.557622	-0.504597	1
	Signification	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews9.0

من خلال الجدول رقم (3-22) نلاحظ ما يلي:

- أن جميع المتغيرات المستقلة مرتبطة ارتباطات ضعيفة فيما بينها؛
- توجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول (Y) والقدرة على جذب المدخرات (X1)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه بـ 3197 .0-.
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول (Y) ودرجة سيولة البنك (X2)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه بـ 0.4212.
- توجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول (Y) وحجم البنك (X3)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه بـ 0.6619-.

ب اختبار الاستقرارية

نحاول في هذا الفرع أيضا التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكفاءة الأرباح وذلك بدراسة جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار (Levin, Lin and Chu)، حيث تتمثل الفرضية الصفرية H_0 لهذا الاختبار في وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، أما الفرضية البديلة H_1 فتتمثل في عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 5%، فإذا كان الاحتمال أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة والسلاسل مستقرة. ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-23): نتائج اختبار الاستقرارية لكفاءة الأرباح

المتغيـــرات		Y	X1	X2	X3
اختبـار L.L.C	معلمة الاختبار	-9.37642	-5.97430	-1.41928	-7.66499
	القيمة الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews9.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات هي أقل من 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة أي السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل تطور أهم مؤشرات الوساطة المالية للنظام المصرفي الجزائري طيلة سنوات الدراسة، بالإضافة إلى قياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح باستعمال النسب المالية، وكذا التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة القياسية.

ومن خلال هذا الفصل نجد أن البنوك العمومية تستحوذ على أغلبية الأصول والودائع وكذا القروض، كما أن البنوك الخاصة توجه أغلب قروضها للقطاع الخاص عكس البنوك العمومية التي توجه قروضها للقطاعين العام والخاص، أما فيما يتعلق بمؤشرات الكفاءة فنجد أن البنوك الخاصة أكثر كفاءة من البنوك العمومية من جانبي التكاليف والأرباح.

الفصل الرابـــع

تحليل محددات كفاءة التكاليف

والأرباح للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد:

تؤدي البنوك دورا كبيرا في الاقتصاد نتيجة مساهمتها في تمويل مختلف المشاريع التنموية في البلاد، لذلك فإن تقوية ومتانة القطاع البنكي يعد مطلبا أساسيا تواجهه اقتصاديات أغلب الدول ومن بينها الجزائر خاصة في ظل العولمة وتداعياتها، لذا وجب النظر في أداء هذه البنوك وقياس كفاءتها خاصة من جانبي التكاليف والأرباح ومعرفة العوامل المؤثرة على هذه الكفاءة، كما أن وجود قطاع بنكي كفؤ ينتج اقتصادا قويا قادر على التطور والنمو.

وبعد أن تم قياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح في الفصل الثالث باستخدام النسب المالية، نحاول في هذا الفصل تحليل محددات هذه الكفاءة باستعمال نماذج البيانات الزمنية المقطعية القياسية (Panel Data).

ولأجل ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل للمباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل
- المبحث الثاني: تحليل محددات كفاءة التكاليف
- المبحث الثالث: تحليل محددات كفاءة الأرباح

المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

قبل التطرق لاستخدام النموذج القياسي نحاول في هذا المبحث إعطاء لمحة عن الجانب النظري لهذا النموذج، بغية معرفة النموذج المستخدم وطريقة تقدير معلماته، بالإضافة إلى المنهجية والفرضيات التي تمت صياغتها لذلك.

ويتكون هذا المبحث من المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: التعريف بالطريقة المستعملة في الدراسة
- المطلب الثاني: عرض منهجية وفرضيات الدراسة

المطلب الأول: التعريف بالطريقة المستعملة في الدراسة

لتقدير نموذج الدراسة تمت الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، أو ما يعرف بالبانل داتا (Panel Data)، والتي تقوم على دمج بيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لعينة البنوك المدروسة.

أولا: تقديم لنماذج البانل

لقد اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الوحدات المقطعية في بيانات عينة الدراسة، ويقصد بها مجموعة من المشاهدات تتكرر لدى مجموعة من الأفراد خلال عدة فترات زمنية، وإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل أفراد العينة تسمى بنماذج البانل المتوازنة، أما إذا اختلفت الفترة من وحدة لأخرى تسمى بنماذج البانل غير المتوازنة[1]، ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية أو البيانات المقطعية منفردة بالعديد من الإيجابيات يمكن ذكرها فيما يلي[2]:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات الزمنية أو المقطعية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛

[1] Damodar N.Gujarati, **Basic Econometrics** , Fourth Edition, The MC Graw-Hill companies, 2004, p640.

[2] عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل** ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، م 16، ع 1، 2010، ص17.

- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في البيانات المقطعية أو الزمنية، مما يعني الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جهة أخرى تتميز نماذج البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل؛
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.
- تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ والخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

ثانيا: النماذج الأساسية لأساليب البانل

تأخذ نماذج البانل ثلاث أشكال أساسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية.

1 نموذج الانحدار التجميعي: (P.R.M)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث تكون فيه جميع معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية (أي يهمل أثر الزمن)، وتأخذ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي الشكل التالي[1]:

$$y_{it} = \alpha + \times_{it} \beta + \varepsilon_{it}$$

حيث حسب دراستنا هذه فإن:

i تمثل البنوك وتأخذ القيم من 1 إلى 18.

t تمثل الزمن وتأخذ القيم من 1 إلى 7.

α متجه الحد الثابت.

β متجه معاملات الانحدار.

[1] HASHEM PESARAN, **Time Series and Panel Data Econometrics**, Oxford University Press, United Kingdom, 2015, p634.

$\times_{it}$ قيم المتغير المستقل للبنك **i** في الفترة الزمنية **t**.

ε_{it} يمثل الخطأ العشوائي.

ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين المقاطع المدروسة $Var(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^{2}$، بالإضافة إلى أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر $E(\varepsilon_{it}) = 0$ ، وأيضا عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي.

وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معلمات هذا النموذج[1].

2 نموذج الآثار الثابتة: (F.E.M)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية (سلوك كل بنك) على حدة، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من مجموعة لأخرى (من بنك لآخر) مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل مجموعة (لكل بنك)[2].

ويعود السبب في إدخال الآثار الثابتة للدول في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن، حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة.

وحسب دراستنا هذه فإن الآثار الثابتة تتمثل في كافة العوامل غير الملاحظة والتي تختلف من بنك لآخر في بنوك العينة محل الدراسة، مثل: حجم البنك، الملكية العامة للبنك، السياسة الائتمانية...الخ.

ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل التالي[3]:

$$y_{it} = \alpha + \times_{it} \beta + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i D_i + \varepsilon_{it}$$

حيث حسب دراستنا هذه فإن:

---

[1] مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص15.

[2] زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية** ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، ع 21، 2012، ص271.

[3] Badi H.Baltagi, **Econometrics**, Fourth Edition, Springer-Verlag Berlin, 2008, p295.

D_i : متغير وهمي للبنك i يأخذ القيمة 1 إذا كان المراد معرفة الحد الثابت للبنك المقصود، والقيمة 0 إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لبنك آخر.

α_i: معامل انحدار المتغير الوهمي للدولة i .

كما يفترض أن حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره 0 وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة[1].

ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV)، ويتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية[2].

3 نموذج الآثار العشوائية: (R.E.M)

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج التأثيرات الثابتة السابق ذكرها، وتقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت في النموذج كمتغير عشوائي مقداره μ أي[3]:

$$\alpha_i = \mu + v_i$$

حيث أن v_i : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i.

μ: يمثل المتغير العشوائي

وبالتعويض عند الحد الثابت في النموذج التجميعي العام نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية كما يلي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \times_{it} \boldsymbol{\beta} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

$$W_{it} = V_i + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

[1] Badi H.Baltagi, **ibid**, p296.
[2] Damodar N.Gujarati, **op.cit**, p642.
[3] عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص19.

ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن النموذج يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي هما: V_i، ε_{it}، حيث W_{it} تمثل الخطأ المركب والتي تساوي حاصل جمع مكونات الخطأ العشوائي، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ، ويفترض هذا النموذج أن تكون متوسطات مكونات الخطأ مساوية للصفر، بالإضافة إلى ثبات تبايناتها[1].

بالإضافة أنه لا يتم تقدير معلمات نموذج الآثار العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية مما يؤثر على اختبار المعلمات، ولذلك يتم تقديرها بشكل صحيح باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة[2] (GLS).

ثالثا: طرق اختيار النموذج الملائم لأساليب البانل

من خلال الفرعين الأول والثاني يتضح لنا أن أساليب البانل تضم ثلاث نماذج انحدار حيث يمكننا تقديرها كلية، إلا أن الأهم من ذلك هو كيفية تحديد النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة.

ولتحديد النموذج المناسب تجرى اختبارات إحصائية تشخيصية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تتمثل في التفضيل بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الفردية، فإذا أشارت النتائج لأفضلية وملاءمة النموذج التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملاءمة، بينما إذا أشارت النتائج لأفضلية وملاءمة نموذج التأثيرات الفردية على النموذج التجميعي فإننا ننتقل للمرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

ويتم الاعتماد في هذه المرحلة على إحصائية فيشر F، من خلال اختبار ثلاث فرضيات أساسية هي[3]:

[1] زكريا يحي الجمال، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[2] Bruce E Hansen, **ECONOMETRICS**, University of Wisconsin, Department of Economics, 2000, p697.

[3] علي بن الضب، محمد شيخي، **الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية** ، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص ص776-778.

الفرضية الأولى: H_0^1

نختبر في الخطوة الأولى ما إذا كانت البنية الهيكلية متجانسة بصورة كلية لجميع البنوك من خلال الثوابت والميول أم لا؟

ولإجراء اختبار الفرضية الأولى نحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية:

$$F_1 = \frac{(SSR_{Pooled} - SSR)/(N-1)(k+1)}{SSR/(NT - N(k+1))}$$

حيث أن: k: هي عدد المعلمات المقدرة.

SSR_{Pooled}: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج التجميعي.

SSR : المجموع الكلي لمربعات الأخطاء لكل نموذج مقدر على حدة لكل بنك.

بعد التقدير نستخرج البواقي ونحسب إحصائية فيشر التي نقارنها مع إحصائية فيشر المجدولة $F_{0.05}((N-1)(k+1), N)$ ، فإذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من إحصائية فيشر المجدولة نقبل H_0 ونرفض H_1 أي هناك تجانس كلي ونموذج البانل يكتب في شكل نموذج واحد، أما إذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة نرفض H_0 ونقبل H_1، أي احتمال أن لا يوجد تجانس كلي. ومنه ننتقل لاختبار الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية: H_0^2

تهدف هذه الخطوة إلى اختبار ما إذا كانت الميول (المعاملات) متجانسة لجميع البنوك أم لا ؟

ولاختبار الفرضية الثانية نحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية:

$$F_2 = \frac{(SSR_{LSDV} - SSR)/((N-1)k)}{SSR/(NT - N(k+1))}$$

حيث أن: k: هي عدد المعلمات المقدرة.

SSR_{LSDV}: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج الثابت.

SSR : المجموع الكلي لمربعات الأخطاء لكل نموذج مقدر لكل بنك على حدة.

بعد التقدير نستخرج البواقي ونحسب إحصائية فيشر التي نقارنها مع إحصائية فيشر المجدولة $F_{0.05}((N-1)k, N)$ ، فإذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة نرفض H_0 ونقبل H_1 أي لا يوجد هناك تجانس كلي ونموذج البانل يكتب على شكل N نموذج مختلف، أما إذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من إحصائية فيشر المجدولة نقبل H_0 ونرفض H_1، أي يوجد هناك تجانس كلي في الميول.

ولتحديد بنية البانل لابد من المرور للفرضية الثالثة لدراسة الحد الثابت.

الفرضية الثالثة: H_0^3

تتمحور هذه الفرضية حول اختبار ما إذا كانت البنية الهيكلية للثوابت متجانسة لجميع البنوك أم لا؟ وذلك بعد قبول فرضية تساوي الميل لكامل البنوك.

ولإجراء اختبار هذه الفرضية نحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية:

$$F_3 = \frac{(SSR_{Pooled} - SSR_{LSDV})/(N-1)}{SSR_{LSDV}/(N(T-1)-k)}$$

نحسب إحصائية فيشر ونقارنها مع إحصائية فيشر المجدولة $_{0.05}(NT-N-k, N-1)$ ، فإذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من إحصائية فيشر المجدولة نقبل H_0 ونرفض H_1 أي هناك تجانس كلي ونموذج البانل يكتب في شكل نموذج واحد، أما إذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة نرفض H_0 ونقبل H_1، أي أن الاختلاف فقط في الحد الثابت، وهو ما يسمى بنموذج الآثار الفردية أو المقطعية.

المرحلة الثانية: يتم الانتقال لهذه المرحلة للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Hausman) المقترح عام 1978، حيث تنص فرضيته الصفرية على أن نموذج الآثار العشوائية هو المناسب، أما الفرضية البديلة فتنص على أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب[1].

[1] Chris Brooks, **Introductory Econometrics For Finance**, 2nd Edition, Cambridge University, New York, 2008, p509.

ويتم الاختيار بمقارنة القيمة الاحتمالية (P-value) عند مستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة للبيانات، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من أو تساوي 0.05 فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

المرحلة الثالثة: يتم الانتقال لهذه المرحلة إذا كان النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة، ويتم استخدام اختبار وولد للتأكد من أن الأثر الثابت لكل بنك غير معدوم[1].

المطلب الثاني: عرض منهجية وفرضيات الدراسة

نحاول من خلال هذا المطلب عرض المنهجية المتبعة في الدراسة بالإضافة إلى الفرضيات المستخدمة في ذلك.

أولا: عينة وفترة الدراسة

يتناول هذا الفرع تقديم العينة المدروسة بالإضافة إلى الفترة التي تمت فيها الدراسة.

1 عينة الدراسة:

تتمثل العينة المدروسة في جميع البنوك التجارية العمومية وعددها ستة بنوك (06)، بالإضافة إلى إثني عشر بنكا تجاريا خاصا (12).أي عينة مكونة من ثمانية عشر (18) مؤسسة بنكية.

2 فترة الدراسة:

تغطي هذه الدراسة فترة سبع (07) سنوات ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016 لكل البنوك المدروسة، وبذلك فهي تستخدم بيانات زمنية مقطعية متوازنة وبالتالي فإن مجموع المشاهدات في التحليل يقدر بـ 126 مشاهدة.

وبالنسبة لهذه الفترة فقد تم اختيارها بناءا على البيانات المتوفرة لدينا، وقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال التقارير السنوية لبعض البنوك والمنشورة على مواقعها الالكترونية وكذا من النشرة

[1] Yves Croissant, Giovanni Millo, **Panel Data Econometrics With R**, John Wiley sons Ltd, 2019, UK, p95.

الرسمية للإعلانات القانونية (BOAL) لدى المركز الوطني للسجل التجاري، وكذا موقع سجلكم (Sidjilicom) بالنسبة للبعض الآخر.

ثانيا: فرضيات الدراسة

1 بالنسبة لكفاءة التكاليف

تحقيقا لأهداف الدراسة وفرضياتها الأساسية المقترحة في مقدمة البحث قمنا بتقسيم الفرضية الرابعة إلى فرضيتين إحصائيتين جزئيتين قصد اختبارها وتحليلها، والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التكاليف ومحدداتها للبنوك المدروسة.

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التكاليف ومحدداتها (نسبة مصاريف الاستغلال البنكي، نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي، ونسبة الضرائب)، وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة مصاريف الاستغلال البنكي؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة الضرائب.

الفرضية البديلة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التكاليف ومحدداتها (نسبة مصاريف الاستغلال البنكي، نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي، ونسبة الضرائب)، وتنبثق عن هذه الفرضية البديلة الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة مصاريف الاستغلال البنكي؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة الضرائب.

2 بالنسبة لكفاءة الأرباح

تحقيقا لأهداف الدراسة وفرضياتها الأساسية المقترحة في مقدمة البحث قمنا بتقسيم الفرضية الخامسة إلى فرضيتين إحصائيتين جزئيتين قصد اختبارها وتحليلها، والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الأرباح ومحدداتها للبنوك المدروسة.

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الأرباح ومحدداتها (القدرة على جذب المدخرات، درجة سيولة البنك، حجم البنك)، وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول والقدرة على جذب المدخرات؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ودرجة سيولة البنك؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وحجم البنك.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الأرباح ومحدداتها (القدرة على جذب المدخرات، درجة سيولة البنك، حجم البنك)، وتنبثق عن هذه الفرضية البديلة الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول والقدرة على جذب المدخرات؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ودرجة سيولة البنك؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وحجم البنك.

المبحث الثاني: تحليل محددات كفاءة التكاليف

يهدف هذا المبحث إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على كفاءة التكاليف للمؤسسات البنكية الجزائرية، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي لمحددات هذه الكفاءة ثم تفسير نتائجه إحصائيا واقتصاديا.

وتم تقسيم هذا المبحث للمطلبين التاليين:

- المطلب الأول: خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة
- المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج

المطلب الأول: خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة

بعد التعريف فيما سبق بالطريقة المستعملة في التحليل القياسي ومتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، نقوم في هذه المرحلة بإيجاد معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة الإحصائية بين معدل هامش الربح والمتغيرات المفسرة له.

أولا: تقدير معلمات النماذج

بعد إدخال المعطيات المجمعة في برنامج Eviews 9.0 وحساب الانحدار باستخدام النماذج الثلاثة للبانل (التجميعي، الثابت، والعشوائي)، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): نتائج التقدير للنماذج الثلاثة لمعدل هامش الربح Y(PM)

المتغيرات	النموذج التجميعي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي
C	0.196251	0.319705	0.301729
X1	-0.277880	-0.047202	-0.162510
X2	-0.087484	-0.245685	-0.207608
X3	1.656243	0.749622	0.983720
R-squared	0.550397	0.837838	0.373570
Adjusted R-squared	0.539341	0.806949	0.358166
Sum squared resid	1.184073	0.427071	1.434154
Durbin-Watson	0.767343	1.995805	1.537381

مستوى المعنوية 5% المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews9.0

ثانيا: اختيار النموذج الملائم

إن اختيار النموذج الملائم للدراسة يقوم على مجموعة من الاختبارات كما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، حيث في البداية نختبر التجانس الكلي للبانل من خلال حساب إحصائية فيشر التي تتطلب حساب نوعين من مجموع مربعات البواقي وهي: مجموع مربعات البواقي للنموذج التجميعي، ومجموع مربعات البواقي لكل بنك على حدة، حيث النوع الأول موضح في الجدول رقم (4-1)، أما النوع الثاني فسيتم تقدير النموذج لكل بنك ونحصل على مجموع مربعات البواقي لكل بنك، وبعدها نحسب المجموع.

والجدول التالي يوضح مجموع مربعات البواقي لكل بنك ومجموعها:

الجدول رقم (4-2): مجموع مربعات الأخطاء لنموذج كل بنك

الرقم	البنك	مجموع مربعات الأخطاء
01	BEA	0,000305
02	BNA	0,001711
03	CPA	0,002622
04	BDL	0,000539
05	BADR	0,000263
06	CNEP	0,000119
07	EL BARAKA	0,001081
08	ABC	0,001203
09	AB	0,004867
10	HOUSING	0,000503
11	AGB	0,002023
12	EL SALAM	0,013021
13	CITIBANK	0,007647
14	NATIXIS	0,019864
15	S G	0,001347
16	BNP_P	0,001478
17	TRUST	0,040620
18	FRANSABANK	0,002539
المجموع		**0,101752**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews9.0

بعد حساب المجموع الكلي لمجموع مربعات الأخطاء الخاص بنموذج كل بنك يمكن حساب إحصائية فيشر 1 كما يلي:

$$F_1 = \frac{(SSR_{Pooled} - SSR)/(N-1)(k+1)}{SSR/(NT-N(k+1))} = \frac{(1.184073 - 0.101752)/17*4}{0.101752/18*7-18*4} = 8.448$$

$$F_{0.05}\big((N-1)(k+1), N\big) = F_{0.05}(68, 18) = 2.003$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن إحصائية فيشر 1 المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي احتمال أن لا يوجد تجانس كلي.

ومنه ننتقل لاختبار الفرضية الثانية من خلال حساب إحصائية فيشر2:

$$\boldsymbol{F_2} = \frac{(SSR_{LSDV} - SSR)/((N-1)k)}{SSR/(NT-N(k+1))} = \frac{(0.427071 - 0.101752)/17*3}{0.101752/18*7-18*4} = 0.338$$

$$\mathrm{F}_{0.05}\big((\mathrm{N}-1)\mathrm{k}, N\big) = F_{0.05}(51, 18) = 2.017$$

نلاحظ أن إحصائية فيشر 2 المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر المجدولة، وعليه نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة أي أن هناك تجانس كلي في الميول.

ننتقل لاختبار الفرضية الموالية التي تبحث فيما إذا كانت الثوابت ثابتة لكل البنوك أو لها أثر فردي يختلف حسب البنك، ويتم ذلك من خلال حساب إحصائية فيشر3:

$$\boldsymbol{F_3} = \frac{(SSR_{Pooled} - SSR_{LSDV})/(N-1)}{SSR_{LSDV}/(N(T-1)-k)} = \frac{(1.184073 - 0.427071)/17}{0.427071/18*6-3} = 10.949$$

$$F_{0.05}(NT - N - k, N - 1) = F_{0.05}(105, 17) = 2.001$$

نلاحظ أن إحصائية فيشر 3 المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن الاختلاف فقط في الحد الثابت، وبالتالي فإننا نكون أمام نموذج الآثار الفردية أو المقطعية.

ولمعرفة أن هذه الآثار الفردية هل هي ثابتة أم عشوائية نلجأ إلى اختبار هوسمان.

حيث تفيد نتائج هذا الاختبار في المفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

الجدول رقم (4-3): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ03
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	15.606180	3	0.0014

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X1	-0.047202	-0.162510	0.014205	0.0585
X2	-0.245685	-0.207608	0.000894	0.2029
X3	0.749622	0.983720	0.004038	0.0002

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: Y/ PM
Method: Panel Least Squares
Date: 03/02/19 Time: 23:46
Sample: 2010 2016
Periods included: 7
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 126

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.319705	0.045393	7.043041	0.0000
X1	-0.047202	0.184923	0.255252	0.0220
X2	-0.245685	0.056692	-4.333666	0.0000
X3	0.749622	0.182914	4.098230	0.0001

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.837838	Mean dependent var	0.287150
Adjusted R-squared	0.806949	S.D. dependent var	0.145151
S.E. of regression	0.063776	Akaike info criterion	-2.515877
Sum squared resid	0.427071	Schwarz criterion	-2.043164
Log likelihood	179.5003	Hannan-Quinn criter.	-2.323829
F-statistic	27.12494	Durbin-Watson stat	1.995805
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي Eviews9.0

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P_value) لاختبار هوسمان هي أقل من 0.05، وأن قيمة كاي مربع المحسوبة تقدر بـ 15.606180، حيث أنها أكبر من القيمة المجدولة والمقدرة بـ χ_2 (0.05, 3)=7.815 ، وعليه فالقرار هو رفض الفرضية الصفرية التي تنص على ملاءمة النموذج العشوائي وقبول الفرضية البديلة التي تعني أن النموذج الثابت هو الملائم.

من خلال ما سبق يتم إضافة المتغيرات الصورية للنموذج الثابت وبعدها تتم عملية التقدير من جديد، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): نتائج تقدير معالم نموذج التأثيرات الفردية الثابتة Y/PM

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 03/10/19 Time: 20:25
Sample: 2010 2016
Periods included: 7
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 126

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.119705	0.045393	7.043041	0.0000
X1	-0.470202	0.184923	0.255252	0.0220
X2	-0.245685	0.056692	-4.333666	0.0000
X3	0.049622	0.182914	4.098230	0.0001
D2	0.035384	0.033833	1.045843	0.2982
D3	0.075179	0.033465	2.246482	0.0000
D4	-0.042202	0.037248	-1.132976	0.2600
D5	-0.003594	0.036420	-0.098684	0.9216
D6	-0.119335	0.060936	-1.958351	0.0530
D7	0.062336	0.033660	1.851960	0.0370
D8	0.106882	0.036555	2.923852	0.0043
D9	0.046103	0.035242	6.983197	0.0000
D10	0.016571	0.038158	3.054958	0.0029
D11	0.065519	0.034513	1.898375	0.0606
D12	0.006632	0.037879	0.175078	0.0000
D13	0.048261	0.044878	5.531900	0.0000
D14	-0.066363	0.038519	-1.722853	0.0880
D15	-0.062098	0.044753	-1.387562	0.0003
D16	-0.065844	0.045059	-1.461266	0.0020
D17	0.080478	0.040625	1.981015	0.0504
D18	0.065192	0.037087	1.757791	0.0000

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.837838	Mean dependent var	0.287150
Adjusted R-squared	0.806949	S.D. dependent var	0.145151
S.E. of regression	0.063776	Akaike info criterion	-2.515877
Sum squared resid	0.427071	Schwarz criterion	-2.043164
Log likelihood	179.5003	Hannan-Quinn criter.	-2.323829
F-statistic	27.12494	Durbin-Watson stat	1.995805
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي Eviews9.0

ونستكمل سلسلة الاختبارات بإجراء اختبار والد (Wald Test) للتأكد من أن الأثر الفردي الخاص بكل بنك غير معدوم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار Wald

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	43.71273	(21, 99)	0.0000
Chi-square	687.42545	21	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.0

من خلال الجدول رقم (4-5) نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة (F=43,71273) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 21 و 99 على التوالي أكبر من F المجدولة عند نفس مستوى الدلالة ونفس درجات الحرية(F(0.05, 21, 99)= 1,663)، وأن قيمة كاي مربع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 21 (χ_2 =687,42545) تفوق القيمة المجدولة لها عند نفس درجة الحرية ونفس مستوى الدلالة (χ_2 (0.05, 21)=32,671).

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المعالم تختلف عن الصفر، وهذا ما يؤكد الاختبارات السابقة ومنه النموذج الملائم لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج

بعد إدخال البيانات في برنامج Eviews، وبعد استعمال الاختبارات الملائمة تم الوصول إلى أن النموذج الأفضل لبيانات كفاءة التكاليف هو نموذج الآثار الثابتة، لذا نحاول من خلال هذا المطلب التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للمخرجات المتوصل إليها.

أولا: التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال الجدول (4-4) ما يلي:

- عدد المشاهدات المستخدمة في النموذج قدرت بـ 126 مشاهدة (18*7)، كما نلاحظ ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$ =0.807)، والذي تدعمه القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Prob(F Stat)=0.0000))، وهذا يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع (هامش الربح)

والمتغيرات المستقلة (محددات كفاءة التكاليف)، كما أن تأثير هذه المحددات على هامش الربح والتغير في قيمته تأثير قوي، حيث يشير إلى أن 80% من التغير في هامش الربح يفسره التغير في المحددات الثلاثة المستخدمة لتفسير كفاءة التكاليف، والباقي 20% يفسره حد الخطأ العشوائي، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

– القيمة الاحتمالية لإحصائية (t) عند مستوى معنوية 5% تظهر أن معظم معاملات النموذج لها دلالة إحصائية عدا المتغيرات الصورية (D2.D4.D5.D11.D14)، أي أن أغلب القيم أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا كما أن لها دلالة اقتصادية لأنها غير معدومة.

– بما أن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء يؤثر على معالم نموذج الانحدار مما ينعكس سلبا على القيم المقدرة، فإن اختبار داربين – واتسون (D.W) يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج، فقد وجدت قيمة إحصائية هذا الاختبار في مجال اليقين حيث تقع بين أعلى قيمة وأدنى قيمة، (2.5>1.99>1.5).

– نسبة مصاريف الاستغلال البنكي (X1) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X1 يساوي 0.0220 أقل من 0.05، وأن معاملها سالب (0.470−).

– نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي (X2) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X2 يساوي 0.0000 أقل من 0.05، وأن معاملها سالب (0.246−).

– نسبة مصاريف الضرائب (X3) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X3 يساوي 0.0001 أقل من 0.05، إلا أن معاملها موجب (0.049).

– تبرز المتغيرات الصورية الأثر الفردي لكل مؤسسة بنكية (18 بنك)، حيث نجد أن المتغيرات الصورية (D2.D4.D5.D11.D14)، ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما معلماتها فبعضها سالب والبعض الآخر موجب، حيث أن معلمتي كل من BNA و AGB موجبة وهما على التوالي (0.035) و(0.016)، أما معالم BDL، BADR، و NATIX فهي سالبة حيث تساوي على التوالي (0.042−)، (0.003−)، (0.066−).

- تتمتع كل من BEA، CPA، BARAKA، ABC، AB، HOUSING، ELSALAM، CITIBANK، TRUST، و FRANSABANK بأثر فردي موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- تتمتع كل من CNEP، S.G، BNP_P، بأثر فردي سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا: التفسير الاقتصادي

نحاول في هذا الفرع تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، حيث من خلال الجدول رقم (4-4) نستنتج ما يلي:

- بالنسبة للإشارة السالبة بين نسبة مصاريف الاستغلال البنكي ومؤشر هامش الربح فهي متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن كل زيادة في نسبة مصاريف الاستغلال البنكي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في نسبة هامش الربح بمقدار (0.470202-).
- أما بالنسبة للإشارة السالبة بين نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي ومؤشر هامش الربح فهي أيضا متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن كل زيادة في نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في نسبة هامش الربح بمقدار(0.245685-)
- أما نسبة الضرائب فإن إشارتها موجبة وبالتالي فهي تتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن كل زيادة في نسبة الضرائب بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في نسبة هامش الربح بمقدار (0.049622).

المبحث الثالث: تحليل محددات كفاءة الأرباح

يهدف هذا المبحث إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على كفاءة الأرباح للمؤسسات البنكية الجزائرية، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي لمحددات هذه الكفاءة ثم تفسير نتائجه إحصائيا واقتصاديا.

وتم تقسيم هذا المبحث للمطلبين التاليين:

- المطلب الأول: خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة
- المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج

المطلب الأول: خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة

نحاول في هذا المطلب إتباع الخطوات اللازمة لإيجاد معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة الإحصائية بين معدل العائد على الأصول والمتغيرات المفسرة له.

أولا: تقدير معلمات النماذج

بعد إدخال المعطيات المجمعة في برنامج Eviews 9.0 وحساب الانحدار باستخدام النماذج الثلاثة للبانل (التجميعي، الثابت، والعشوائي)، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): نتائج التقدير للنماذج الثلاثة لمعدل العائد على الأصول Y(ROA)

المتغيرات	النموذج التجميعي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي
C	0.074459	0.118413	0.075327
X1	0.011398	0.029511	0.025104
X2	0.008429	0.014585	0.012296
X3	-0.012747	-0.024333	-0.015286
R-squared	0.460538	0.720610	0.310851
Adjusted R-squared	0.447273	0.667393	0.293904
Sum squared resid	0.011027	0.005711	0.006840
Durbin-Watson	1.096534	1.987995	1.662352

مستوى المعنوية 5% المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews 9

ثانيا: اختيار النموذج الملائم

لاختيار النموذج الملائم للدراسة فإننا نتبع نفس الخطوات السابقة المستعملة في دراسة محددات كفاءة التكاليف، حيث في البداية نختبر التجانس الكلي للبانل من خلال حساب إحصائية فيشر التي تتطلب حساب نوعين من مجموع مربعات البواقي وهي: مجموع مربعات البواقي للنموذج التجميعي، ومجموع مربعات البواقي لكل بنك على حدة، حيث النوع الأول موضح في الجدول رقم (4-6)، أما النوع الثاني فسيتم تقدير النموذج لكل بنك ونحصل على مجموع مربعات البواقي لكل بنك، وبعدها نحسب المجموع الكلي.

والجدول التالي يوضح مجموع مربعات البواقي لكل بنك ومجموعها:

الجدول رقم (4-7): مجموع مربعات الأخطاء لنموذج كل بنك

الرقم	البنك	مجموع مربعات الأخطاء
01	BEA	0,000148
02	BNA	0,000152
03	CPA	0,000028
04	BDL	0,000011
05	BADR	0,000272
06	CNEP	0,000050
07	EL BARAKA	0,000132
08	ABC	0,000030
09	AB	0,000569
10	HOUSING	0,000011
11	AGB	0,000019
12	EL SALAM	0,000019
13	CITIBANK	0,000446
14	NATIXIS	0,000011
15	S G	0,000340
16	BNP_P	0,000263
17	TRUST	0,000056
18	FRANSABANK	0,000030
المجموع		**0,002585**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews9.0

بعد حساب المجموع الكلي لمجموع مربعات الأخطاء الخاص بنموذج كل بنك يمكن حساب إحصائية فيشر 1 كما يلي:

$$F_1 = \frac{(SSR_{Pooled} - SSR)/(N-1)(k+1)}{SSR/(NT-N(k+1))} = \frac{(0.011027 - 0.002585)/17*4}{0.002585/18*7-18*4} = 2.583$$

$$F_{0.05}\big((N-1)(k+1), N\big) = F_{0.05}(68, 18) = 2.003$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن إحصائية فيشر 1 المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي احتمال أن لا يوجد تجانس كلي.

ومنه ننتقل لاختبار الفرضية الثانية من خلال حساب إحصائية فيشر2:

$$\boldsymbol{F_2} = \frac{(SSR_{LSDV} - SSR)/((N-1)k)}{SSR/(NT-N(k+1))} = \frac{(0.005711 - 0.002585)/17*3}{0.002585/18*7-18*4} = 1.271$$

$$\mathrm{F}_{0.05}\big((\mathrm{N}-1)\mathrm{k}, \mathrm{N}\big) = F_{0.05}(51, 18) = 2.017$$

نلاحظ أن إحصائية فيشر 2 المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر المجدولة، وعليه نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة أي أن هناك تجانس كلي في الميول.

ننتقل لاختبار الفرضية الموالية التي تبحث فيما إذا كانت الثوابت ثابتة لكل البنوك أو لها أثر فردي يختلف حسب البنك، ويتم ذلك من خلال حساب إحصائية فيشر3:

$$\boldsymbol{F_3} = \frac{(SSR_{Pooled} - SSR_{LSDV})/(N-1)}{SSR_{LSDV}/(N(T-1)-k)} = \frac{(0.011027 - 0.005711)/17}{0.005711/18*6-3} = 5.796$$

$$F_{0.05}(NT - N - k, N - 1) = F_{0.05}(105, 17) = 2.001$$

نلاحظ أن إحصائية فيشر 3 المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن الاختلاف فقط في الحد الثابت، وبالتالي فإننا نكون أمام نموذج الآثار الفردية أو المقطعية.

ولمعرفة أن هذه الآثار الفردية هل هي ثابتة أم عشوائية نلجأ إلى اختبار هوسمان.

حيث تفيد نتائج هذا الاختبار في المفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ04
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	9.756006	3	0.0201

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X1	0.029511	0.025104	0.000021	0.3405
X2	0.014585	0.012296	0.000005	0.3067
X3	-0.024333	-0.015286	0.000025	0.0677

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 03/03/19 Time: 00:03
Sample: 2010 2016
Periods included: 7
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 126

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.118413	0.030035	3.942490	0.0001
X1	0.029511	0.008851	3.334038	0.0012
X2	0.014585	0.004773	3.055405	0.0028
X3	-0.024333	0.005533	-4.397635	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.720610	Mean dependent var	0.021351
Adjusted R-squared	0.667393	S.D. dependent var	0.012788
S.E. of regression	0.007375	Akaike info criterion	-6.830459
Sum squared resid	0.005711	Schwarz criterion	-6.357746
Log likelihood	451.3189	Hannan-Quinn criter.	-6.638411
F-statistic	13.54095	Durbin-Watson stat	1.987995
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي Eviews9.0

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-value) لاختبار هوسمان هي 0.0201 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة كاي مربع المحسوبة تقدر بـ 9.756006، حيث أنها أكبر من القيمة المجدولة والمقدرة بـ χ_2 (0.05, 3)=7.815 ، وعليه فالقرار هو رفض الفرضية الصفرية التي تنص على ملائمة النموذج العشوائي وقبول الفرضية البديلة التي تعني أن النموذج الثابت هو الملائم.

من خلال ما سبق يتم إضافة المتغيرات الصورية للنموذج الثابت وبعدها تتم عملية التقدير من جديد، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-9): نتائج تقدير معالم نموذج التأثيرات الفردية الثابتة Y/ROA

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 03/10/19 Time: 20:37
Sample: 2010 2016
Periods included: 7
Cross-sections included: 18
Total panel (balanced) observations: 126

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.118413	0.030035	3.942490	0.0001
X1	0.029511	0.008851	3.334038	0.0012
X2	0.014585	0.004773	3.055405	0.0028
X3	-0.024333	0.005533	-4.397635	0.0000
D2	0.000574	0.004363	0.131690	0.8955
D3	0.001350	0.003788	-0.356321	0.7224
D4	-0.012195	0.004907	-2.485226	0.0146
D5	-0.010365	0.003802	-2.726086	0.0076
D6	0.015506	0.003792	-4.089255	0.0001
D7	0.007990	0.007643	1.045393	0.0000
D8	0.010083	0.010597	0.951484	0.0002
D9	0.022316	0.010684	2.088699	0.0393
D10	0.020370	0.011590	1.757454	0.0819
D11	0.008017	0.008251	0.971594	0.0000
D12	0.004119	0.011804	0.348917	0.0000
D13	0.009670	0.007809	1.238352	0.2185
D14	0.003974	0.008853	-0.448847	0.1545
D15	-0.000338	0.006051	-0.055915	0.9555
D16	0.001969	0.006208	0.317224	0.0000
D17	0.012179	0.011504	1.058665	0.0000
D18	0.004709	0.012806	0.367756	0.0000

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.720610	Mean dependent var	0.021351
Adjusted R-squared	0.667393	S.D. dependent var	0.012788
S.E. of regression	0.007375	Akaike info criterion	-6.830459
Sum squared resid	0.005711	Schwarz criterion	-6.357746
Log likelihood	451.3189	Hannan-Quinn criter.	-6.638411
F-statistic	13.54095	Durbin-Watson stat	1.987995
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي Eviews9.0

ونستكمل سلسلة الاختبارات بإجراء اختبار والد (Wald Test) للتأكد من أن الأثر الفردي الخاص بكل بنك غير معدوم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار Wald

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	63.56841	(21, 99)	0.0000
Chi-square	945.36893	21	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.0

من خلال الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة (F=63,56841) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 21 و 99 على التوالي أكبر من F المجدولة عند نفس مستوى الدلالة ونفس درجات الحرية(F(0.05, 21, 99)= 1,663)، وأن قيمة كاي مربع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 21 (χ_2 =945,36893) تفوق القيمة المجدولة لها عند نفس درجة الحرية ونفس مستوى الدلالة (χ_2 (0.05, 21)=32,671).

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المعالم تختلف عن الصفر، وهذا ما يؤكد الاختبارات السابقة ومنه النموذج الملائم لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج

بعد إدخال البيانات في برنامج Eviews، وبعد استعمال الاختبارات الملائمة تم الوصول إلى أن النموذج الأفضل في بيانات كفاءة الأرباح هو نموذج الآثار الثابتة، لذا نحاول من خلال هذا المطلب التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للمخرجات المتوصل إليها.

أولا: التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال الجدول (4-9) ما يلي:

- عدد المشاهدات المستخدمة في النموذج قدرت بـ 126 مشاهدة (18*7)، كما نلاحظ ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$ =0.667)، والذي تدعمه القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Prob(F Stat)=0.0000))، وهذا يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع (معدل العائد على

الأصول) والمتغيرات المستقلة (محددات كفاءة الأرباح)، كما أن تأثير هذه المحددات على العائد على الأصول والتغير في قيمته تأثير قوي، حيث يشير إلى أن 67% من التغير في العائد على الأصول يفسره التغير في المحددات الثلاثة المستخدمة لتفسير كفاءة الأرباح، والباقي 33% يفسره حد الخطأ العشوائي، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

- القيمة الاحتمالية لإحصائية (t) عند مستوى معنوية 5% تظهر أن معظم معاملات النموذج لها دلالة إحصائية عدا المتغيرات الصورية (D2.D3.D10.D13.D14.D15)، أي أن أغلب القيم أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا كما أن لها دلالة اقتصادية لأنها غير معدومة.

- بما أن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء يؤثر على معالم نموذج الانحدار مما ينعكس سلبا على القيم المقدرة، فإن اختبار داربين – واتسون (D.W) يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج، فقد وجدت قيمة إحصائية هذا الاختبار في مجال اليقين حيث تقع بين أعلى قيمة وأدنى قيمة، (2.5>1.98>1.5).

- نسبة القدرة على جذب المدخرات (X1) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X1 يساوي 0.0012 أقل من 0.05، وأن معاملها موجب (0.029).

- نسبة سيولة البنك (X2) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X2 يساوي 0.0028 أقل من 0.05، وأن معاملها موجب (0.014).

- حجم البنك (X3) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X3 يساوي 0.0000 أقل من 0.05، إلا أن معاملها سالب (0.024-).

- تبرز المتغيرات الصورية الأثر الفردي لكل مؤسسة بنكية (18 بنك)، حيث نجد أن المتغيرات الصورية (D2.D3.D10.D13.D14.D15)، ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما معلماتها فكلها موجبة عدا معلمة D15 فإنها سالبة.

- تتمتع كل من CNEP، BARAKA، ABC، AB، AGB، ELSALAM، BNP_P، TRUST، وFRANSABANK بأثر فردي موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- تتمتع كل من BDL، BADR، بأثر فردي سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا: التفسير الاقتصادي

نحاول في هذا الفرع تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، حيث من خلال الجدول رقم (4-9) نستنتج ما يلي:

- بالنسبة للإشارة الموجبة بين نسبة القدرة على جذب المدخرات ومعدل العائد على الأصول فهي متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا ما يتطابق مع دراسة (Ali Bendob، 2015)، حيث أن كل زيادة في نسبة القدرة على جذب المدخرات بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع في معدل العائد على الأصول بمقدار (0.029511).
- أما بالنسبة للإشارة الموجبة بين نسبة سيولة البنك ومعدل العائد على الأصول فهي أيضا متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا ما يتناغم مع دراسة كل من (فريد بن ختو، 2014)،(Ali Bendob، 2015)، حيث أن كل زيادة في نسبة سيولة البنك بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع في معدل العائد على الأصول بمقدار (0.014585).
- أما حجم البنك فإن إشارته سالبة وبالتالي فهي تتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية، كما أنها تتعارض مع دراسة (فريد بن ختو، 2014)، حيث أن كل زيادة في حجم البنك بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول بمقدار (-0.024333).

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن السؤالين الفرعيين الخامس والسادس المطروحين في الدراسة، والمتعلقتين باختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءتي التكاليف والأرباح ومحدداتهما على التوالي، وذلك بناءا على معطيات نفس العينة من البنوك التجارية الجزائرية المستخدمة في الفصل الثالث وباستعمال نماذج البانل.

وقد تعرضنا للجانب النظري للنموذج المستخدم في التحليل ثم بعدها تمت دراسة محددات كفاءة التكاليف عن طريق تقدير نماذج بانل الثلاثة، وبعد إجراء الاختبارات اللازمة تم الوصول إلى أن النموذج الثابت هو الأفضل، وبنفس الطريقة تمت دراسة محددات كفاءة الأرباح وتم الوصول أيضا إلى أن النموذج الثابت هو الأفضل لبيانات الدراسة.

تجدر الإشارة إلى أن الطريقة المستعملة(Panel Data) تقدم نتائج تجميعية تشمل كل البنوك في آن واحد، أي تظهر المحددات المعنوية وغير المعنوية في كل البنوك وفي آن واحد، وعليه يمكن أن تكون هناك محددات تؤثر في أحد البنوك دون الآخر وعليه لا تظهر، غير أن إشكالية الدراسة فرضت علينا الطريقة والتي سعينا من خلالها إلى إبراز المحددات المؤثرة المشتركة.

خاتمـــــــة

بعد إجراء هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، وذلك بالتطرق في فصلي الجانب النظري للنظام المصرفي الجزائري في الفصل الأول، ثم الكفاءة كمقياس للأداء في القطاع البنكي في الفصل الثاني، وكذا تناول في فصلي الجانب التطبيقي لقياس كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك الجزائرية في الفصل الثالث، وتحليل محددات كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك الجزائرية في الفصل الرابع، وذلك قصد الإجابة عن الإشكالية التي تمحورت حول مستويات كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك التجارية الجزائرية وأهم المحددات المؤثرة عليهما، حيث توصلنا لمجموعة من النتائج منها ما تعلق بالجانب النظري ومنها ما تعلق بالجانب التطبيقي، ليتم من خلال هذه النتائج اختبار الفرضيات المقترحة في مقدمة هذه الدراسة، ثم على ضوئها تقديم مجموعة من التوصيات وكذا اقتراح آفاق لهذه الدراسة.

أولا: عرض النتائج

تم التوصل من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، والتي يمكن أن تساعد مديري البنوك ومتخذي القرار لتسطير سياسات واستراتيجيات ملائمة لتحسين كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري.

وقصد تسهيل الاستفادة من هذه النتائج في اختبار الفرضيات وتقديم الاقتراحات سنقوم بتقسيمها إلى مجموعتين إحداهما متعلقة بالجانب النظري (الفصل الأول والثاني) والأخرى متعلقة بالجانب التطبيقي (الفصل الثالث والرابع).

1 -عرض النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

من خلال الفصلين النظريين والذين حاولنا من خلالهما وباستخدام المنهج الوصفي البحث في الإطار المفاهيمي للكفاءة البنكية، ثم الوقوف على واقع النظام المصرفي الجزائري، حيث توصلنا في ذلك للنتائج التالية:

- تكتسي عملية تقييم كفاءة الأداء أهمية بالغة باعتبارها من أهم خطوات التقييم التي تساعد في التعرف على مواطن القوة والضعف لدى البنوك؛
- يعد استخدام النسب والمؤشرات المالية من الطرق التقليدية الواسعة الانتشار في مجال قياس كفاءة أداء البنوك؛

- إن عملية قياس مدى تحقيق الأهداف المخططة تعرف بـ تقييم فعالية الأداء، أما عملية معرفة مدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف فتعرف بـ تقييم كفاءة الأداء؛

- قامت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال ببناء نظام مصرفي وطني من خلال تأسيس بنوك وطنية وتأميم البنوك الأجنبية، وذلك تماشيا مع النهج الاقتصادي السائد؛

- كان يغلب على تسيير البنوك التجارية الجزائرية منذ نشأتها وإلى غاية صدور قانون النقد والقرض الطابع الإداري، فلم تكن تتمتع باستقلالية القرار ولم تقم بدراسة الجدوى الاقتصادية في منح الائتمان، وكانت الخزينة العمومية هي المهيمنة على القطاع المصرفي أما البنوك التجارية فكانت مجرد صناديق تمر من خلالها التدفقات النقدية تجاه المؤسسات العمومية؛

- إن ما يلاحظ من خلال إصلاحات سنتي 1986 و 1988 عدم تحقيقها لنتائج مهمة رغم تسجيل بعض التقدم على المستوى المصرفي، وكان هذا بسبب استمرار منهج التخطيط وما فرضه من منطق اقتصادي ومالي خاص لم يسمح للبنوك بتحسين وساطتها المالية ولا للمؤسسات العمومية الاقتصادية من تحسين إنتاجيتها.

- يعتبر قانون النقد والقرض من أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري نظرا لتضمنه رؤية عميقة حول دور المؤسسات المصرفية في ظل تطبيق آليات اقتصاد السوق؛

- غياب الترخيص بإنشاء بنوك خاصة جديدة منذ سنة 2008، حيث ظل القطاع المصرفي الجزائري يتكون من عشرون (20) مؤسسة بنكية، ستة (06) منها عمومية وأربعة عشر (14) المتبقية برؤوس أموال خاصة؛

- تواجه البنوك الجزائرية تحديات عدة في ظل اقتصاد السوق وهو ما يحتم على السلطات المعنية التأقلم والتكيف مع هذا المحيط الجديد للاستفادة من المزايا التي يتيحها وتجنب المخاطر الناجمة عنه؛

- لقد تركت العولمة المالية آثارا سلبية على اقتصاديات البلدان النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، وهذا راجع للأسباب التالية: توغل رؤوس الأموال الأجنبية داخل هذه البلدان، عولمة المديونية الخارجية والصدمات النفطية؛

- إن تحرير الجهاز المصرفي الجزائري من القيود المفروضة عليه سينعكس إيجابا على كفاءته واستقراره، غير أنه قد يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية؛

- رغم أن البنوك في العالم بما فيها البلدان العربية قد بدأت تطبيق معايير بازل 3 منذ بداية سنة 2013، إلا أن البنوك الجزائرية بقيت وإلى وقت قريب تطبق معايير بازل 1، وقد حاول التنظيم الاحترازي في الجزائر مواكبة اتفاقية بازل 2 وبازل3 من خلال إصدار تنظيم خاص بذلك، إلا أن الأمر يتطلب تعليمات تفصيلية لتطبيق هذا التنظيم بشكل أكثر وضوحا؛
- لا تزال أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية (خاصة العمومية منها) متخلفة، ولا يزال الاعتماد كبيرا على استعمال النقود القانونية في المعاملات عوض الشيكات والبطاقات البنكية؛
- على الرغم من أن أول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت سنة 1991، إلا أن السلطات المالية والنقدية ظلت غافلة عنها ولا تعترف بأهميتها.

2 -عرض النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

من خلال الفصلين التطبيقيين والذين حاولنا من خلالهما وباستخدام المنهج التحليلي قياس كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك المدروسة باستعمال النسب المالية، ثم الوقوف على محددات كفاءة التكاليف والأرباح للبنوك المدروسة باستعمال نماذج البانل، حيث توصلنا في ذلك للنتائج التالية:

- لا تزال البنوك العمومية رغم قلة عددها مقارنة بإجمالي عدد البنوك في الجزائر تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية بأكثر من 87% سواء من حيث حجم الودائع الكلي وإجمالي حجم القروض أو من حيث إجمالي الأصول، وهذا إلى غاية نهاية سنة 2016، غير أن هذه السيطرة لا تعود بالدرجة الأولى لكفاءة البنوك العمومية بقدر ما تعود إلى عوامل تاريخية ولطبيعة ملكية هذه البنوك للدولة وكذا انعدام الثقة في البنوك الخاصة مما يقلل من درجة المنافسة بينهما؛
- عرفت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا مطردا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016 وهو ما يفترض أن ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية في الجزائر، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك باعتبار أن أغلب هذه القروض تم توجيهها لمؤسسات شبه عاجزة ونشاطات مشبعة؛
- توجه البنوك العمومية قروضها للقطاعين العام والخاص، عكس البنوك الخاصة التي توجه تقريبا كل قروضها للقطاع الخاص، ويعود السبب في ذلك أن قرارات منح الائتمان في البنوك الخاصة تعتمد أساسا على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله، حيث أن أداء مؤسسات القطاع العام يبقى ضعيفا وهو ما يجعل قبول البنوك الخاصة بتمويلها أمرا مستبعدا؛

- حقق البنك الوطني الجزائري أكبر متوسط للنتيجة الصافية من بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة المكونة للعينة المدروسة، في حين حقق سوسيتي جنرال أكبر متوسط للنتيجة الصافية وأكبر متوسط لإجمالي حقوق الملكية من بين البنوك الخاصة العاملة في الجزائر؛

- حقق بنك الجزائر الخارجي أكبر متوسط لإجمالي حقوق الملكية من بين البنوك العمومية، ويرجع ذلك أساسا إلى كبر حجم رأسماله الذي يبلغ 150 مليون دج؛

- تعتبر البنوك العمومية أكبر حجما من البنوك الخاصة نظرا للفرق الشاسع بينهما من حيث إجمالي الأصول؛

- حقق القرض الشعبي الجزائري أكبر متوسط لهامش الربح ومعدل العائد على الأصول من بين البنوك العمومية، وبالتالي يمتلك كفاءة عالية في التحكم في تكاليفه ومن حيث تعظيم أرباحه؛

- يعتبر سيتي بنك أحسن البنوك الخاصة تحكما في تكاليفه، نظرا لامتلاكه أكبر متوسط هامش الربح من بين البنوك الخاصة؛

- يمتلك البنك العربي أكبر متوسط للعائد على الأصول، وبالتالي يعتبر أول البنوك الخاصة تعظيما لأرباحه؛

- تتباين مستويات كفاءة التكاليف بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة طيلة سنوات الدراسة؛

- أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (هامش الربح) أن البنوك الخاصة أكثر تحكما ومراقبة للنشاط، وبالتالي انخفاض في مستوى التكاليف مقارنة بالبنوك العمومية، وقد يعود ذلك لقلة الفروع أي انخفاض الحجم، بالإضافة إلى انخفاض التكاليف العامة بسبب ارتفاع العامل التكنولوجي؛

- تتباين مستويات كفاءة الأرباح بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة طيلة سنوات الدراسة؛

- أما مؤشر الكفاءة في تعظيم الأرباح (العائد على الأصول) فقد كان ضعيفا في البنوك العمومية منه في البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى عدم امتلاك البنوك العمومية مستوى عالي من الأصول الإنتاجية يسمح بخلق صافي ناتج بنكي معتبر، مما يفسر المستوى الهام للقروض غير الناجعة ضمن أصول البنوك العمومية؛

- **بالنسبة لمحددات كفاءة التكاليف:**

– نسبة مصاريف الاستغلال البنكي (X1) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X1 يساوي 0.0220 أقل من 0.05، وأن معاملها سالب (0.470-)؛

– نسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي (X2) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X2 يساوي 0.0000 أقل من 0.05، وأن معاملها سالب (0.246-)؛

– نسبة مصاريف الضرائب (X3) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X3 يساوي 0.0001 أقل من 0.05، إلا أن معاملها موجب (0.049)؛

– تبرز المتغيرات الصورية الأثر الفردي لكل مؤسسة بنكية (18 بنك)، حيث نجد أن المتغيرات الصورية (D2.D4.D5.D11.D14)، ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما معلماتها فبعضها سالب والبعض الآخر موجب، حيث أن معلمتي كل من BNA و AGB موجبة وهما على التوالي (0.035) و(0.016)، أما معالم BDL، BADR، و NATIX فهي سالبة حيث تساوي على التوالي (0.042-)، (0.003-)، (0.066-)؛

– تتمتع كل من BEA، CPA، BARAKA، ABC، AB، HOUSING، ELSALAM، CITIBANK، TRUST، و FRANSABANK بأثر فردي موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%؛

– تتمتع كل من CNEP، S.G، BNP_P، بأثر فردي سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%؛

- **بالنسبة لمحددات كفاءة الأرباح:**

– نسبة القدرة على جذب المدخرات (X1) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X1 يساوي 0.0012 أقل من 0.05، وأن معاملها موجب (0.029)؛

– نسبة سيولة البنك (X2) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X2 يساوي 0.0028 أقل من 0.05، وأن معاملها موجب (0.014)؛

- حجم البنك (X3) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرة X3 يساوي 0.0000 أقل من 0.05، إلا أن معاملها سالب (0.024−)؛
- تبرز المتغيرات الصورية الأثر الفردي لكل مؤسسة بنكية (18 بنك)، حيث نجد أن المتغيرات الصورية (D2.D3.D10.D13.D14.D15)، ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما معلماتها فكلها موجبة عدا معلمة D15 فإنها سالبة؛
- تتمتع كل من CNEP، BARAKA، ABC، AB، AGB، ELSALAM، BNP_P، TRUST، وFRANSABANK بأثر فردي موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%؛
- تتمتع كل من BDL، BADR، بأثر فردي سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا: اختبار الفرضيات

بناءا على النتائج المتوصل إليها فإننا نحاول في ضوئها اختبار صحة فرضيات الدراسة من عدمها.

1 -اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تم اقتراح الفرضية التالية: " البنوك العمومية أكثر مواكبة لتطور الصناعة البنكية من البنوك الخاصة"، وهي فرضية خاطئة بناءا على النتائج من الرابعة إلى الأخيرة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري.

2 -اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تم اقتراح الفرضية التالية: " هناك تباين في مستويات كفاءة التكاليف لدى البنوك التجارية الجزائرية "، وهي فرضية صحيحة بناءا على النتيجتين العاشرة، والحادية عشر من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

3 ـ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تم اقتراح الفرضية التالية: " هناك تباين في مستويات كفاءة الأرباح لدى البنوك التجارية الجزائرية "، وهي فرضية صحيحة بناءا على النتيجتين الثانية عشر، والثالثة عشر من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

4 ـ اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تم اقتراح ثلاث فرضيات جزئية لهذه الفرضية وهي كما يلي:

أ* **الفرضية الجزئية الأولى** : تم اقتراح " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة مصاريف الاستغلال البنكي "، وهي فرضية خاطئة بناءا على النتيجة الرابعة عشر من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

ب* **الفرضية الجزئية الثانية** : تم اقتراح " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة مصاريف خارج الاستغلال البنكي "، وهي فرضية خاطئة بناءا على النتيجة الخامسة عشر من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

ج* **الفرضية الجزئية الثالثة** : تم اقتراح " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل هامش الربح ونسبة الضرائب "، وهي فرضية خاطئة بناءا على النتيجة السادسة عشر من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

5 ـ اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

تم اقتراح ثلاث فرضيات جزئية لهذه الفرضية وهي كما يلي:

أ* **الفرضية الجزئية الأولى** : تم اقتراح " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول والقدرة على جذب المدخرات "، وهي فرضية خاطئة بناءا على النتيجة العشرون من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

ب* **الفرضية الجزئية الثانية** : تم اقتراح " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ودرجة سيولة البنك "، وهي فرضية خاطئة بناءا على النتيجة الحادية والعشرون من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

ج* الفرضية الجزئية الثالثة : تم اقتراح " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وحجم البنك "، وهي فرضية خاطئة بناءا على النتيجة الثانية والعشرون من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

ثالثا: توصيات الدراسة

بناءا على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، وكذا بعد اختبار الفرضيات المصاغة في المقدمة، ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات حيث نوجزها فيما يلي:

- يجب على البنوك الجزائرية وخاصة العمومية منها ترشيد استخدام مواردها خاصة التكاليف التشغيلية المتضمنة أجور العمال؛
- ضرورة قيام الإدارة البنكية بتثبيت ضمانات حقيقية مقابل القروض الممنوحة لمواجهة المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات استعجالية لاسترجاع القروض المتعثرة خاصة تلك الممنوحة في إطار تدابير الإعانة؛
- ضرورة اهتمام البنوك الجزائرية وخاصة العمومية منها بتنويع المنتجات عن طريق تقديم سلة متكاملة من الخدمات البنكية تجمع بين التقليدي والمستحدث، وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة لمواجهة موجة التحرير المصرفي؛
- العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية للبنوك العاملة في الجزائر خاصة العمومية منها، من خلال التكوين والتدريب اللازمين، باعتبار أن العنصر البشري يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء البنكي؛
- تعزيز عملية الإفصاح والشفافية بإلزام البنوك الجزائرية بنشر قوائمها المالية في مواقعها الإلكترونية بشكل دوري حتى يتسنى لأصحاب المصالح والباحثين استعمالها بشكل سهل وسريع؛
- رفع عدد البنوك الخاصة عن طريق منح تراخيص جديدة بإنشائها بهدف زيادة المنافسة وتقديم منتجات أفضل، مع تفعيل الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر لتفادي إفلاسها.

رابعا: آفاق الدراسة

رغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانب الموضوع إلا أن الخوض في هذه الدراسة قد بين لنا بأن هناك جوانب هامة ما زالت جديرة بالبحث، وعليه نقترحها كآفاق لهذه الدراسة وهي:

- مقارنة بين مستويات الكفاءة البنكية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة والعوامل المؤثرة باستعمال نماذج معلمية كتحليل الحد العشوائي؛
- قياس كفاءة التكلفة والربح للبنوك الجزائرية باستخدام مغلف البيانات؛
- تحليل محددات كفاءة الأرباح للبنوك العمومية والبنوك الخاصة باستعمال نموذج التوبت (Tobet).

تم بحمد الله وتوفيقه

قائمـــــة المراجـــــع